من التطبيقات النحوية في القراءات القرآنية

مبحث لطيف

حول تغير الوجه الإعرابي لكلمة لم يختلَف في قراءتها

تبعًا لاختلاف القراءات في كلمة أخرى في سياقها

إعداد

وائل بن فتح الله الحمدي

مجاز بالقراءات العشر وبالأربع الزائدة

وحاصل على شهادة تخصص القراءات

وليسانس كلية القرآن الكريم

من التطبيقات النحوية في القراءات القرآنية

مبحث لطيف حول تغير الوجه الإعرابي لكلمة لم يختلَف في قراءتها تبعًا لاختلاف القراءات في كلمة أخرى في سياقها

الإبرازة الثانية ١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

Hamza.habeeb3@gmail.com

قال الشيخ طاهر الجزائري:

«واعلم أن المشتغلين بفن القراءات وتوجيهه يلوح لهم من خصائص اللغة العربية ودلائل إعجاز الكتاب العزيز ما لا يلوح لغيرهم، ويحصل لهم من البهجة ما يعجز اللسان عن بيانه، فينبغي لمـَن سَمَتْ هِمَّتُه أن يُقدِم على ذلك بعد أن يقف على الفنون التي يلزم أن يوقف عليها مِن قبلُ، فالأمر يسير على من جَدَّ جِده، والله ولي التوفيق».

التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ١٢٠

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل القرآن على أحرف وأوجه تيسيرًا وتخفيفًا، وجعل في ذلك للمسلمين تفضيلًا وتشريفًا، وأمرهم بحفظه بأوجهه إيجابًا وتكليفًا، وجعل لكل وجهٍ معنًى دقيقًا لطيفًا، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه ومن اتبعه مسلمًا حنيفًا.

وبعد، فاختلاف القراءات في الكلمات القرآنية يأتي على أقسام، فمنه ما يكون من قبيل اللهجات، ولا يترتب عليه اختلاف في المعنى أو التقدير، كالاختلاف في الفتح والإمالة والتقليل، وكتحقيق الهمز وإبداله وتسهيله، وكالاختلاف في ضبط عين المضارع من نحو: «يحسَب» و«يحسِب» بالفتح والكسر، و«يعكِف» و«يعكُف» بالكسر والضم، ومنه ما يترتب عليه اختلاف في المعنى أو التقدير، وهذا النوع الثاني تعددت أقسامه، فمنه ما تغير فيه المعنى بين القراءتين لاختلاف نحوي وإعرابي، أو صرفي، أو دلالي مُعجمي، وهذا الاختلاف يعد من اختلاف التنوع، ولا يمكن أن يكون من اختلاف التضاد؛ إذ كلٌّ من عند الله، ﴿ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء: ٨٢].

وباختلاف القراءات في الكلمة الواحدة تتعدد المعاني مع الاختصار في الألفاظ، وهذا من وجوه إعجاز القراءات، وهو ثراء المعاني في الآية بتغير يسير في قراءة كلمة منها، فيتحصل من المعاني باختلاف القراءات في كلمة واحدة ما يتحصل معناه بذكر آية أخرى مستقلة، وفي هذا المعنى نقل لي أستاذي الشيخ محمد بن عبد المعطي -رحمه الله- هذه القاعدة النفيسة: «القراءة إلى القراءة كالآية إلى الآية، ما لم تكن لغةً».

وقد قام العلماء منذ القرن الأول ببيان توجيه القراءات، وبيان ما يترتب على اختلافها من معانٍ، فتوجيه القراءات مبثوث بكثرة في كتب التفسير والنحو واللغة، فضلًا عما أُفرِد من مصنفات لتوجيه القراءات.

وكان المقصود الأول من هذا توجيهَ الكلمات التي اختلف القراء فيها، وبيان المعنى المترتب على كل قراءة، وبيان الوجه الإعرابي لكل قراءة إذا كان الخلاف بين القراءتين نحويًّا.

وفي أثناء رحلتي في إعداد سلسلة الجوامع للقراءات روايةً ودراية، كنت أتوقف أحيانًا أمام ظاهرة بديعة لطيفة، **وهي تغير الوجه الإعرابي لكلمة لم يُختلَف في قراءتها بناءً على اختلاف القراءات في كلمة أخرى في سياقها**، فكنت أقوم بتدوين كل موضع أمُرُّ به من هذا الاختلاف، لعلِّي أتفرغ لجمعه وبيانه في بحث خاص، وهو موضوع لم أطلع على بحث أفرده من قبل، والله تعالى أعلم.

ولبيان المقصود بهذه الظاهرة فأنا أذكر هنا موضعين لإيضاح ذلك:

أولها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: ٣٧]: قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ يُضَلُّ بِهِ ﴾ بضم الياء، وفتح الضاد على البناء للمفعول، فـ ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ على هذا نائبُ فاعل.

وقرأ يعقوب بضم الياء، وكسر الضاد ﴿يُضِلُّ﴾ من «أضلَّ» المعدَّى بالهمزة المبني للفاعل، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الله تعالى، أو الشيطان، و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ على هذا مفعول به. وفيه وجه آخر، أن يكون ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ فاعلًا، والمفعول محذوفًا، والتقدير: يُضِل به الذين كفروا أتباعَهم.

وقرأ الباقون بفتح الياء، وكسر الضاد ﴿يَضِلُّ﴾ على البناء للفاعل كذلك، من ضلَّ يَضِلُّ الثلاثي اللازم، فأسند الفعل إليهم، فهم ضالون في أنفسهم، و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ على هذا فاعل.

فقد تغير إعراب ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ من قراءة لأخرى؛ فهو على قراءة نائب فاعل، وعلى أخرى مفعول به، وعلى ثالثة فاعل، وإن اتفق الجميع على لفظه لبنائه.

والموضع الآخر: قوله تعالى عن خطاب قوم نوح -عليه السلام- له: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]: قرأ يعقوب ﴿وَأَتْبَاعُكَ﴾ بهمزة قطع مفتوحة، وإسكان التاء مخففة، وإثبات ألف بعد الباء، وضم العين، والباقون بوصل الهمزة، وتشديد التاء مفتوحة، وفتح العين من غير ألف ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾.

فعلى قراءة الجمهور ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾ فعل ماض، و﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ فاعله.

وأما قراءة يعقوب ﴿وَأَتْبَاعُكَ﴾ فهو جمع تابع كصاحب وأصحاب، أو تَبِيع كشَرِيف وأشراف، أو تَبَع كبَطَل وأبطال. وفي رفعه وجهان:

أحدهما: أنه مرفوع على الابتداء، و﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ خبره، والمعنى أنهم أتباعُه لا غيرهم، فالصيغة صيغة قصر بتعريف الطرفين المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصب حال. قال ابن جني في معنى هذا الوجه: «أنؤمن لك وإنما أتباعك الأرذلون، فنساويَهم في أن نكون مرذولين مثلَهم؟»، فـ ﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ على هذا خبر للمبتدأ.

والثاني: أنه مرفوع على الفاعلية عطفًا على الضمير المنويِّ في ﴿أَنُؤۡمِنُ﴾، و﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ نعتٌ للأتباع، أي: أنؤمن نحن وأتباعُك؟، على معنى: أنستوي نحن وهُم فنُعدَّ في عِدادهم؟! وحسُنَ ذلك من غير تأكيد لأجل الفصل بقوله: ﴿لَكَ﴾، والله تعالى أعلم[(١)]، و﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ على هذا نعت لـ «أتباعك».

فاختلف إعراب ﴿ٱلۡأَرۡذَلُونَ﴾ على القراءتين، وإن كان مرفوعًا على كل التقديرات كما ترى.

وها أنا أستعين بالله لبيان تلك المواضع التي دوَّنتُها -وقد أربَتْ على الثمانين- مرتبةً بترتيب سور القرآن الكريم، وأثير هذا الموضوع اللطيف الشائق، علمًا بأنني

(١) ينظر المحتسب ٢/ ١٣١، الكتاب الفريد ٥/ ٦٢، الدر المصون ٥/ ٢٨٠، ٢٨١، التحرير والتنوير ١٩/ ١٦٠.

لا أدعي أنني قمت بالحصر التام لما وقع في القراءات من هذا الباب.

والبحث يصلح أن يكون مادةً نحوية قرآنية تطبيقية لدارس النحو ومعلمه، فيمكن أن يُسأل دارس النحو مثلًا: قُرِئ قوله تعالى كذا بكذا وكذا، فاذكر الأوجه الإعرابية في الآية على كل قراءة.

وقبل الشروع في مواضع دراسة البحث ذكرتُ أسماء القراء العشر أصحاب القراءات المشهورة الصحيحة التي تناولها البحث بالدراسة، وذكرتُ أسماء رواتهم.

واللهَ -سبحانه- أسأل أن يتقبل بمنِّه ورحمته هذا العمل، وأن يتجاوز لي عما وقعتُ فيه من سهو أو خلل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يضع له القبول، ويعم به النفع، وأن يَجزي مُعلمِيَّ خير الجزاء، وأن يجزي كذلك كلَّ من قدَّم لي نصحًا، أوتصويبًا لخطأ، وأخصُّ فضيلةَ الدكتور الحبيب أحمد، المدرس بكلية اللغة العربية بإيتاي البارود بقسم أصول اللغة؛ فقد جاد عليَّ بملحوظات دقيقة، وتصحيحات، ونبهني إلى مواضع سهو، فجزاه الله عني وعن البحث خيرًا، وهو ابن شيخي ومُجيزي فضيلة الدكتور محمد بن عبد المعطي، الأستاذ السابق بالكلية نفسها، رحمه الله تعالى، وحشره في زمرة العلماء الربانيين؛ إنه سبحانه واسع الفضل، وهو أرحم الراحمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على نبيِّنا محمد وآله وصحبه وسلم.

ذكر القراء أصحاب القراءات العشر ورواتهم

١- الإمام نافع المدني (ت ١٦٩).

روى عنه قالون (ت ٢٢٠)، ووَرْش (ت ١٩٧).

٢- الإمام عبد الله بن كثير المكي (ت ١٢٠).

روى قراءته البَزِّي (ت ٢٥٠)، وقُنْبُل (ت ٢٩١).

٣- الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤، وقيل غير ذلك).

روى قراءته الدُّوري (ت ٢٤٦)، والسُّوسي (ت ٢٦١).

٤- الإمام عبد الله بن عامر الدمشقي (ت ١١٨).

روى قراءته هشام (ت ٢٤٥، وقيل: ٢٤٤)، وابن ذَكوان (ت ٢٤٢).

٥- الإمام عاصم بن أبي النَّجود الكوفي (ت ١٢٧، وقيل: ١٢٨).

روى عنه أبو بكر شعبة (ت ١٩٣، وقيل: ١٩٤)، وحَفص (ت ١٨٠).

٦- الإمام حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (ت ١٥٦).

روى قراءته خلف (ت ٢٢٩)، وخلاد (ت ٢٢٠).

٧- الإمام علي بن حمزة الكسائي الكوفي (ت ١٨٩).

روى عنه أبو الحارث (ت ٢٤٠)، والدوري (ت ٢٤٦).

٨- الإمام أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت ١٣٠ على الأصح).

روى عنه عيسى بن وردان (ت في حدود ١٦٠)، وابن جَمَّاز (ت بُعيد ١٧٠).

٩- الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت ٢٠٥).

روى عنه رُوَيْس (ت ٢٣٨)، ورَوْح (ت ٢٣٤، أو ٢٣٥).

١٠- الإمام خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩).

روى عنه إسحاق الورَّاق (ت ٢٨٦)، وإدريس الحداد (ت ٢٩٢، وقيل: ٢٩٣).

مواضع الدراسة

سورة البقرة

١- قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]

قال ابن الجزري: «قرأ يعقوب ﴿تُرْجَعُونَ﴾ وما جاء منه غيبًا وخطابًا إذا كان من رجوع الآخرة بفتح أوله وكسر الجيم في كل القرآن، وافقه أبو عمرو في: ﴿يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ آخر البقرة، ووافقه حمزة والكسائي وخلف في: ﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ في المؤمنون، ووافقه نافع وحمزة والكسائي وخلف في الحرف الأول من القصص: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾، ووافقه ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف في: ﴿تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ حيث وقع، ووافقه في: ﴿يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ في هود كل القراء إلا نافعًا وحفصًا فإنهما بضم الأول وبفتح الجيم، وكذا قرأ في غيره الباقون»(١).

قرأ يعقوب وحده هنا بفتح التاء، وكسر الجيم (تَرْجِعُونَ)، على البناء للفاعل من «رَجَعَ» اللازم، وقرأ الباقون بضم التاء، وفتح الجيم على البناء للمفعول.

فواو الجماعة على قراءة يعقوب فاعل، وعلى قراءة الجمهور نائب فاعل.

قال الزهيري: «قراءة يعقوب تدل على رجوع الخلائق جميعًا إلى ربهم، والمرء قد يرجع إلى شيء بإرادته واختياره، فأفادت قراءة الجمهور ﴿تُرْجَعُونَ﴾ أن رجوع الخلائق إلى ربهم إنما هو بإرادة الله وقدرته، ليس لهم في ذلك اختيار، ولا قدرة لهم على الامتناع منه، فالقراءتان متكاملتان»(٢).

والفعل على قراءة البناء للفاعل من «رَجَعَ» اللازم، وعلى قراءة البناء للمفعول من «رَجَعَ» المتعدي، وأصله يَرجِعكم اللهُ إليه، ولا داعي لأن يقال: هو من «أَرْجَعَ» المعدَّى بالهمزة؛ لأن الفعل «رَجَعَ» يستعمل لازمًا، ويستعمل متعديًا بنفسه، وعليه

(١) تقريب النشر ١٢٢.
(٢) الدرر الباهرة ١/ ٤٣.

جاء القرآن في أكثر من موضع، فقال تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٨٣]، وقال: ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ ﴾ [سبأ: ٣١]، وقال: ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ﴾ [الملك: ٣]، والله تعالى أعلم(١).

٢- قوله تعالى: ﴿ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]

قرأ نافع وأبو جعفر ﴿يُغْفَرْ﴾ بالياء المضمومة بدل النون، وبفتح الفاء على البناء للمفعول، وقرأ ابن عامر ﴿تُغْفَرْ﴾ بتاء مضمومة، وفتح الفاء على البناء للمفعول كذلك، والباقون بنون مفتوحة، وكسر الفاء على البناء للفاعل.

ولم تظهر علامة الإعراب على ﴿خَطَٰيَٰكُمْ﴾ لتعذر ظهورها على الألف، فـ «خطايا» على قراءتي نافع وأبي جعفر وابن عامر نائب فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، ومعلوم أن الغافر هو الله سبحانه، و«خطايا» على قراءة الباقين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة كذلك، وفاعل ﴿نَّغْفِرْ﴾ ضمير مستتر تقديره «نحن».

وحول توجيه المعنى على كل من البناء للمفعول والبناء للفاعل يقول الدكتور الزهيري بتصرف: قراءة ﴿يُغْفَرْ﴾، وكذا قراءة ﴿تُغْفَرْ﴾ بالبناء للمفعول تفيدان عموم المغفرة لعدم تعيين الفاعل، فالعبد العاصي يكون بمعصيته قد أساء إلى المخلوقات كما أساء إلى نفسه، وقد روي عن بعض السلف: إن الدواب والبهائم لتلعن عصاة بني آدم، تقول: لولا عصاة بني آدم ما منعنا القطر من السماء!

فقوله تعالى: ﴿تُغْفَرْ﴾، ﴿يُغْفَرْ﴾ يفيد محو كل الآثار التي تسببت فيها معاصيهم وخطاياهم سواء إلى أنفسهم أو إلى غيرهم من المخلوقات.

وأما قراءة ﴿ نَّغْفِرْ ﴾ فتفيد التكريم لما تتضمنه من نسبة المغفرة إلى ذات الله العلية،

---

(١) ينظر الدر المصون ١/ ١٧١.

كما تفيد بيان عظيم فضل الله، وعظيم كرمه، فهو يغفر الذنوب ولو كانت كبيرة، فالنون نون العظَمة[(١)].

وأما تأنيث الفعل على قراءة ابن عامر فلتأنيث ما أُسنِد إليه، وهو الخطايا، وتذكيره لأن تأنيث الخطايا مجازي، وللفصل بين الفعل ومرفوعه.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]

قرأ ابن عامر وحده بفتح اللام، وبألف بعدها بدل الياء ﴿مُوَلَّاهَا﴾، على أنه اسم مفعول، من وَلَّى، وهو يتعدى إلى مفعولين، تقول: ولَّى زيدٌ وجهَه الكعبةَ، والمفعول الأول هنا هو نائب فاعل، وهو ضمير مستتر يعود إلى ﴿هُوَ﴾ المتقدم، والمفعول الثاني هو المضاف إليه في ﴿مُوَلَّاهَا﴾، أُضيف إليه تخفيفًا، وأصله: مولِّيًا وجهَه أو نفسَه إياها[(٢)].

وضمير نائب الفاعل على هذه القراءة عائد إلى «كُل» ليس إلا؛ لاستحالة جعله لله -سبحانه- من جهة المعنى، وأما على قراءة البناء للفاعل ﴿مُوَلِّيهَا﴾ فيحتمل أن يكون ضمير الفاعل عائدًا إلى «كُل» حملًا على لفظها المفرد، أي: هو موليها وجهَه أو نفسَه، وأن يكون عائدًا إلى اسم الله تعالى، أي: الله مُوَلٍّ تلك القبلة إياهم[(٣)].

٤- قوله تعالى: ﴿يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]

قرأ ابن عامر وحده الفعل بضم الياء ﴿يُرَوْنَ﴾، على البناء للمفعول، وهو من أَرَى يُرِي إراءةً، رباعي منقول بالهمزة من التعدي لمفعول واحد إلى التعدي لمفعولين، تقول: رأى الشيءَ، وأراه الشيءَ، وقال الله تعالى: ﴿يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦٧].

(١) الدرر الباهرة بتصرف ٨/ ٥١.
(٢) ينظر الدرر الناثرة ٦٣.
(٣) ينظر الكتاب الفريد ٨/ ٤١٠.

وأصله في الآية: يُريهم اللهُ العذابَ، أو تُريهم الملائكةُ إيَّاه، ثم بُني للمفعول فناب المفعول الأول عن الفاعل، وهو الضمير في ﴿يُرَوْنَ﴾، و﴿ٱلْعَذَابَ﴾: المفعول الثاني كما هو، أعاذنا الله من العذاب وأسبابه.

وهذه القراءة كقراءته في ﴿لَتُرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ بسورة التكاثر.

فواو الجماعة على قراءة الجمهور في محل رفع فاعل، و﴿ٱلْعَذَابَ﴾ مفعول به، وأما على قراءة ابن عامر فالواو في محل رفع نائب فاعل، و﴿ٱلْعَذَابَ﴾ مفعول به ثانٍ.

٥- قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]

قرأ حمزة وحفص ﴿ٱلْبِرَّ﴾ بالنصب، والباقون بالرفع (الْبِرُّ).

الرفع على أنه اسم ﴿لَّيْسَ﴾، و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ خبرها، أي: ليس البرُّ توليَتكم، وهذا على الأصل وهو أن يليَ الفعلَ مرفوعُه قبل منصوبه.

قال ابن عاشور: «فوجه قراءة رفع ﴿البر﴾ أن البر أمر مشهور معروف لأهل الأديان مرغوب للجميع، فإذا جُعِلَ مبتدأً في حالة النفي أصغت الأسماعُ إلى الخَبَر. وأمَّا توجيهُ قراءة النصبِ فلأن أمر استقبال القبلة هو الشغل الشاغل لهم فإذا ذُكِرَ خبرُه قبله ترقب السامعُ المبتدأَ فإذا سمِعَه تقرَّر في علمه»(١).

وقال الدكتور الزهيري: «قد ذكرنا .. عن الإمام عبد القاهر الجرجاني أن تقديم المبتدأ أو الخبر عند العرب على حسب الاهتمام به والاعتناء به، فلما ظنوا أن البر في استقبال قبلة بعينها بيَّن لهم أن البرَّ في الإيمان بالله واتباعِ شرعِه سواءٌ أمر بالصلاة إلى المشرق أو إلى المغرب، فإن قيل: فما الفارق بين القراءَتين في المعنى؟

قلت: قراءة ﴿البرُّ﴾ بالضمِّ ابتداء إعلام من الله بذلك، فهو إخبار عام لكل

(١) التحرير والتنوير٢/ ١٢٩.

مكلف، وأما قوله: «ليس البرَّ» بالنصب، فهو جوابٌ وارد عن تساؤل، كأنهم قالوا هل هذا هو البر؟ فقيل لهم: ليس برًّا أن تولوا ... إلخ، ففائدة قراءة ﴿البر﴾ بالنصب إذًا بيان حقيقة البر الذي كان التنازعُ عليه، وفائدة قراءة الضم بيان أنَّ هذا إخبارٌ من الله عام، ينبغي لكل مكلف معرفتُه والاعتناء به، وليس فقط الذين نزلت فيهم الآية»(١).

والاختلاف هنا على القرءتين في محل ﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾.

قال العكبري: «قوله تعالى: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ﴾: يُقرأ برفع الراء، فيكون ﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ خبر ﴿لَّيۡسَ﴾، وقوي ذلك لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، ويُقرأ بالنصب على أنه خبر ﴿لَّيۡسَ﴾، و﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ اسمها، وقوي ذلك عند من قرأ به لأن ﴿أَن تُوَلُّوا۟﴾ أعرف من ﴿البر﴾؛ إذ كان كالمضمر في أنه لا يُوصف، والبر يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوۡمِهِۦٓ﴾ [النمل: ٥٦]»(٢).

٦- قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]

قرئ بفتح التاء، وكسر الجيم على البناء للفاعل (تَرْجِعُ الْأُمُورُ)، وقرئ بضم التاء، وفتح الجيم على البناء للمفعول ﴿تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾، وتقدمت نسبته للقراء بأول السورة.

أما قراءة البناء للفاعل فمن «رَجَعَ» اللازم، و﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ فاعل، كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣].

وأما قراءة البناء للمفعول فمن «رُجِع»، و﴿ٱلۡأُمُورُ﴾ نائب فاعل.

والفعل «رَجَع» يستعمل لازمًا، ويستعمل متعديًّا بنفسه، فمن اللازم قراءة

(١) الدرر الباهرة ١/ ٨١.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٤٣.

﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾، ومن المتعدي قوله تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٨٣].

٧- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٠]

قرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص ﴿ وَصِيَّةً ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع (وَصِيَّةٌ).

أما النصب فعلى أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: يوصون وصيةً[١]، وهذه الجملة الفعلية خبر ﴿ وَٱلَّذِينَ ﴾، والجار والمجرور ﴿ لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ متعلقان بمحذوف صفة لـ ﴿ وَصِيَّةً ﴾.

قال العكبري: «﴿الذين﴾ مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: يوصون وصيةً ... وقيل: «الذين» فاعلُ فعلٍ محذوف، تقديره: لِيُوصِ الذين يُتوفون وصيةً، وهذا على قراءة من نصب ﴿وَصِيَّةً﴾»[٢].

وقال الدرويش: «﴿ مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ ﴾ يجوز أن تنصب ﴿ مَّتَٰعًا ﴾ على المفعولية المطلقة لفعل محذوف، أي: يمتعوهن متاعًا، **أو على أنها بدل من** ﴿**وَصِيَّةً**﴾، أو على الحال»[٣].

وأما الرفع فعلى الابتداء، وسوغ الابتداء بها وهي نكرة كونُها موضعَ تخصيص، كما في: سلامٌ عليك، أو لكونها موصوفة تقديرًا، والتقدير: وصية منهم أو من الله، على اختلاف القولين في الوصية: أهي على الإيجاب من الله؟ أو على الندب للأزواج؟ وخبر هذا المبتدأ هو قوله: ﴿ لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾، والجملة (وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَٰجِهِم) في موضع

(١) قال المنتجب: «كما تقول: إنما أنت سَيْرَ البريد»، بإضمار «تسير»». الكتاب الفريد ١/ ٥٤١.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٩٢.
(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه ١/ ٣١٣، وينظر التبيان في إعراب القرآن ١٩٢.

الخبر عن ﴿وَٱلَّذِينَ﴾.

وأجازوا أن يكون (وَصِيَّةٌ) مبتدأ، و﴿لِّأَزۡوَٰجِهِم﴾ صفة، والخبر محذوف وتقديره: فعليهم وصية لأزواجهم[(١)].

وقيل: التقدير: والذين يُتوفون أهلُ وصيةٍ، وقيل: التقدير: كُتِبَ عليهم وصيةٌ[(٢)].

وقال ابن عاشور: «... برفع «وصية» على الابتداء، محولًا عن المفعول المطلق، وأصله: «وصيةً» بالنصب بدلًا من فعله، فحُوِّل إلى الرفع لقصد الدوام، كقولهم: حمد وشكر، وصبرٌ جميل ...

ولما كان المصدر في المفعول المطلق في مثل هذا دالًّا على النوعية - جاز عند وقوعه مبتدأً أن يبقى منكَّرًا؛ إذ ليس المقصود فردًا غير معين حتى ينافي الابتداء، بل المقصود النوع، وعليه فقوله: «لأزواجهم» خبر»[(٣)].

٨- قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

قرأ عاصم بنصب الاسمين، وقرأ الباقون بالرفع (تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ).

فالنصب في قراءة عاصم على أنَّ ﴿تَكُونَ﴾ ناقصة، واسمها مضمر، والتقدير: إلا أن تكون المعاملةُ أو المبايعةُ أو التجارةُ أو المداينةُ تجارةً حاضرةً تديرونها، وجملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ على هذا صفة ثانية لـ ﴿تِجَٰرَةً﴾.

وأما قراءة الرفع فعلى أنَّ ﴿تَكُونَ﴾ تامَّة، أي: إلا أن تحدث أو تقع تجارةٌ، فـ «تجارةٌ» فاعل، وعلى هذا فتكون جملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في محل رفع صفة لـ «تجارة»

(١) ينظر البحر المحيط ٢/٥٥٣، الدر المصون ١/٥٩٠.
(٢) الكتاب الفريد ١/ ٥٤٢.
(٣) التحرير والتنوير ٢/ ٤٧٢.

أيضًا، أو تكون ﴿تَكُونَ﴾ ناقصةً، واسمها «تجارة»، والخبر جملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، كأنه قيل: إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ مُدارةً، وساغ مجيءُ الاسم نكرةً لأنه موصوف.

فالمختلف في تقدير إعرابه هنا على القراءتين جملة ﴿تُدِيرُونَهَا﴾، والله أعلم.

سورة آل عمران

٩- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]

قرأ هشام ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء، أو بالياء (يَحْسبَنَّ)، وقرأ الباقون بالتاء.

أما القراءة بالتاء فالفاعل مستتر، والخطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، أو لكل أحد، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول به أول للحُسبان، ﴿أَمْوَٰتًا﴾ مفعول ثان.

وأما على القراءة بالياء (يَحْسبَنَّ) فكذلك فاعله ضمير مستتر، يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى ضمير مَن يصلح للحسبان، أي: أيُّ حاسب. و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿أَمْوَٰتًا﴾ مفعول ثان.

وقيل: ﴿الَّذِينَ قُتلُوا﴾ فاعل، والمفعول الأول محذوف، أي: ولا يحسبن الذين قُتلوا أنفسَهم أمواتًا[١].

١٠- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]

قرأ حمزة بتاء الخطاب ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾، والباقون بالياء.

أما قراءة الجمهور بالياء فـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ فاعلُ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾، و﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ سدَّ مسدَّ مفعولَي «حَسِبَ» عند سيبويه، وأما عند الأخفش فالمفعول الثاني محذوف، تقديره: نافعًا أو نحو ذلك.

(١) ينظر الدر المصون ٢/ ٢٥٥، ٢٥٦، روح المعاني ٥/ ١٢٧، ١٢٨، الكتاب الفريد ٢/ ١٦٧.

و«مَا» في ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي ﴾ موصولة بمعنى الذي، أي: لا يحسبن الذين كفروا أن الذي نُمليه لهم خيرٌ لأنفسهم، أو مصدرية، أي: أنَّ إملاءَنا لهم خيرٌ لأنفسهم.

وأما قراءة حمزة فعلى أن الخطاب للرسول ﷺ، أو لكل أحد، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ ﴾ مفعول أول، وفي المفعول الثاني وجهان:

أحدهما: الجملة من أنَّ وما عملت فيه.

والثاني: أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: ولا تحسبن إملاءَ الذين كفروا، وقوله: ﴿ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾ بدل من المضاف المحذوف، والجملة سدَّت مسدَّ المفعولَيْن، ولا يلزم منه أن تكون عمِلت في ثلاثة؛ لأن المبدَل منه في نية الإسقاط، ألا تراك تقول: جعلت متاعَك بعضَه فوقَ بعض، مع امتناع سكوتك على متاعك[(١)].

١١- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُم ﴾ [آل عمران: ١٨٠]

قرأ حمزة بتاء الخطاب ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ﴾، والباقون بالياء.

أما قراءة الجمهور بالياء فـ ﴿ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ ﴾ فاعلُ ﴿ يَحۡسَبَنَّ ﴾، والمفعول الأول محذوف، تقديره: ولا يحسبن الذين يبخلون بخلَهم هو خيرًا لهم، دل عليه ﴿ يَبۡخَلُونَ ﴾، و﴿ هُوَ﴾ ضميرُ فصل، و﴿ خَيۡرٗا ﴾ المفعول الثاني.

وقيل: يحتمل أن يكون فاعل ﴿يَحۡسَبَنَّ ﴾ ضميرًا يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو إلى «أحد»، و﴿ٱلَّذِينَ ﴾ على هذا مفعول أول، وفي الكلام حذف مضاف، وإقامة ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مقامه، و﴿ هُوَ﴾ ضميرُ فصل، و﴿ خَيۡرٗا﴾ مفعول ثان، والتقدير:

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٣١٢، ٣١٣، إتحاف فضلاء البشر ٢٣٢.

ولا يحسبن رسولُنا أو أحد بخلَ الذين يبخلون هو خيرًا لهم.

وجاز إضمار ضمير الفاعل للرسول صلى الله عليه وسلم، أو «أحد» وإن لم يجر له ذكر؛ لحصول العلم به.

وعلى هذا الوجه يجري توجيه قراءة حمزة بالتاء، فالفاعل فيه ضمير الرسول صلى الله عليه وسلم، أو «أحد»، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ مفعول أول، و﴿هُوَ﴾ فصل، و﴿خَيْرًا﴾ مفعول ثان على ما تقدم من التقدير، والله تعالى أعلم[١].

١٢- قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]

قال ابن الجزري: «قرأ الكوفيون ويعقوب ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ بالخطاب، والباقون بالغيب. قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ بالغيب، وضم الباء، والباقون بالخطاب وفتح الباء»[٢].

الفعل «يحسب» ينصب مفعولين.

فأما قراءة الكوفيين ويعقوب بالتاء في الفعلين فالفاعل فيهما ضمير يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، و﴿ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وجوَّز حذفَه دلالةُ ما بعدَه عليه، وهو ﴿بِمَفَازَةٍ﴾، والفعل الثاني ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ تأكيد للأول، أو بدل منه؛ لأن الفاعل فيهما واحد[٣].

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو بياء الغيبة في الفعلين ففي تقدير فاعل الفعل الأول ﴿لَا يَحْسِبَنَّ﴾ ومفعوليه أوجه:

(١) ينظر الكتاب الفريد ٢/ ١٧٨، ١٧٩.
(٢) تقريب النشر ١٣٦.
(٣) الكتاب الفريد ٢/ ١٨٦.

أحدها: أن يكون فاعل ﴿يَحسِبَنَّ﴾ ضميرًا مستترًا يعود إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، أو كل أحد، و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة المفعول الثاني للفعل الذي بعده عليه، وهو ﴿ بِمَفَازَةٍ﴾، والتقدير: لا يَحسبنَّ الرسولُ أو حاسبٌ الذينَ يفرحون بمفازة، فلا يحسبُنهم بمفازة، فأسند الفعل الثاني للضمير العائد على ﴿ٱلَّذِينَ ﴾، ومفعولاه: الضمير المنصوب، و﴿بِمَفَازَةٍ﴾. والفاء في ﴿فَلَا يَحسبُنَّهُم﴾ على هذا عاطفة، والسببية فيها ظاهرة.

والثاني: أن يكون الفاعل الاسمَ الموصول ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، والمفعولان محذوفَين اختصارًا؛ لدلالة مفعولَي الفعل الثاني عليهما، فـ ﴿فَلَا يَحسِبُنَّهُم﴾ الثاني بدل من الأول، والفاء ليست للعطف ولا الجواب، ولما كان بدلًا وتعدى إلى مفعوليه استغني عن تعدية الفعل الأول إليهما، والتقدير: لا يَحسبَن الفارحون أنفسَهم فائزين، فلا يحسبُنهم فائزين، كقول القائل:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وتَحْسَبُ

أي: وتحسب حبَّهم عارًا، فحذف مفعولَي الفعل الثاني لدلالة مفعولي الأول عليهما، وهو عكس الآية الكريمة، حيث حُذف فيها من الفعل الأول.

والثالث: أن يكون الفاعلُ الاسمَ الموصول كذلك، ويكون الفعل الأول غيرَ محتاج لمفعولَين هنا، فهو ملغًى لا مفعول له، كقول الأعشى:

وَمَا خِلْتُ أَبْقَى بَيْنَنا مِن مَوَدَّةٍ عِرَاضُ المَذاكِي المُسْنِفَاتِ الْقَلَائِصَا

قال السمين: «قال الخليل: العرب تقول: ما رأيتُ يقول ذلك إلا زيدٌ، وما ظننتُ يقول ذلك إلا عمرو»[1].

وأما الفعل الثاني ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُم﴾ فأصله «يَحسِبُونَّهم»، الواو ضمير الجماعة

(١) ينظر الدر المصون ٣/ ٢٧٩، ٢٨٠.

فاعل، حذفت لالتقاء الساكنين، ولوجود ما يدل عليها، وهو الضمة قبلها، فصار «يحسِبُنَّهم».

وفاعل «يحسبُن» ومفعوله هنا مُتحدان، فضمير الفاعل وضمير المفعول عائدان على واحد، أي: لا يحسبن أنفسَهم، واتحاد الفاعل والمفعول للفعل الواحد من خصائص أفعال الظن كما هنا، وألحقت بها أفعال قليلة، وهي: «وَجَد» و«عَدِم» و«فَقَد»، فلو قلت: أكرمتُني، أي: أنا أكرمتُ نفسي لم يجُز، ويجوز: ظننتُني أخاه، وحسبتُني ذاهبًا[١].

ووقع ﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُم﴾ مكررًا لطول القصة، والعرب تعيد إذا طالت القصة في «حسبت» وما أشبهها؛ إعلامًا بأن الذي جرى متصل بالأول، وتوكيدًا للأول، فنقول: لا تظنن زيدًا إذا جاءك وكلمك بكذا وكذا - فلا تظننه صادقًا، تعيد «فلا تظنن» توكيدًا، ولو قلت: لا تظننَّ زيدًا إذا جاءك وحدثك بكذا وكذا صادقًا جاز، ولكن التكرير أوكد وأوضح للقصة[٢].

وأما قراءة الباقين بالياء في الأول، والتاء في الثاني مع فتح الباء فالمفعولان في الأول محذوفان لدلالة قوله تعالى بعده: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ عليهما، فقد اتصل «تحسبنهم» بمفعولين ظاهرين، والتقدير: لا يَحسبن الذين يفرحون أنفسَهم بمفازة من العذاب، ولا تحسبَنَّهم أنت أيضًا كذلك، وقيل: التقدير: لا يحسبن الفارحون فرحَهم منجيًا لهم من العذاب[٣].

وقال ابن عاشور: «وأعيد فعل الحسبان في قوله: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾ مسندًا إلى المخاطب على طريقة الاعتراض بالفاء، وأتى بعده بالمفعول الثاني وهو: ﴿بِمَفَازَةٍ

(١) ينظر الدر المصون ٣/ ٢٨١، التحرير والتنوير ٤/ ١٩٥.
(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٤٩٨، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٣٣.
(٣) ينظر التفسير البسيط ٦/ ٢٥١، الكشف والبيان ٩/ ٥٣٦.

مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾، فتنازعه كلا الفعلين»[١].

والفعل الثاني على هذه القراءة ليس ببدل ولا مكررًا؛ لأن فاعلَه غيرُ فاعل الأول[٢].

سورة النساء

١٣- قوله تعالى: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]

قرأ ابن عامر وشعبة بضم الياء (وَسَيُصْلَونَ)، على البناء للمفعول، من أصْلَاه اللهُ النارَ إذا أدخله فيها، والعياذ بالله، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦]، و﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٣٠].

وواو الجماعة على هذا نائب فاعل، و﴿سَعِيرًا﴾ مفعول به ثانٍ.

وقرأ الباقون بالبناء للفاعل، فالواو فاعل، و﴿سَعِيرًا﴾ مفعول به.

قال الزهيري: «وقراءة الضم تفيد أنهم سيدخلون النار ويُقاسون حرَّها مكرهين كارهين رغمًا عنهم»[٣].

١٤- قوله تعالى: ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]

قرأ أبو جعفر ﴿حَفِظَ اللَّهَ﴾ بنصب اسم الجلالة، والباقون بالرفع.

واختلف في «ما»:

(١) التحرير والتنوير ٤/ ١٩٤.
(٢) ينظر إملاء ما منَّ به الرحمن ١٦٢.
(٣) الدرر الباهرة ١/ ١٩٤.

قال العكبري: «﴿ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ ﴾: في «ما» ثلاثة أوجه: بمعنى الذي، ونكرة موصوفة، والعائد محذوف على الوجهين، ومصدرية.

وقرئ: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهَ﴾ بنصب اسم الله، و«ما» على هذه القراءة بمعنى الذي، أو نكرة، والمضاف محذوف، والتقدير: بما حفظَ أمرَ الله، أو دينَ الله.

وقال قوم: هي مصدرية، والتقدير: بحفظهن الله، وهذا خطأ؛ لأنه إذا كان كذلك خَلا الفعلُ عن ضمير الفاعل؛ لأن الفاعل هنا جمع المؤنث، وذلك يظهر ضميره؛ فكان يجب أن يكون: بما [حفظن][(١)] الله، وقد صُوِّب هذا القول، وجُعل الفاعل فيه للجنس، وهو مفرد مذكر فلا يظهر له ضمير»[(٢)].

١٥- قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ ﴾ [النساء: ٤٢]

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿تَسَّوَّى﴾ بفتح التاء، وتشديد السين، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح التاء، وتخفيف السين ﴿تَسَوَّى﴾، والباقون بضم التاء، وتخفيف السين ﴿ تُسَوَّىٰ ﴾.

(١) في النسخة «حفظهن»، وكذلك في المطبوع باسم «إملاء ما مَنَّ به الرحمن» ١٧٨، وصوَّبه لي أكثر من شيخ، ومنهم فضيلة الدكتور أحمد بن شيخي الدكتور محمد بن عبد المعطي -حفظه الله ورحم والده-.
قال الدكتور أحمد: «صوابه: بما حفِظنَ اللّهَ؛ إذ يكون الفاعل على هذا نون النسوة، وهو المراد، ولو قلنا: حفظهن، فـ «هن» سيكون مفعولًا وليس هذا مرادًا، وإنما المراد كونه فاعلًا».
ثم نقل لي فائدةً، فقال ما نصه: «كنت سمعت من أحد المعلمين توجيهًا آخر لم أجده هاهنا، وقد نسبه هذا الأستاذ إلى ابن جني -لكنني لم أتمكن من مراجعته- وحاصله أن قراءة أبي جعفر قد تُوجه على معنًى آخر، وهو أن يكون فاعلُ ﴿حَفِظَ﴾ ضميرًا عائدًا على الزوج، وقد سوَّغ عودَه عليه وإن لم يسبق له ذكرٌ أنه مفهوم من قوله قبله: ﴿حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلۡغَيۡبِ﴾، أي: لغيب أزواجهن، فكأن المعنى على هذا أن الزوج لمَّا حفظَ اللهَ حفِظَه اللهُ في أهله، وجعل امرأتَه تحفظ غيبَه، ويكون هذا داخلًا في عموم قول النبي صلى الله عليه وسلم: «احفظ اللهَ يحفظك»».
(٢) التبيان في إعراب القرآن ٣٥٤، وينظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٥٢.

قال القرطبي: «وقرأ نافع وابن عامر ﴿تَسَّوَّى﴾ بفتح التاء، والتشديد في السين، وحمزة والكسائي كذلك إلا أنهما خففا السين، والباقون ضموا التاء، وخففوا السين، مبنيًّا للمفعول، والفاعل غير مُسمى، والمعنى: لو يُسَوِّي اللهُ بهم الأرض، أي: يجعلهم والأرض سواءً، ومعنى آخر: تمنوا لو لم يبعثهم الله، وكانت الأرض مستوية عليهم؛ لأنهم من التراب نقلوا.

وعلى القراءة الأولى والثانية فـ ﴿ٱلۡأَرۡضُ﴾ فاعلة، والمعنى: تمنوا لو انفتحت لهم الأرض فساخوا فيها، قاله قتادة. وقيل: الباء بمعنى «على»، أي: لو تسوى عليهم أي: تنشق فتسوى عليهم، عن الحسن. فقراءة التشديد على الإدغام، والتخفيف على حذف التاء»(١).

فـ ﴿ٱلۡأَرۡضُ﴾ على قراءة ضم التاء نائب فاعل، وعلى القراءتين الأخريين فاعل.

قال الزهيري: «قراءة ﴿تُسَوَّىٰ﴾ على البناء للمفعول تفيد تمنيهم لوقوع الفعل نفسه دون نظر إلى الفاعل»(٢).

١٦- قوله تعالى: ﴿يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [النساء: ١٢٤]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وشعبة وروح بضم الياء، وفتح الخاء هنا، وفي مريم: ٦٠، والأول من غافر: ٤٠، وافقهم رويس في مريم وأول غافر، على البناء للمفعول ﴿يُدْخَلُونَ﴾، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر ورويس الثانيَ من غافر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] بالضم، واختلف فيه عن شعبة، وقرأ أبو عمرو ﴿يُدْخَلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣] كذلك.

والباقون بفتح الياء، وضم الخاء في المواضع الخمسة على البناء للفاعل

(١) تفسير القرطبي ٣/ ١٨٦٣.
(٢) الدرر الباهرة ١/ ٢٠٥.

﴿ يَدۡخُلُونَ ﴾.

و﴿يُدْخَلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤] من الإدخال لا من الدخول؛ لأنهم لا يَدخلونها حتى يُدخَلوها، فهم إنما يَدخُلونها بإدخال الله لهم إيَّاهَا، ففيه دلالةٌ على مُثِيبٍ أدخلهم الجنة، وفيه موافقة لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُظۡلَمُونَ ﴾ بالبناء للمفعول أيضًا[1].

وقد قرأ رويس قوله تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦] بالبناء للمفعول من الرباعي كذلك (أُدْخِلُوهَا)، وقال شهاب الدين الكوراني في توجيهها: «وهي قراءة في غاية الحسن؛ لدلالتها على أن الله أَدخَلَهم، ولا يخفى ما فيه من التعظيم»[2].

وعلى هذا فواو الجماعة على قراءة ابن كثير ومن معه نائب فاعل، و﴿ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ مفعول به ثانٍ، والواو على قراءة الباقين فاعل، و﴿ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ مفعول به.

سورة المائدة

١٧ – قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾ [المائدة: ٧١]

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿أَلَّا تَكُونُ﴾ بالرفع، والباقون بالنصب ﴿ تَكُونَ ﴾.

أما النصب فعلى أنَّ «أنْ» الناصبة للمضارع، و﴿ وَحَسِبُوٓاْ ﴾ بمعنى الشك.

وأما الرفع فعلى أنَّ «أنْ» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، أي: وحسبوا أنَّه لا تكون فتنة، والجملة المنفية في موضع الخبر، نزل الحسبان في صدورهم منزلة العلم. و﴿ وَحَسِبُوٓاْ ﴾ حينئذ بمعنى علموا من التيقن لا الشك[3].

---

(١) ينظر الكتاب الموضح ٢٣٤، التفسير الكبير ٥/ ٤٦١.
(٢) لوامع الغرر ٥٩٢.
(٣) ينظر البحر المحيط ٤/٣٢٧، الكشف ٢٨٧.

قال الرازي: «... يمكن إجراء الحسبان ها هنا بحيث يفيد الثباتَ والاستقرار؛ لأن القومَ كانوا جازمين بأنهم لا يقعون بسبب ذلك التكذيب والقتل في الفتنة والعذاب، ويمكن إجراؤه بحيث لا يُفيد هذا الثبات من حيث إنهم كانوا يكذبون ويقتلون بسبب حفظ الجاهِ والتبع، فكانوا بقلوبهم عارفين بأن ذلك خطأ ومعصية.

وإذا كان اللفظ محتملًا لكل واحد من هذين المعنيين لا جرمَ ظهر الوجهُ في صحة كل واحد من هاتين القراءتين، فمن رفع قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَكُونُ﴾ كان المعنى: أنه لا تكون، ثم خففت المشددة -يعني «أنَّ»- وجعلت «لا» عوضًا من حذف الضمير، نحو السين و«سوف» و«قد»، كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: ٢٠]، ووجه النصب ظاهر.

ثم قال الواحدي: وكلا الوجهين قد جاء به القرآن، فمثل قراءة من نصب وأوْقَعَ بعده الخفيفة قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ﴾ [العنكبوت: ٤]، ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ ﴾ [الجاثية: ٢١]، ﴿ الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: ١، ٢]، ومثل قراءة من رفع: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ﴾ [الزخرف: ٨٠]، و﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، فهذه مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ الناصبة للفعل لا يقعُ بعدَها «لن»»[١].

١٨- قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [المائدة: ١١٢]

قرأ الكسائي ﴿تَّسْتَطِيعُ﴾ بالخطاب، و﴿رَبَّكَ﴾ بالنصب، والباقون بالغيب والرفع ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾.

أما قراءة الكسائي فعلى معنى: هل تستطيع أن تدعو وتسأل ربك؟، وذلك على

(١) التفسير الكبير للرازي ٦/ ٩٩، وينظر التفسير البسيط للواحدي ٧/ ٤٧٧: ٤٧٩.

حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: هل تستطيع سؤالَه؟ كقول إخوة يوسف عليه السلام: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، أي: أهلَ القريةِ.

قال الفاسي: «وفي هذه الطريقة إشعار بتعظيم الرب عز وجل»(١).

وقال أبو علي الفارسي: «وذكروا الاستطاعة في سؤالهم له لا لأنهم شكوا في استطاعته، ولكن كأنهم ذكروه على وجه الاحتجاج عليه منهم، كأنهم قالوا: إنك مستطيع فما يمنعك؟! ومثل ذلك قولك لصاحبك: أتستطيع أن تذهب عني فإني مشغول؟ أي: اذهب لأنك غير عاجز عن ذلك»(٢).

وقال أبو شامة: «أي: هل تطلب طاعةَ ربك في إنزال المائدة، يريدون استجابة الله سبحانه دعاءَه»(٣).

وقال الواحدي: «ويحتمل أن مرادهم بالاستفهام التلطف في استدعاء السؤال، كما تقول [لصاحبك]: هل تستطيع أن تفعل كذا؟ وأنت عالم أنه يستطيع، ولكن قصدك بالاستفهام التلطف»(٤).

فالمصدر المؤول ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ على قراءة الكسائي مفعول به لسؤال مقدر، أي: هل تستطيع أن تسأل ربَّك إنزالَ المائدة؟

قال السمين: «ويجوز أن يكون ﴿أَن يُنَزِّلَ﴾ بدلًا من ﴿رَبَّكَ﴾ بدلَ اشتمال، والتقدير: هل تستطيع، أي: تطيق إنزالَ الله تعالى مائدةً بسبب دعائك؟ وهو وجه حسن»(٥).

---

(١) اللآلئ الفريدة ٢/ ٣٥٥، ٣٥٦.
(٢) الحجة للفارسي ٣/ ٢٧٣.
(٣) إبراز المعاني ٤٣٦.
(٤) التفسير البسيط ٧/ ٥٩٢.
(٥) الدر المصون ٢/ ٦٥٠.

وأما على قراءة الجمهور فهو مفعول به لـ ﴿يَسْتَطِيعُ﴾، أي: هل يستطيع الإنزالَ؟

١٩- قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩]

قرأ نافع ﴿هَذَا يَوْمَ﴾ بالنصب، والباقون بالرفع ﴿يَوۡمُ﴾.

قال الفاسي: «والوجه في قراءة من قرأ ﴿هَٰذَا يَوۡمُ﴾ بالرفع أنه جعل ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ، وأشار به إلى اليوم، وجعل ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ خبرًا، والتقدير: هذا اليومُ يومُ ينفع، وأُعرب اليوم لأنه مضاف إلى معرب، فبقي على ما يستحقه من الإعراب.

والوجه في قراءة من قرأ بالنصب أنه جعل ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ، مشار به إلى ما ذكر من سؤال الله عز وجل لعيسى عليه السلام وجواب عيسى له، ونصب ﴿يَوْمَ﴾ على الظرفية، والظرف متعلق بمحذوف خبر عن المبتدأ، والتقدير: هذا واقعٌ أو كائن يومَ ينفعُ.

ويجوز أن يكون ﴿هَٰذَا﴾ مفعولًا لـ ﴿قَالَ﴾، و﴿يَوْمَ يَنفَعُ﴾ ظرفًا له، أي: قال الله هذا القولَ يومَ ينفع.

وقال الكوفيون: ﴿يَوْمَ﴾ في موضع رفع خبر عن ﴿هَٰذَا﴾، وفتحته بناء، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا فيما أُضيف إلى مبني»(١).

سورة الأنعام

٢٠- قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ١٥ مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٥، ١٦]

قرأ شعبة وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿يَصْرِفْ﴾ بفتح الياء وكسر الراء،

(١) اللآلئ الفريدة ٢/ ٣٥٧.

وقرأ الباقون ﴿ يُصۡرَفۡ ﴾ بضم الياء، وفتح الراء.

أما القراءة الأولى ﴿يَصْرِفْ﴾ فعلى البناء للفاعل، وهو الله تعالى، والمفعول -وهو المصروف- محذوف، وهو العذاب لذكره قبله في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴾ [الأنعام: ١٥]، والمعنى: مَن يَصرِفْ رَبِّي عنه العذابَ في ذلك اليوم فقد رحمه. وقيل: المفعول: ﴿ يَوۡمَئِذٖ ﴾، على تقدير حذف المضاف، أي: مَن يَصرفِ اللهُ عنه ذلك اليوم، أي: عذابَ أو هولَ يومِئذ.

و﴿ مَّن ﴾ على الوجهين في ذلك مُبتدأ، والهاء في ﴿عَنۡهُ﴾ عائدة عليه.

وجُوِّزَ أن تكون ﴿ مَّن ﴾ في محل نصب بـ ﴿يَصْرِف﴾، والهاء الضمير في ﴿عَنۡهُ﴾ للعذاب، على معنى: أي أحدٍ يَصرف اللهُ عنه العذابَ في ذلك اليوم فقد رحمه، والوجه هو الأول، وعليه الجمهور[(١)].

وأما القراءة الأخرى ﴿ يُصۡرَفۡ ﴾ فعلى البناء لما لم يُسم فاعله، وقيل في نائب الفاعل أوجه:

الأول: أنه ضمير يعود إلى العذاب المتقدم، والهاء في ﴿عَنۡهُ﴾ تعود إلى لفظ ﴿ مَّن ﴾، أي: يُصرَف العذابُ عنه.

الثاني: أنه ضمير يعود إلى ﴿ مَّن ﴾، والهاء في ﴿ عَنۡهُ ﴾ تعود إلى العذاب، أي: يُصرَف هو عن العذاب.

الثالث: أنه ﴿ يَوۡمَئِذٖ ﴾ على تقدير حذف مضاف، أي: مَن يُصرَف عنه عذابُ يومئذ، و﴿ يَوۡمَئِذٖ ﴾ مبني على الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكن.

قال العكبري: «فأما ﴿ مَّن ﴾ على القراءة الأولى [يقصد قراءة البناء لما لم يسم فاعله] فليس فيها إلا الرفع على الابتداء، والهاء في ﴿عَنۡهُ﴾ يجوز أن ترجع على

---

(١) ينظر الكتاب الفريد ٣/ ٥٥٩، التبيان في إعراب القرآن ٤٨٥.

﴿ مَّن ﴾، وأن ترجع على العذاب»[١].

وإن كان السمين ذكر احتمالًا آخر في ﴿ مَّن ﴾ على قراءة البناء لما لم يسم فاعله أيضًا، وهو أن تكون في محل نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، وأطال في ذلك، والله تعالى أعلم[٢].

٢١- قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٣]

قال ابن الجزري: «واختلفوا في ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن ﴾ فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعليمي عن أبي بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث، واختلفوا في ﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾ فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، والباقون بالنصب»[٣].

وعلى هذا فقد قرئ: ﴿ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ ﴾، و﴿لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُم﴾، و﴿لَمْ يَكُن فِتْنَتَهُم﴾.

فأما رفع ﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾ فعلى أنه اسم «كان»، و﴿ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ في محل نصب خبرها.

وعلى نصب ﴿ فِتْنَتُهُمْ ﴾، فـ ﴿ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ في محل رفع اسم «كان» مؤخر، و﴿فِتْنَتَهُم﴾ خبرها مقدم.

قال العكبري: «قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن ﴾: يُقرأ بالتاء، ورفع الفتنة على أنها اسم كان، و﴿أَن قَالُوا۟﴾ الخبر.

ويُقرأ كذلك إلا أنه بالياء؛ لأن تأنيث الفتنة غير حقيقي، ولأن الفتنة هنا بمعنى القول.

ويُقرأ بالياء ونصب الفتنة على أن اسم كان ﴿أَن قَالُوا۟﴾، و﴿فِتْنَتَهُم﴾ الخبر.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٤٨٥.
(٢) ينظر الدر المصون ٣/ ٢٤.
(٣) النشر ٢/ ١٩٦.

ويُقرأ كذلك إلا أنه بالتاء على معنى ﴿أَن قَالُوٓاْ﴾؛ لأن ﴿أَن قَالُوٓاْ﴾ بمعنى القول والمقالة والفتنة»[(١)].

٢٢- قوله تعالى: ﴿يَقُصُّ ٱلۡحَقَّۖ﴾ [الأنعام: ٥٧]

قرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر ﴿يَقُصُّ﴾ بضم القاف، وبصاد مهملة مشددة، والباقون بإسكان القاف، وبضاد معجمة مكسورة ﴿يَقْضِ﴾، ويقف يعقوب بالياء.

أما قراءة نافع ومن معه فمِن قصَّ الحديثَ، أو من قصَّ الأثرَ، أي: تتبعه، قال تعالى: ﴿نَحۡنُ نَقُصُّ عَلَيۡكَ أَحۡسَنَ ٱلۡقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣]، فـ ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ مفعول به.

وأما قراءة الباقين فمن القضاء، ويؤيده قوله: ﴿وَهُوَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰصِلِينَ﴾ [الأنعام: ٥٧]، فإن الفصل يناسِب القضاءَ، فهو سبحانه يقضي القضاء الحق في كل ما يقضي فيه من تأخير أو تعجيل. ولم يُرسَم إلا بضاد كأن الياء حُذفت خطًّا كما حذفت لفظًا لالتقاء الساكنين، كما حُذفت من نحو: ﴿فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥]، وكما حُذفت الواو من ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ [الشورى: ٤٢].

ونصب ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: يقضِي القضاءَ الحقَّ، وضمَّنَ بعضُهم «يَقضِي» معنى «ينفذ» فعداه إلى مفعول به، وقيل: «يقضي» بمعنى «يصنع»، أي: كل ما يصنعه فهو حق، قال الهذلي:

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

أي: صنعهما.

وقيل: إنه منصوب على إسقاط حرف الجر، أي: يقضِي بالحق، فلما حُذِفَ انتصب

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٤٨٧.

مجرورُه «الحق»، على حد قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا

أي: بالديارِ[(١)].

٢٣- قوله تعالى: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]

قال ابن الجزري: «واختلفوا في ﴿نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن﴾ [٨٣] هنا ويوسف، فقرأ الكوفيون بالتنوين فيهما، وافقهم يعقوب على التنوين هنا، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما»[(٢)].

قراءة حذف التنوين (دَرَجَاتِ مَن) على إضافة «درجات» إلى «مَن»، و«درجات» منصوبة بـ ﴿نَرْفَعُ﴾.

قال القرطبي: «والفعل [نرفع] واقعٌ على الدرجات، وإذا رُفِعَت فقد رُفِعَ صاحِبُها. يُقوي هذه القراءةَ قولُه تعالى: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ﴾ [غافر: ١٥]، وقوله عليه السلام: «اللهم ارفع درَجَتَه»، فأضافَ الرفعَ إلى الدرجات، وهو لا إله إلا هو الرفيعُ المُتعالِ في شرفه وفضله، فالقراءتان متقاربتان؛ لأن مَن رُفِعَت درجاتُه فقد رُفِع، ومَن رُفِع فقد رُفِعَت درجاتُه، فاعلم»[(٣)].

فـ ﴿مَّن﴾ على هذه القراءة في محل جر مضاف إليه، وأما على قراءة التنوين فهي في محل نصب على المفعولية.

قال المنتجب: «وقرئ (درجاتِ مَن) بترك التنوين على الإضافة، وهو مفعول ﴿نَرْفَعُ﴾ ... وقرئ بالتنوين، فـ ﴿مَّن﴾ على هذا في موضع نصب؛ لكونه مفعول

---

(١) ينظر الدر المصون ٣/ ٧٧، ٧٨، البحر المحيط ٤/ ٥٣١.

(٢) النشر ٢/ ١٩٨.

(٣) تفسير القرطبي ٣/ ٢٥٥٣.

﴿نَرۡفَعُ﴾، و﴿دَرَجَٰتٖ﴾ مفعول ثانٍ لـ ﴿نَرۡفَعُ﴾ على إرادة الجار، أي: نرفع من نشاء إلى درجات، أو ظرف له، وقيل: حال، أي: عاليًا، وقيل تمييز، والوجه هو الأول»[(١)].

٢٤- قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا﴾ [الأنعام: ٩٦]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف ﴿وَجَعَلَ﴾ بفتح العين واللام من غير ألف، و﴿ٱلَّيۡلَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بإثبات ألف بعد الجيم، وكسر العين، وضم اللام في «جَعَلَ»، وجر «الليل» (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ).

و﴿سَكَنٗا﴾ على قراءة عاصم ومن معه مفعول به ثان لـ ﴿وَجَعَلَ﴾.

وأما قراءة الباقين «جَاعِلُ» فعلى صيغة اسم الفاعل، و«اللَّيْلِ» مضاف إليه، وهو مشاكل لما قبله على صيغة اسم الفاعل أيضًا، وهو قوله تعالى: ﴿فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾، وقبله أيضًا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾.

و«جَاعِلُ» يحتمل أن يكون بمعنى المُضِيِّ، قال السمين الحلبي: «وهو الظاهر»، ويحتمل معنى الحال والاستقبال[(٢)].

وعلى معنى المضي تكون الإضافة حقيقية محضة، يتعرف بها المضاف، فـ «جَاعِلُ» حينئذ معرفة، ولا يعمل النصبَ فيما بعده، وعلى معنى الحال فالإضافة لفظية، لا يكتسب بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، فـ «جَاعِلُ» نكرة.

و﴿سَكَنٗا﴾ على الإضافة المحضة مفعول به لفعل محذوف، أي: جعله سكنًا، وعلى الإضافة اللفظية على حكاية الحال فهو مفعول لاسم الفاعل «جَاعِلُ».

قال المنتجب الهمذاني: «وقوله: «وجَاعِلُ الليلِ سكنًا»: «سكنًا» نصبٌ بفعل

(١) الكتاب الفريد ٢/ ٦٢٩، وينظر كذلك الدر المصون ٣/ ١١٤.
(٢) ينظر الدر المصون ٣/ ١٣٣.

محذوف دلَّ عليه جاعل؛ لأن قوله: «وجَاعِلُ الليلِ» بمنزلة قولك: خالق الليل، فكأنه قيل: كيف خلق؟ وماذا جعله؟ فقيل: جعله سكنًا، هذا إذا كانت الإضافةُ حقيقية؛ لأن اسم الفاعل إذا كان في معنى المضيِّ لم يعمل عمل الفعل، وإذا لم تجعله للمضي وجعلته دالًّا على جَعْلٍ مستمرٍّ في الأزمنة المختلفة كانت الإضافةُ غيرَ حقيقية، وكان «سكنًا» مفعول «جاعِل»»[(١)].

٢٥- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ٨٣]

قرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الهمزة ﴿وَإِنَّ هَذَا﴾، والباقون بفتحها ﴿وَأَنَّ هَٰذَا﴾، وخفف ابن عامر ويعقوب النون ﴿وَأَنْ هَذَا﴾، والباقون بتشديدها.

أما قراءة حمزة والكسائي وخلف بكسر همزة «إنَّ» فعلى الاستئناف، و﴿هَٰذَا﴾ اسم «إنَّ»، و﴿صِرَٰطِي﴾ خبرُها، ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾ جملة معطوفة على الجملة المستأنفة.

وذكر الرازي وجهًا آخر، وهو عطفها على ﴿مَا حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، والتقدير: تعالَوا أتلُ ما حرَّمَ، وأتلُ: إنَّ هذا صراطي، بمعنى: أقول[(٢)].

وأما فتح الهمزة وتشديد النون ﴿وَأَنَّ هَٰذَا﴾ فعلى تقدير اللام، أي: ولأَنَّ هذا، واللام متعلقة بقوله: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾، أي: ولأجل استقامته اتبعوه.

أو على أنه معطوف على ﴿مَا حَرَّمَ﴾، أي: أتل ما حرَم، وأتلو عليكم أنَّ هذا صراطي. قال السمين: «والمراد بالمتكلِّم النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن صراطه صراطُ الله عز وجل».

واسم الإشارة على هذا اسم «أنَّ»، و﴿صِرَٰطِي﴾ خبرُها أيضًا.

وأما على قراءة ابن عامر ويعقوب: ﴿وَأَنْ هَذَا﴾ فعلى أنها «أنْ» المخففة من «أنَّ»

(١) الكتاب الفريد ٢/ ٦٤٨، وينظر التبيان في إعراب القرآن ٥٢٣.
(٢) التفسير الكبير ٦/ ٦٣٣.

الثقيلة، وهي في حكم المشددة، إلا أن اسمها ضمير الأمر أو الشأن، أي: وأنه، كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، والتقدير: وأنَّه –يعني: الأمر أو الحديث– هذا صراطي مستقيمًا، فـ﴿هَٰذَا﴾ مبتدأ، و﴿صِرَٰطِى﴾ خبره، والمبتدأ والخبر في موضع رفع خبر «أنَّ»(١).

وقيل: «أنْ» هنا مزيدة للتوكيد، كالتي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، تُعضده قراءة الأعمش (شاذة): «وهذا صراطي»(٢).

وجعلها ابن زنجلة معطوفة على «أنْ» في قوله: ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: ١٥١]، أي: قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئًا وأنْ هذا صراطي مستقيمًا(٣).

سورة الأعراف

٢٦- قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]

قرأ نافع ﴿خَالِصَةٌ﴾ بالرفع، والباقون بالنصب ﴿خَالِصَةً﴾.

أما قراءة الرفع فذُكر فيها وجهان:

أحدهما: أنها خبر ثان للمبتدأ ﴿هِىَ﴾، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ خبر أول، أي: هي للذين آمنوا، وهي خالصةٌ يومَ القيامة.

والثاني: أنها خبر المبتدأ ﴿هِىَ﴾، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ متعلق بـ﴿خَالِصَةٌ﴾.

(١) ينظر الكتاب الموضح ٢٨٧، ٢٨٨.
(٢) ينظر الكتاب الفريد ٢/ ٧٢٣.
(٣) ينظر حجة القراءات ٢٧٧.

وقال القرطبي: «... وتم الكلام على ﴿ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾. ثم قال: ﴿خَالِصَةٌ﴾ بالرفع، وهي قراءة ابن عباس ونافع. ﴿خَالِصَةٌ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ أي يُخلص اللهُ الطيباتِ في الآخرة للذين آمنوا، وليس للمشركين فيها شي كما كان لهم في الدنيا من الاشتراك فيها. ومجاز الآية: قل هي للذين آمنوا مشتركة في الدنيا مع غيرهم، وهي للمؤمنين خالصة يوم القيامة؛ فـ ﴿خَالِصَةٌ﴾ مستأنف على خبر مبتدأ مضمر».

وأما قراءة النصب فعلى أنها حال.

قال القرطبي: «وقرأ الباقون بالنصب على الحال والقطع؛ لأن الكلام قد تم دونه. ولا يجوز الوقف على هذه القراءة على ﴿ٱلدُّنْيَا﴾؛ لأن ما بعده متعلق بقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ حالًا منه، بتقدير: قل هي ثابتةٌ للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة، قاله أبو علي.

وخبر الابتداء: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل في قوله: ﴿لِلَّذِينَ﴾، واختار سيبويه النصب لتقدم الظرف»(١).

وقد أطال المعربون الكلام عن تعلق أشباه الجمل في الآية الكريمة على القراءتين، فيرجع إليه في مواضعه(٢)، وأكتفي هنا بجزء مما ذكره المنتجب الهمذاني رحمه الله: «جعلَ خبر المبتدأ الذي هو ﴿هِىَ﴾: ﴿خَالِصَةٌ﴾ على قول من رفع، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ على قول من نصب، وقد ذكرت أن قوله: ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ﴾ متعلق بـ ﴿ءَامَنُوا۟﴾.

ولك أن تجعله خبرًا ثانيًا للمبتدأ الذي هو ﴿هِىَ﴾؛ لأن المبتدأ يكون له خبران فصاعدًا، كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾، غير أن الفائدة هنا منوطة بـ ﴿خَالِصَةً﴾ رفعت أو نصبت، فلا يحسن السكوت على أحد الخبرين، أو عليهما

(١) ينظر تفسير القرطبي ٣/ ٢٧١٦، ٢٧١٧.

(٢) ينظر الدر المصون ٣/ ٢٦٠: ٢٦٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٢٤: ٣٢٦، والكتاب الفريد ٣/ ٣٧: ٤٠، وقد قال في آخر ما قال: «وفي نحو هذا أحكام وتفاصيل يطول الكتاب بذكرها، ولا يليق بنا ذكره؛ لأن فيما قلته كفاية لمن له فهم ومعرفة بالعربية».

دونها؛ لأن غيرهم من المشركين شركهم فيها في الدنيا، كما لا يحسن السكوت على أحد الخبرين في نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، فاعرفه فإن فيه أدنى إشكال...»[(١)].

٢٧- قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٠٤ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٤، ١٠٥]

قرأ نافع ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ﴾ بتشديد الياء وفتحها، والباقون بالألف لفظًا حرف جر ﴿ عَلَىٰٓ ﴾.

أما قراءة الجمهور فـ ﴿ عَلَىٰٓ ﴾ حرف جر، و﴿ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ في محل جر به، والجار والمجرور متعلقان بـ ﴿حَقِيقٌ﴾، والمعنى: واجب بأن لا أقول.

وأما قراءة نافع بتشديد الياء فعلى أنه جار ومجرور، اتصل حرف الجر بياء المتكلم.

قال المنتجب: «قرئ ﴿عَلَيَّ﴾ مضافًا إلى ياء النفس، على أن قوله: ﴿حَقِيقٌ﴾ بمعنى واجب وحق، وكلاهما يتعدى بـ «على»، بشهادة قوله جل ذكره: ﴿فَحَقَّ عَلَيۡنَا قَوۡلُ رَبِّنَآ﴾، وقوله: ﴿ وَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَوۡلُ ﴾، أي: واجب عليَّ قول الحق، أو حقَّ عليَّ ذلك، فـ ﴿حَقِيقٌ﴾ مبتدأ، وخبره: ﴿ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾، و﴿عَلَيَّ﴾ من صلة المبتدأ، أو خبر بعد خبر لقوله: ﴿إِنِّي﴾[(٢)]، أو نعت لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾، أو بدل منه، و﴿ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ على هذا رفع بالابتداء، والظرف خبره، أو بالظرف على رأي أبي الحسن، أو بقوله: ﴿حَقِيقٌ﴾؛ لكونه بمعنى: يَحِقُّ عليَّ ذلك.

وقرئ: ﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ بألف بعد اللام، على معنى: حقيق بألا أقول، فـ ﴿ عَلَىٰٓ ﴾ ها هنا بمعنى الباء، كما تقول: فلان على حال حسنة، وبحال حسنة، عن الفراء.

(١) الكتاب الفريد ٣/ ٣٧، ٣٨.
(٢) أي خبر ثان لإنَّ في الآية السابقة، والأول: ﴿ رَسُولٌ ﴾.

قال أبو الحسن: كما وقعت الباء في قوله: ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ ﴾ موضع «على»، كذلك وقعت ﴿ عَلَىٰٓ ﴾ ها هنا موضعَ الباء، ذكر ذلك عنه الشيخ أبو علي الفارسي»[(١)].

وقال العكبري: «قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ﴾ هو مبتدأ، وخبره ﴿أَن لَّآ أَقُولَ﴾ على قراءة من شدد الياء في ﴿عَلَيَّ﴾، و﴿عَلَيَّ﴾ متعلق بـ ﴿حَقِيقٌ﴾.

والجيد أن يكون ﴿ أَن لَّآ ﴾ فاعلَ ﴿حَقِيقٌ﴾؛ لأنه ناب عن: يحق عليَّ.

ويُقرأ ﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّآ ﴾، والمعنى: واجبٌ بأن لا أقول.

و﴿حَقِيقٌ﴾ ها هنا على الصحيح صفة لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾، أو خبر ثان، كما تقول: أنا حقيقٌ بكذا، أي: أحق.

وقيل: المعنى على قراءة من شدد الياء أن يكون ﴿حَقِيقٌ﴾ صفة لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾، وما بعده مبتدأ وخبر، أي: علي قول الحق»[(٢)].

وقال الدرويش في إعراب قراءة الجمهور: «﴿حَقِيقٌ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، أي: أنا حقيق، بمعنى جدير، والجملة استئنافية، و﴿ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ ﴾ جار ومجرور متعلقان بـ ﴿حَقِيقٌ﴾؛ لأنه «فَعِيل» بمعنى فاعل أو مفعول»[(٣)].

٢٨- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]

قرأ شعبة ﴿يُمْسِكُونَ﴾ بإسكان الميم، وتخفيف السين، والباقون بالفتح والتشديد ﴿ يُمَسِّكُونَ ﴾.

---

(١) الكتاب الفريد ٣/ ١٠٠، ١٠١.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ٥٨٥، ٥٨٦.
(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه للدرويش ٣/ ١٧.

قراءة شعبة من «أمسك» المزيد بالهمزة، وقراءة الباقين من «مَسَّك».

قال الأزهري: «يقال: أمْسَكْت بالشيء، ومَسَّكت به، وتمسَّكت به، وامْتَسَكْت، واستَمْسَكت بمعنًى واحد»(١).

وقال السمين: «وقرأ العامة ﴿ يُمَسِّكُونَ ﴾ بالتشديد، من مسَّك بمعنى تمَسَّك، حكاه أهل التصريف، أي إن فَعَّل بمعنى تفعَّل، وعلى هذا فالباء للآلة، كهي في: تمسَّكت بالحبل.

وقرأ أبو بكر عن عاصم، ورويت عن أبي عمرو وأبي العالية (يُمْسِكُونَ) بسكون الميم وتخفيف السين، من أمسَك، وهما لغتان، يقال: مَسَّكت، وأمسكت، وقد جمع كعب بن زهير بينهما في قوله:

وَلَا تُمَسِّكُ بِالْعَهْدِ الَّذِي زَعَمَتْ ... إِلَّا كَمَا تُمْسِكُ الْمَاءَ الْغَرَابِيلُ

ولكن «أمسَك» متعدٍّ، قال تعالى: ﴿ وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ ﴾ [الحج: ٦٥]، فعلى هذا مفعوله محذوف، تقديره: يُمسِكون دينَهم وأعمالَهم بالكتاب، فالباء يجوز أن تكون للحال، وأن تكون للآلة، أي: مصاحبين للكتاب، أي: لأوامره ونواهيه»(٢).

سورة الأنفال

٢٩- قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ ﴾ [الأنفال: ٥٩]

قال ابن الجزري: «قرأ ابن عامر وحمزة والشطي عن إدريس ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ ﴾ هنا وفي النور بالغيب، وافقهما أبو جعفر وحفص هنا، والباقون بالخطاب فيهما

(١) معاني القراءات ١/ ٤٢٩.
(٢) الدر المصون ٣/ ٣٦٨.

﴿تَحْسَبَنَّ﴾»[١].

أما القراءة بالتاء فعلى مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ المفعولُ الأول، و﴿سَبَقُوٓاْ﴾ المفعول الثاني، وموضعه نصب، والمعنى: لا تحسبَنَّ الذين كفروا سابقين[٢].

وقال العكبري: «ويُقرأ بالياء، وفي الفاعل وجهان:

أحدهما: هو مضمر، أي: لا يحسبن من خلفهم، أو لا يحسبن أحدٌ، فالإعراب على هذا كإعراب القراءة الأولى[٣].

والثاني: أن الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، والمفعول الثاني ﴿سَبَقُوٓاْ﴾، والأول محذوف، أي: أنفسَهم.

وقيل: التقدير: أَنْ سبقوا، و«أَنْ» هنا مصدرية مخففة من الثقيلة، حكي عن الفراء، وهو بعيد؛ لأن «أن» المصدرية موصولة، وحذف الموصول ضعيف في القياس، شاذ في الاستعمال»[٤].

وقال القرطبي: «وأما قراءة الياء فزعم جماعة من النحويين منهم أبو حاتم أن هذا لحنٌ لا تَحِل القراءة به، ولا تسَع لمن عَرَف الإعراب أو عُرِّفه. قال أبو حاتم: لأنه لم يأت لـ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بمفعول، وهو يحتاج إلى مفعولين.

قال النحاس: وهذا تحامل شديد، والقراءة تجوز، ويكون المعنى: ولا يحسبَن مَن خلفهم الذين كفروا سبقوا، فيكون الضمير يعود على ما تقدم، إلا أن القراءة بالتاء

---

(١) تقريب النشر ١٥٠.
(٢) التفسير البسيط ١٠/ ٢١٢.
(٣) أي: في تقدير المفعولين.
(٤) التبيان في إعراب القرآن ٦٢٩، ٦٣٠.

أَيْنَ»[١].

سورة التوبة

٣٠- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [التوبة: ٣٧]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿يُضَلُّ بِهِ﴾ بضم الياء، وفتح الضاد، ويعقوب بضم الياء، وكسر الضاد ﴿يُضِلُّ﴾، والباقون بفتح الياء، وكسر الضاد ﴿يَضِلُّ﴾.

أما قراءة حمزة ومن معه ﴿يُضَلُّ﴾ فعلى البناء للمفعول، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ نائب الفاعل، على معنى أن كبراءهم يُضلونهم بأمرهم إياهم بحملهم على هذا التأخير في الشهور.

وأما قراءة يعقوب ﴿يُضِلُّ﴾ فمن «أضلَّ» المعدى بالهمزة المبني للفاعل. وفي الفاعل وجهان:

الأول: أنه ضمير مستتر، والتقدير: يُضِلُّ اللهُ أو الشيطانُ أو كبراؤهم به الذين كفروا، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ على هذا مفعول به.

والثاني: أن الفاعل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، والمفعول على هذا محذوف، أي: يُضِل الذين كفروا بالنسيء الذي سَنُّوه أتباعَهم، وهم الذين كانوا ينسئون لهم. قال الحجوجي: «وهو أليق بالسياق»[٢].

وأما قراءة الباقين ﴿يَضِلُّ﴾ فبالبناء للفاعل كذلك، من ضلَّ يضِلُّ الثلاثي

---

(١) تفسير القرطبي ٤/ ٢٩٦٠، ٢٩٦١.

(٢) ينظر الدرر الناثرة ١٨١، الدر المصون ٣/ ٤٦٣، الكتاب الفريد ٣/ ٢٦٣.

اللازم، أسند الفعل إليهم، فهم ضالون في أنفسهم، و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ على هذا فاعل.

٣١- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠]

قرأ يعقوب ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ﴾ بنصب التاء، والباقون بالرفع ﴿وَكَلِمَةُ﴾.

قراءة الجمهور بالرفع على أن الواو استئنافية، و«كلمةُ» مبتدأ، و«هِيَ العُلْيَا» الخبر، و﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ﴾ جملة اسمية مستأنفة بمنزلة التذييل للكلام، لما أخبر عن كلمة الذين كفروا بأنها صارت سفلى، أفاد أن العَلاء انحصر في دين الله وشأنه[١].

وفي التعبير بالجملة الاسمية المستأنفة دلالة على ثبوت واستقرار ودوام كونِ كلمةِ الله هي العليا، فهو أمر ثابت لا شك فيه، ولا تكون عليا في موضع دون آخر، أو زمان دون زمان.

وأما قراءة يعقوب بالنصب فعلى أن الواو عاطفة، و«كلمةَ» معطوفة على ﴿ كَلِمَةَ ﴾ المتقدمة، أي: وجعلَ كلمةَ الذين كفروا السفلى، وجعلَ كلمةَ الله هي العليا. وعلى هذا الوجه فلا يفصل بين المتعاطفين بالوقف، فالوقف على ﴿ٱلسُّفْلَىٰ﴾ حسن، فيحسن الوقف عليه، ولكن لا يبدأ بما بعده مفصولًا عنه.

قال السمين: «وقرئ ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ﴾ بالنصب نسقًا على مفعولَي «جَعَلَ»، أي: وجعلَ كلمةَ الله هي العليا. قال أبو البقاء: «وهو ضعيف لثلاثة أوجه: أحدها: وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الوجهُ أن تقول: «وكلمتَه». الثاني: أن فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سُفلى فصارت عليا، وليس كذلك. الثالث: أن توكيد مثل ذلك بـ ﴿هِىَ﴾ بعيد؛ إذ القياس أن يكون «إياها»».

---

(١) ينظر التحرير والتنوير لابن عاشور ١٠/ ٢٠٥.

قلت: أما الأول فلا ضعفَ فيه؛ لأن القرآن ملآن من هذا النوع، وهو من أحسن ما يكون؛ لأن فيه تعظيمًا وتفخيمًا. وأما الثاني فلا يلزم ما ذكر، وهو أن يكون الشيء المُصَيَّر على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصيَّر عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة. وأما الثالث فـ ﴿هِيَ﴾ ليست تأكيدًا البتة، إنما هي ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيدًا وقد نص النحويون على أن المضمر لا يؤكد المظهر؟»[(١)].

وقال أبو جعفر النحاس: «وقرأ الحسن ويعقوب ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ﴾ بالنصب عطفًا على الأول، وزعم الفراء أن هذا بعيد. قال: لأنك تقول: أعتق فلانٌ غلامَ أبيه، ولا تقول: غلامَ أبي فلان. وقال أبو حاتم نحوًا من هذا، قال: كأن يكون: «وكلمتَه هي العليا».

قال أبو جعفر: الذي ذكره [الفقهاء] لا يشبه الآيَةَ، ولكن يشبهها ما أنشده سيبويه:

لَا أَرَى الْـمَـوْتَ يَسْبِقُ الْـمَـوْتَ شَيْءٌ   نَغَّـصَ الْـمَـوْتُ ذَا الْغِنَـى وَالْفَقِـيرَا

وهذا جيد حسن؛ لأنه لا إشكال فيه، بل يقول النحويون الحُذَّاق: إن في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة، وهي أن فيه معنى التعظيم. قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١ - ٢]، فهذا لا إشكال فيه»[(٢)].

وفي الجواب عن الإشكال الثاني الذي نقله السمين عن أبي البقاء يقول الرعيني: «والذي يُصلِح المعنى أنه لما كان معنى ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ بقهرهم وغلَبتهم، جاز أن يكون معنى ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ بنصر أوليائه وتأييدهم، فكنَّى بقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةَ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ عن أنه نصَرَ أولياءه

(١) الدر المصون ٣/ ٤٦٦.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣٦٨.

وأيَّدهم، كما كنَّى بقوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ﴾ عن أنه أذلهم وخذلهم، ويَصلُح حملها على «جَعَلَ» إذا أردتَ هذا المعنى»[1].

وقد يقال -وبالله التوفيق-: لا شك أن كلمة الله هي العليا دائمًا، وهو ما تثبته قراءة الرفع، ولكن وجه عُلوِّها قد يخفى على كثير من الناس، فوَقْتُ الاستضعاف والمحن واشتداد الزلزال بالمؤمنين يخفى وجهُ عُلوِّها على الجاهلين والمنافقين، بل قد يخفى على بعض فضلاء المؤمنين، وحين يأتي نصرُ الله يظهر وجه عُلوها ظهورًا لا لَبس فيه، كما في يوم فتح مكة مثلًا، فقد أقرَّ بعلو كلمة الله مَن طالما أنكرها.

وكذلك هنا في سياق الآية الكريمة: تفيد قراءة الرفع تقريرَ عُلوِّ كلمة الله دائمًا، بَدَا ذلك أو خفي، وتفيد قراءة النصب جعلها عالية علوًّا ظاهرًا، فقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرًا من بين أيدي أعدائه المتربصين وأمام أعينهم، وقد أغشاهم اللهُ، ودخل الغارَ هو وصاحبُه الصدِّيقُ رضي الله عنه، وتربص القومُ بهما غايةَ التربُّص، وبذلوا في سبيل اللحاق بهما كلَّ بذل، إلى أن وقفوا أمام الغار، حتى لو اطَّلع أحدهم لرآهما، ومع ذلك فقد رَجَعَهم الله خائبين، وأظهر عُلوَّ كلمته، وعُلوَّ نبيِّه وأمرِه، في هذه المحنة التي يَظن الجاهلُ في مثلِها أن نور الله يوشك أن يَنطفِئ، وهيهات.

وإذا رجعنا إلى سياق الآية من أولها نجد أنها تحث المؤمنين على الجهاد في سبيل الله تعالى، وكيف أنه أظهر نبيه ونصره في هذا الموقف العصيب وبعده، فجعل كلمتَه ظاهرةً بالرغم من هذه الشدة التي وصفها الله في الآية، فقال: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾.

قال الإمام الطبري: «وهذا إعلامٌ من الله أصحابَ رسوله صلى الله عليه وسلم

---

(١) الجمع والتوجيه ٣٠.

أنه المتوكلُ بنصرة رسوله على أعداء دينه وإظهاره عليهم دونهم، أعانوه أم لم يُعينوه، وتذكير منه لهم فعلَ ذلك به وهو من العدد في قلة والعدو في كثرة، فكيف به وهو من العدد في كثرة والعدو في قلة؟ ...

يقول جلَّ ثناؤه: فقد نصره الله على عدوه وهو بهذه الحال من الخوف وقلة العدد، فكيف يخذله ويُحوِجُه إليكم وقد كثَّر الله أنصارَه وعدد جنوده؟»(١).

فأظهر الله في هذا الموقف -وغيره- إعلاءَ كلمته، وأرغم أنوفَ المشركين، فوقفوا أمام الغار ومعهم عُدتُهم، فرَجَعهم اللهُ خائبين ذليلين، لم ينالوا خيرا، وكفى اللهُ رسولَه وصاحبَه شرَّ الكافرين وكيدَهم، وأظهرَ خزيَهم وسُفُولَ كلمَتِهم.

وعلى هذا فالمقصود بالجعل على قراءة النصب جعلٌ لعُلوٍّ مخصوص، وهو العُلو الظاهر (فالعلو قد يخفى)، ويُظهره الله في موضعٍ ظهورًا أوضحَ وأبينَ من آخر، وهذا ما تفيده قراءة النصب.

والقراءتان متسقتان، تعطي كل واحدة منهما معنًى صحيحًا زائدًا على القراءة الأخرى، فقراءة الرفع تثبت علوَّ كلمةِ الله سبحانه دائمًا، وإن غاب مظهرُ علوِّها أحيانًا لاستضعاف المؤمنين أو لارتفاع الزَّبَد وانتفاش الباطل، وقراءة النصب تثبت ظهور علوِّها في مواضع نصر المؤمنين وعزِّ سلطانهم، كما في الموضع الذي سيقت فيه الجملة في الآية، فلا ينكر علوَّها منكِرٌ في هذا الموضع الذي أظهر الله فيه علوَّها، والله تعالى أعلم.

٣٢- قوله تعالى: ﴿إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً﴾ [التوبة: ٦٦]

قرأ عاصم ﴿إِن نَّعْفُ﴾ بنون مفتوحة، وضم الفاء، و﴿نُعَذِّبْ﴾ بالنون، وكسر الذال، و﴿طَآئِفَةً﴾ بالنصب، والباقون ﴿يُعْفَ﴾ بياء مضمومة، وفتح الفاء،

(١) تفسير الطبري ١١/ ٤٦٣، ٤٦٤.

و﴿تُعَذَّبْ﴾ بتاء مضمومة، وفتح الذال، و﴿طَائِفَةٌ﴾ بالرفع.

والجار والمجرور ﴿ عَن طَآئِفَةٍ ﴾ في قراءة عاصم بالبناء للفاعل متعلقان بـ ﴿ نَّعْفُ ﴾، وفي قراءة الجمهور بالبناء للمفعول فهما متعلقان بالفعل كذلك، وهما حينئذ نائب فاعل؛ لأن «عفا» لا يتعدَّى إلا بحرف جر.

٣٣- قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٠]

قرأ يعقوب ﴿وَالأَنصَارُ﴾ بالرفع، والباقون بالجر ﴿ وَٱلْأَنصَارِ ﴾.

أما قراءة يعقوب بالرفع فبالعطف على ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ﴾، أي: والسابقون والأنصارُ، أو على أنه مبتدأ وخبره ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾[(١)].

وعلى القراءة بالرفع يكون الأنصارُ جميعُهم مندرجين في الحكم، وأما على قراءة الجر فـ «الأنصار» معطوف على ﴿ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ﴾، أي: من المهاجرين ومن الأنصار.

قال أبو حيان: «﴿وَالأَنصَارُ﴾ برفع الراء عطفًا على ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ﴾، فيكون الأنصار جميعهم مندرجين في هذا اللفظ، وعلى قراءة الجمهور -وهي الجر- يكونون قسمين: سابق أول، وغير أول، ويكون المخبَر عنهم بالرضا [سابقوهم].

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم ﴾ الضمير في القراءتين عائد على المهاجرين والأنصار. والظاهر أن «السابقون» مبتدأ، و﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ ﴾ الخبر»[(٢)].

والمقصود في هذه الآية على القراءتين إعراب ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم ﴾. قال المنتجب رحمه الله: وقوله: «﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ ﴾ يحتمل أن يكون عطفًا على

---

(١) ينظر الدر المصون ٣/ ٤٩٧، التبيان في إعراب القرآن ٦٥٧.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٤٩٥.

«السابقون»، وأن يكون عطفًا على «الأنصار» في جره ورفعه»[(١)].

٣٤- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا﴾ [التوبة: ١٠٧]

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ بغير واو، والباقون بالواو ﴿وَالَّذِينَ﴾.

أما القراءة بالواو ففيها وجهان:

الأول: أنها بالعطف على نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦] عطف قصة مسجد الضرار الذي أحدثه المنافقون على سائر قصصهم، أي: ومنهم الذين اتخذوا، فيكون عطف جملة على جملة.

والثاني: أنه مبتدأ، وفي الخبر حينئذ أقوال:

أحدها: أنه محذوف، وتقديره: يُعذبون مثلًا، أو نجازيهم، ونحوه، أو: فيمَن وصفنا الذين اتخذوا، كقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨] فقد قيل في تقديره: فيما يتلى عليكم السارق، أي: حكمُه، فحذف الخبر، وأبقى المبتدأ.

القول الثاني: أنه ﴿أَفَمَن أسسَ بُنْيَانهُ﴾، والعائد محذوف، تقديره: بنيانه منهم، أي: الذين اتخذوا مسجِدًا... أفَمَن أسس بنيانه منهم على تقوى من الله ورِضوان خيرٌ أمَّنْ أسسَ ...

القول الثالث: أنه ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾، أي: الذين اتخذوا مسجدًا ضِرارًا لا يزالُ بنيانهم الذي بَنَوْا رِيبَةً في قلوبهم. قاله النحاس والحوفيُّ، وفيه بُعْدٌ، لطول الفصلِ بين المبتدأ وخبره.

القول الرابع: أنه ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾، قاله الكسائي. وقال ابن عطية: «ويتجه

(١) الكتاب الفريد ٣/ ٣١١.

بإضمار، إما في أول الآية، وإما في آخرها، بتقدير: لا تقم في مسجدهم»، وقال ابن عاشور: «والرابط هو الضمير المجرور من قوله: ﴿لَا تَقُمۡ فِيهِ﴾؛ لأن ذلك الضمير عائد إلى المسجد، وهو مفعول صلة الموصول، فهو سببي للمبتدأ، إذ التقدير: لا تقُم في مسجدٍ اتخذوه ضرارًا، أو في مسجدهم».

وأما القراءة بغير واو -كما رُسمت في مصاحف المدينة والشام- فقال ابن عاشور: «الجملة مستأنفة ابتدائية على قراءة مَن قرأها غيرَ مفتتحة بواو العطف، وهي قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر، ونكتة الاستئناف هنا التنبيه على الاختلاف بين حال المراد بها وبين حال المراد بالجملة التي قبلها - وهم المرجون لأمر الله، وقرأها البقية بواو العطف في أولها، فتكون معطوفةً على التي قبلها؛ لأنها مثلها في ذكر فريق آخر مثل مَن ذكر فيها قبلها. وعلى كلتا القراءتين فالكلام جملة إثر جملة، وليس ما بعد الواو عطف مفرد»[(١)].

و﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ فيه أوجه:

أحدها: أنه بدل من «آخرون» قبله، أي: الذين اتخذوا مسجدًا ضرارًا وكفرًا وتفريقًا وإرصادًا مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم. وفيه نظر؛ لأن هؤلاء الذين اتخذوا مسجِدًا ضرارًا لا يقال في حقهم: إنهم مُرجَون لأمرِ الله؛ لأنه يُروى في التفسير أنهم من كبار المنافقين كأبي عامر الراهب.

الثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره ما تقدم من أقوال.

والثالث: أنه منصوبٌ على الاختصاص كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢].

وعلى هذا فيقول السمين الحلبي -رحمه الله- بعد أن عدد الأوجه في القراءة بغير

(١) التحرير والتنوير ١١/ ٢٩.

الواو وأطال في ذكرها: «وأما قراءة الواو ففيها ما تقدم، إلا أنه يمتنع وجهُ البدل من «آخرون» لأجل العاطف»[(١)].

٣٥- قوله تعالى: ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٠]

قرأ يعقوب بتخفيف اللام ﴿إِلَى أَن﴾، والباقون بتشديدها ﴿ إِلَّآ ﴾.

أما قراءة يعقوب فعلى أنها حرف جر لانتهاء الغاية. قال القرطبي: «قرأ الحسن ويعقوب وأبو حاتم: «إِلَى أَن تقطع» على الغاية، أي: لا يزالون في شك منه إلى أن يموتوا فيستيقنوا ويتبيَّنوا»[(٢)].

وقال ابن أبي مريم: «والمعنى: لا يزال ما اعتقدوه في بناء مسجد الضرار من الكفر لازمًا لقلوبهم حتى يموتوا»[(٣)].

فالمصدر المؤول ﴿ أَن تَقَطَّعَ ﴾ بعد «إِلَى» على هذا في محل جر بـ «إِلَى».

وأما على قراءة الجمهور فـ ﴿ إِلَّآ ﴾ حرف استثناء. قال الخراط في المصدر المؤول بعده: «منصوب على الاستثناء»[(٤)].

وقال الآلوسي: «والاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ من أعم الأوقات، أو أعم الأحوال، وما بعد «إلا» في محل نصب على الظرفية، أي: لا يزال بنيانهم ريبة في كل وقت إلا وقتَ تقطُّعِ قلوبهم، أو في كل حال إلا حال تقطُّعها»[(٥)].

(١) ينظر الدر المصون ٣/ ٥٠٢.
(٢) تفسير القرطبي ٤/ ٣١٩٢.
(٣) الكتاب الموضح ٣٤٧.
(٤) المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ٤١٥.
(٥) روح المعاني ١٠/ ٥١٩.

وقدر المنتجب وجهًا لـ ﴿ إِلَّآ ﴾ بمعنى «إِلَى» و«حتى»، فقال: «﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡ﴾ أي: إلى أن يموتوا، وحتى يموتوا، وإنما قدر «إلا» بتقدير إلى وحتى؛ لأن التقطيع منتهًى يُنتهى إليه، وإلى وحتى كلاهما للغاية ينتهى إليه، تعضده قراءة من قرأ: (حتى الممات)، وهو أُبَيٌّ رضي الله عنه، وقراءة من قرأ: (إلى أن)، وهما الحسن ويعقوب.

ولك أن تجعل ﴿ إِلَّآ ﴾ على بابها، على معنى أنك تستثني حال تقطع قلوبهم من الأحوال التي كانوا مترددين فيها»[(١)].

وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر بفتح التاء ﴿تَقَطَّعَ﴾، والباقون بضمها (تُقَطَّعَ).

فأما قراءة ابن عامر ومن معه فعلى البناء للفاعل، وهو ﴿ قُلُوبُهُمۡ﴾، وأصله تتقَطَّع بتاءين، فحذفت إحداهما تخفيفًا.

وأما قراءة الباقين فعلى البناء للمفعول، فـ ﴿قُلُوبُهُمۡ﴾ نائب فاعل.

قال الطبري: «والقول عندي في ذلك أن الفتح في التاء والضم متقاربا المعنى؛ لأن القلوب لا تتقطع إذا تقطعت إلا بتقطيع الله إياها، ولا يُقطِّعها الله إلا وهي متقطعة»[(٢)].

سورة يونس عليه السلام

٣٦- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [يونس: ٢٣]

قرأ حفص ﴿ مَّتَٰعَ ﴾ بالنصب، والباقون بالرفع ﴿مَّتَاعُ﴾.

---

(١) الكتاب الفريد ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) تفسير الطبري ١١/ ٧٠٢.

أما على قراءة حفص ففي نصب ﴿ مَّتَـٰعَ ﴾ أوجه:

أحدها: أنه منصوب على المصدر، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: تُمَتَّعون متاعَ الحياة الدنيا، وجملة «تمتعون متاعَ» في محل نصب حال من ضمير المخاطب.

والثاني: أنه منصوب على الظرفية، وفي الكلام حذف، أي: بغيكم على أنفسكم مدةَ متاع الحياة الدنيا.

والثالث: أنه مفعول به، والعامل فيه ﴿بَغْيُكُمْ﴾، على أنه بمعنى الطلب، أي: طلبُكم على أنفسكم متاعَ الحياة الدنيا.

والرابع: أنه مفعول لأجله، أي: بغيكم على أنفسكم لأجل متاع الحياة الدنيا.

قال المنتجب: «وخبر المبتدأ الذي هو ﴿ بَغْيُكُمْ ﴾ على الوجه الأول والثاني: ﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾؛ لأن ناصبها مضمر، وهو «تمتعون» المقدر المذكور، وعلى الثالث والرابع محذوف، تقديره: مذمومٌ أو مكروه أو منهيٌّ عنه، وما أشبه ذلك، و﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ من صلة البغي [أي: متعلق به]، وليس بخبر له على هذين الوجهين؛ لأن ﴿ مَّتَـٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ داخل في صلة المصدر الذي هو البغي ومعمول له، فتفصل بين الصلة والموصول بالخبر، وذلك لا يجوز لأجل الفصل»[(١)].

وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى أنه خبر ﴿ بَغْيُكُمْ ﴾، و﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ ليس بخبر المبتدأ، وهو مُتعلّق بالبغي، والتقدير: إنما بغيُ بعضكم على بعض متاعُ الحياة الدنيا، أي: بغي بعضكم على بعض انتفاعٌ قليل المدة ثم يضمَحِل ويشقى الباغي ببغيه. ويجوز أن يكون ﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ خبرًا، و﴿متَاعُ﴾ خبرًا ثانيًا. وعليهما فلا يوقف على ﴿عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ لعدم الفصل بين المبتدأ وخبره.

---

(١) ينظر الكتاب الفريد ٣/ ٣٦٦.

ويجوز أن يكون ﴿متاعُ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: ذلك أو هو متاعُ، ومعنى: ﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ أي: على بعضكم وجنسكم، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [النساء: ٢٩]، وقوله: ﴿ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [الحجرات: ١١]، أو يكون المعنى: إن وبالَ البغي راجع عليكم لا يتعدَّاكم، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، قال القرطبي: «وروي عن سفيان بن عيينة أنه قال: أراد أن البغيَ متاعُ الحياة الدنيا، أي: عقوبته تُعَجَّل لصاحبه في الدنيا، كما يقال: البغيُ مَصْرَعة».

وعلى هذا فيكون الوقف على ﴿ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم ﴾ كافيًا، فيحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لكون الكلام مستأنفًا، والله تعالى أعلم.

٣٧- قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [يونس: ٢٧]

قرأ ابن كثير والكسائي ويعقوب ﴿قِطْعًا﴾ بإسكان الطاء، والباقون بفتحها ﴿قِطَعًا﴾.

قال الواحدي: «معنى الآية وصف وجوههم بالسواد، حتى كأنها أُلبست سوادًا من الليل»[(١)].

والقِطَع -على القراءة بفتح الطاء- جمع قِطْعة، كخِرْقة وخِرَق، أو جمع قِطْع، وعليه فيكون ﴿مُظْلِمًا﴾ حالًا من ﴿ٱلَّيْلِ﴾، أي: أُلبِسَت وجوهُهم قِطَعًا من الليل في حال ظُلمته.

والقِطْع -بإسكان الطاء- اسم ما قُطع فسقط، وقيل: القِطْع طائفة من الليل،

(١) التفسير البسيط ١١/ ١٧٧، ١٧٨.

و﴿مُظۡلِمًا﴾ على هذا نعت لـ ﴿قِطَعًا﴾، ويجوز أن يكون حالًا من ﴿ٱلَّيۡلِ﴾[(١)].

وذكر فيه المنتجب وجهًا بأن يكون جمعَ قِطْعة أيضًا، كسِدْرة وسِدْر. قال: «والقول في قوله ﴿مُظۡلِمًا﴾ على هذا الوجه كالقول في قراءة من فتح الطاء، فاعرفه فإنه قلما يوجد في كتاب»[(٢)].

٣٨- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]

قرأ حمزة ويعقوب وخلف (أَصْغَرُ، أَكْبَرُ) بالرفع فيهما، والباقون بفتح الراءين ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ﴾.

أما الرفع فمن وجهين:

أحدهما: العطف على محل ﴿مِن مِّثۡقَالِ﴾؛ فإن الجارَّ والمجرور ها هنا في موضع رفع بالفاعلية، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، قرئ برفع «غيره» وجرِّه، فالرفع على المحل، والجر على اللفظ، وكقولك: «ما قام من رجلٍ ولا امرأة» بجر «امرأة» ورفعها، وكقول الشاعر:

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

ويشكل على هذا الوجه أنه لو صحَّ هذا العطف لصار التقدير: وما يعْزُبُ عنه شيءٌ في الأرض ولا في السماء إلا في كتاب، وحينئذٍ يلزم أن يكونَ الشيءُ الذي في الكتاب خارجًا عن عِلم الله تعالى، وذلك باطل. وأُجيبَ عن ذلك بأجوبة منها:

أن ذلك المعنى الباطل مبنيٌّ على أن الاستثناء متصل، ولكنه ها هنا مُنقطِع، فـ ﴿إِلَّا﴾ فيه بمعنى «لكن»، والمعنى: وما يعزبُ عن علم ربك من مثقال ذرة ولا

(١) ينظر تفسير القرطبي ٣٢٥٩.
(٢) الكتاب الفريد ٣/ ٣٧٥.

أصغرُ منها ولا أكبرُ، لكن هو مُثبَت في اللوح المحفوظ معلومٌ عِندَه غيرُ خافٍ عليه.

والوجه الثاني: الرفع على الابتداء، والخبر قوله تعالى: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾[١].

وعلى هذا الوجه يَحسُن الوقف على ﴿وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، والبدءُ بما بعدَه.

وأما القراءة بفتح الراءين فقيل في الاسمين وجهان:

أحدهما: أنهما مجروران بالعطف على لفظ ﴿مِّثْقَالِ﴾ أو ﴿ذَرَّةٍ﴾، وجُرَّا بالفتح للمنع من الصرف للوصفية ووزن الفعل.

و﴿فِي كِتَٰبٍ﴾ على هذا خبر لمبتدأ محذوف على أن الاستثناء منقطع. قال الخراط: «أي: هي في كتاب، والجملة مستأنفة بمعنى: لكنْ كلُّ الأشياء في كتاب»[٢].

والآخر: أن «لا» فيهما نافية للجنس، و﴿أَصْغَرَ﴾ و﴿أَكْبَرَ﴾ اسمهما، فهما مبنيان على الفتح، و﴿فِي كِتَٰبٍ﴾ خبر «لا».

قال الدرويش: «﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ الواو استئنافية، والجملة مستأنفة، مسوقة لتقرير ما تقدم، و«لا» نافية للجنس، و﴿أَصْغَرَ﴾ اسمها، و﴿مِن ذَٰلِكَ﴾ متعلقان بـ ﴿أَصْغَرَ﴾، ﴿وَلَآ أَكْبَرَ﴾ عطف على ﴿وَلَآ أَصْغَرَ﴾، و﴿إِلَّآ﴾ أداة حصر، و﴿فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ خبر «لا»»[٣].

٣٩- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْاْ قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٧١]

قرأ أبو عمرو وأبو جعفر بزيادة همزة استفهام مفتوحة قبل همزة الوصل (بِهِ ي ءَالسِّحْرُ)، فيكون لهما في الهمزة الثانية التي هي همزة الوصل الإبدال ألفًا مع المد المشبع، أو التسهيل بين الهمزة والألف بلا مد.

(١) ينظر الكتاب الفريد ٣/ ٣٩٩، التفسير الكبير ٨/ ٣٩٨، ٣٩٩.
(٢) المجتبى ٤٤١.
(٣) إعراب القرآن الكريم وبيانه ٣/ ٣٥٢.

وقرأ الباقون من غير همزة استفهام، مع إسقاط همزة الوصل وصلًا.

فأما القراءة من غير همزة استفهام، فعلى الخبر، وفي ﴿مَا﴾ وجهان:

أحدهما: أنها موصولة بمعنى «الذي»، وهي مبتدأ، و﴿ جِئۡتُم بِهِ﴾ صلتها، و﴿ ٱلسِّحۡرُ﴾ خبرها، والمعنى: الذي جئتم به هو السحر، لا الذي سماه فرعون وقومه سحرًا من آيات الله.

والآخر: أنها استفهامية، وفي محلها وجهان:

أحدهما: الرفع بالابتداء، و﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ الخبر، أي: أيُّ شيء جئتم به؟ و﴿ ٱلسِّحۡرُ﴾ على هذا خبر لمبتدأ مضمر، أي: هو السحر.

والآخر: النصب بفعل مضمر يفسره الظاهر، بمعنى: أيَّ شيء أتيتم أو جئتم؟ فهو منصوب على الاشتغال كما في: زيدًا مررت به[(١)].

وذكر العكبري في القراءة بحذف همزة الاستفهام وجهًا بأنه استفهام أيضًا في المعنى، وحذفت الهمزة للعلم بها[(٢)]، وحينئذ تتحد مع قراءة الاستفهام.

وأما القراءة بالاستفهام فعلى أن ﴿مَا﴾ استفهامية في محل رفع بالابتداء، و﴿جِئۡتُم بِهِ﴾ الخبر، والتقدير: أي شيء جئتم به؟ كأنه استفهام إنكار وتقليل للشيء المُجاء به، ثم قال على وجه التقرير والتوبيخ: آلسِّحْرُ؟، و«السحر» بدلٌ من اسم الاستفهام المبتدأ.

ويجوز أن يكون «السحر» خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أهو السحر؟

أو يكون مبتدأً محذوف الخبر، والتقدير: آلسحرُ هو؟.

ويجوز أن تكون ﴿مَا﴾ موصولة بمعنى «الذي» في محل رفع مبتدأ، و﴿جِئۡتُم بِهِ﴾

---

(١) ينظر الكتاب الفريد ٣/ ٤١٢، ٤١٣.
(٢) التبيان ٦٨٣.

صِلتُها.

وجملة «آلسحر» -المكونة من مبتدأ محذوف وخبر، أو مبتدأ وخبر محذوف- خبر، والتقدير: الذي جئتم به أهوَ السحر؟، وهذا الضمير هو الرابط -الذي يربط الخبر إذا كان جملةً بالمبتدأ-، وذلك كقولك: الذي جاءك أزيدٌ هو؟[(١)].

قال الداني: «مَن قرأ «آلسحر» على الاستفهام ورفعه بالابتداء وجعل الخبر محذوفًا بتقدير: آلسحرُ هو؟ وقف على قوله: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾. فإن رفعه على البدل من ﴿مَا﴾ لم يقف على ﴿بِهِ﴾؛ لأن ﴿مَا﴾ اسم ناقص بمعنى الذي، و﴿جِئْتُم بِهِ﴾ صلته، وذلك في موضع رفع بالابتداء، و«السحر» خبره فلا يُقطع منه»[(٢)].

سورة هود عليه السلام

٤٠- قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]

قرأ ابن عامر وحفص وحمزة ﴿يَعْقُوبَ﴾ بفتح الباء، والباقون بضمها (يَعْقُوبُ).

فأما القراءة بفتح الباء فعلى أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل المظهر، وذلك أن قوله: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ﴾ يدل على: وهبنا له إسحاقَ، ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوبَ، ومثل هذا قولُك: مررت بزيدٍ وعَمرًا، فتنصب عمرًا على المعنى؛ إذ معناه: جُزْتَ زيدًا وعَمرًا[(٣)].

قال الآلوسي: «واعترضه البعض بأنه حينئذ لا يكون ما ذُكِر داخلًا تحت البشارة، ودُفع بأن ذكر هذه الهبة قبلَ وجود الموهوب بشارةٌ معنًى»[(٤)].

---

(١) ينظر الدر المصون ٤/ ٥٨، ٥٩.
(٢) المكتفى ١١٥.
(٣) الشفاء في علل القراءات ٥٠٥، ٥٠٦.
(٤) روح المعاني ١٢/ ١٨.

فهو على هذا مفعول به، و﴿وَمِن وَرَآءِ﴾ متعلق بالفعل المحذوف.

وأجاز بعض النحاة[١] أن يكون ﴿يَعۡقُوبَ﴾ بفتح الباء مجرورًا، وجر بالفتحة لمنعه من الصرف، على معنى: وبشرناها من وراء إسحاق بيعقوبَ.

قال أبو حيان: «ومن ذهب إلى أنه مجرور معطوف على لفظ ﴿بِإِسۡحَٰقَ﴾ أو على موضعه فقوله ضعيف؛ لأنه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور، لا يجوز: مررت بزيدٍ اليومَ وأمس عمرٍو، فإن جاء ففي شعر»[٢].

وقال الطبري أيضًا: «وقد أنكر ذلك أهل العلم بالعربية من أجل دخول الصفة [أي: حرف الجر[٣]] بين حرف العطف والاسم ... وقد أجاز الخفضَ والصفةُ معترضةٌ بين حرف العطف والاسم بعضُ نحويِّي أهل البصرة»[٤].

وقال ابن عاشور: «وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص ﴿يَعۡقُوبَ﴾ بفتحة، وهو حينئذ عطف على «إسحاق»، وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف، وخطبه سهل وإن استعظَمَه ظاهرية النحاة كأبي حيان بقياس حرف العطف النائب هنا مناب الجار على الجار نفسه، وهو قياس ضعيف؛ إذ كون لفظٍ بمعنى لفظ لا يقتضي إعطاءَه جميع أحكامه كما في «مغني اللبيب»»[٥].

وعلى هذا يكون ﴿وَمِن وَرَآءِ﴾ متعلقًا بـ «بشَّر».

وأما قراءة ﴿يَعۡقُوبُ﴾ بالرفع فعلى أنه مبتدأ، ﴿وَمِن وَرَآءِ﴾: الخبر، أي: ويعقوبُ من وراء إسحاق. قال النحاس: «والجملة حال داخِل في البشارة»، أي: فبشرناها

(١) نسب القرطبي إجازته في تفسيره للكسائي والأخفش وأبي حاتم.
(٢) البحر المحيط ٦/ ١٨٣.
(٣) وضَّحه محققُ التفسير، وأحال إلى: مصطلحات النحو الكوفي: ص ٢٧.
(٤) تفسير الطبري ١٢/ ٤٨٢.
(٥) التحرير والتنوير ١٢/ ١٢٠.

بإسحاقَ مُتصلًا به يعقوب.

وقيل: مرفوع بإضمار فعل، أي: ويحدثُ وراءَ إسحاقَ يعقوبُ، أو: واستقرَّ لها، ولا مدخلَ له في البِشارة، فتكون البِشارة بإسحاق فقط، أو أنه مرفوع على القطع، أي الاستئناف كما تقدم. قال أبو حيان: «ولا حاجةَ إلى تكلُّفِ القطع والعُدول عنِ الظاهر المقتضِي للدخول في البِشارة»[(١)].

وعلى القراءة بالرفع يكون الوقف على ﴿فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ﴾ كافيًا، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده[(٢)].

سورة الرعد

٤١ - قوله تعالى: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿وَصُدُّوا۟﴾ بضم الصاد، وكذلك في ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧]، والباقون بالفتح فيهما ﴿وَصَدُّوا﴾، ﴿وَصَدَّ﴾.

قراءة ضم الصاد على البناء للمفعول، وواو الجماعة نائب فاعل.

وأما قراءة الفتح فعلى البناء للفاعل، وواو الجماعة فاعل، فهم صدوا الناسَ عنِ الإيمان بالنبيِّ صلَّى الله عليه وسلم، فالفعل مُسنَد إليهم، والمفعول به محذوف، والتقدير: صدُّوا غيرَهم أو أنفسَهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٦٧]، وعلى هذا فـ «صَدَّ» مُتعدٍّ.

ويحتمل أن يكون من اللازِم، صَدَّ الرَّجُلُ: أعْرَضَ وتَوَلَّى، فـ «صَدُّوا» على هذا

---

(١) ينظر البحر المحيط ٦/ ١٨٣.
(٢) ينظر منار الهدى ٣٨٠، إيضاح الوقف والابتداء ٣٧٢، المكتفى ١١٩، ١٢٠.

بمعنى: أعرضُوا وتوَلَّوْا(١).

سورة إبراهيم عليه السلام

٤٢- قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]

قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى، ورفع الثانية (لَتَزُولُ)، وقرأ الباقون بكسر الأولى، ونصب الثانية ﴿لِتَزُولَ﴾.

أما قراءة الكسائي فعلى أن اللام لامُ التوكيد، دخلت لتوكيد الخبر، والفعل المضارع متجرد من الناصب والجازم فرُفِع، و«إِنْ» في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾ على هذه القراءة مخففة من الثقيلة(٢).

وقال المنتجب: «و«إِنْ» على هذه القراءة مخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، وليست بلام الابتداء كما زعم بعضهم؛ لأن لام الابتداء لك أن تُسقطها، وهذه لا يجوز إسقاطها».

وفي هذه القراءة إثبات المكر وبيان عِظَمه، كما قال نوح عليه السلام: ﴿وَمَكَرُواْ مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢]، وكما في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوْاْ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠- ٩١].

قال المنتجب: «وهذا مبالغة في وصف مكرهم بالعِظَم خلاف القراءة الأخرى، والمعنى: وإن كان مكرهم من العِظم والشدة بحيث تزول منه الجبال وتنقلع عن أماكنها، ومع ذلك لا يقدرون على إزالة ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم؛ لأن الله تعالى وعده إظهارَ دينه، ونصره على أعدائه.

---

(١) ينظر الكتاب الموضح ٤٠٨، الدر المصون ٤/ ٢٤٥.
(٢) ينظر الكشف ٤٠٢.

وعن أبي إسحاق [الزجاج] أن «إِنْ» على هذه القراءة شرطية، على: وإنْ كان مكرهم في العظم يبلغ إلى إزالة الجبال فإن الله تعالى ينصر دينه، ويؤيد نبيه»(١).

وأما «إِنْ» على قراءة الجمهور فكثير من المفسرين على أنها النافية بمعنى «ما»، كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٣]، واللام في ﴿لِتَزُولَ﴾ لام الجحود التي تفيد تأكيد النفي، والمقصود التهوين من شأن مكرهم وتحقيره.

قال الإمام الطبري في قراءة الجمهور: «بكسر اللام الأولى، وفتح الثانية بمعنى: وما كان مكرهم لِتزولَ منه الجبال»، ونَقَل عن الحسن: «وإن كان مكرهم لأوهن وأضعف من أن تزول منه الجبال»(٢).

وقد يبدو -أولَ الأمر- وجودُ التعارض بين القراءتين على التوجيه المذكور، ولكن لا تعارضَ بينهما على الحقيقة، فالجهة في المنفي والمثبت منفكة.

قال المنتجب: «والمراد بالجبال على القراءة الأولى [قراءة الجمهور]: أمرُ النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به، وعلى الثانية [قراءة الكسائي]: هذه الجبال التي تراها، فلا تناقض فيهما لمن قد تأمل، فاعرفه؛ فإن فيه أدنى إشكال»(٣).

وقد نقلت قولَه في معنى قراءة الكسائي. وكان قد قال في قراءة الجمهور: «والمعنى: إن مكرهم أوهن وأضعف من أن تزول منه الجبال، **على أن الجبال مَثَلٌ لأمر النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء به؛ لأنه بمثابة الجبال الرسية بيانًا وتمكنًا** ...»(٤).

وقال السمين الحلبي: «وقد أجاب بعضهم عن ذلك بأن الجبال في قراءة الكسائي

(١) الكتاب الفريد ٤/ ٤٧.
(٢) تفسير الطبري ١٣/ ٧٢٤، ٧٢٥.
(٣) الكتاب الفريد ٤/ ٤٧.
(٤) الكتاب الفريد ٤/ ٤٦.

مشارٌ بها إلى أمور عظام غير الإسلام ومعجزاته لمكرهم صلاحية إزالتها، وفي قراءة الجماعة مشارٌ بها إلى ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من الدين الحق، فلا تعارض؛ إذ لم يتوارَدَا على معنًى واحد نفيًا وإثباتًا»(١).

وفي القراءتين توجيهات أخرى يرجع إليها في مظانها من المطولات، كالدر المصون للسمين، والله تعالى أعلم.

سورة الحجر

٤٣- قوله تعالى: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحجر: ٨]

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف ﴿نُنَزِّلُ﴾ بنونين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وكسر الزاي، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ بالنصب، وروى شعبة (تُنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ) بالتاء مضمومة، وفتح النون والزاي، و(الْمَلَائِكَةُ) بالرفع، والباقون كذلك إلا أنهم فتحوا التاء (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ)، والبزي على أصله في تشديدها وصلًا (مَا تَّنَزَّلُ).

القراءة الأولى من «نزَّل» المتعدي، و﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ مفعول به.

وقراءة شعبة على البناء للمفعول، و(الْمَلَائِكَةُ) مرفوع على أنه نائب الفاعل.

وأما قراءة الباقين (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ) فعلى أن أصله «تَتَنَزَّل» المبني للمعلوم، فحذفت إحدى تاءيه على غير رواية البزي، وأدغمت التاء في التاء على روايته، و(الْمَلَائِكَةُ) فاعل.

قال الزهيري عن قراءة شعبة بالبناء لما لم يُسم فاعله: «وجهها العلمُ بفاعل ذلك، وهو الله عز وجل، فلا يحتاج إلى التنصيص عليه.

وقراءة ﴿نُنَزِّلُ﴾ بنون العظمة تفيد عظيم قدرة الله وعظيم رحمته وفضله على

(١) الدر المصون ٤/ ٢٨٠.

عباده بإنزال الملائكة، وقراءة فتح التاء (تَنَزَّلُ) تفيد أنها تنزل راضية محبة لذلك، لا أنها مكرهة كارهة»[(١)].

سورة النحل

٤٤- قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف ﴿يَهۡدِي﴾ بفتح الياء، وكسر الدال، وياء بعدها، والباقون بضم الياء، وفتح الدال، وألِف بعدها بدل الياء (يُهْدَى).

﴿يَهۡدِي﴾ على قراءة البناء للفاعل متعدٍّ، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الله تعالى، و﴿مَن﴾ في محل نصب مفعول به، أي: فإن الله لا يَهدي مَن يُضله.

ويجوز أن يكون ﴿يَهۡدِي﴾ لازمًا بمعنى يَهتدي، و﴿مَن﴾ فاعله، أي: فإن الله لا يهتدي مَن يضله.

وأما على قراءة المبني للمفعول (يُهْدَى) فـ ﴿مَن﴾ نائب فاعل، والمعنى: لا يُهدَى أحد يُضله الله[(٢)]، كما قال تعالى: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦].

قال الآلوسي: «وهذه القراءة أبلغ من الأولى؛ لأنها تدل على أن مَن أضلَّه الله تعالى لا يهديه كلُّ أحد، بخلاف الأولى فإنها تدل على أن الله تعالى لا يهديه فقط، وإن كان مَن لم يهدِ اللهُ فلا هادي له، وهذا -على ما قيل- إن لم نقُل بلزوم «هَدَى»، وأما إذا قلنا به فهما بمعنًى، إلا أن هذه صريحة في عموم الفاعل، بخلاف تلك، مع أن المتعدي هو الأكثر»[(٣)].

(١) الدرر الباهرة ١/ ٤٩٣.
(٢) ينظر الكتاب الموضح ٤٢٩، معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٩.
(٣) روح المعاني ١٤/ ١٠٩.

سورة الإسراء

٤٥- قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ۝٢ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]

قرأ أبو عمرو ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بالياء، والباقون بالخطاب ﴿أَلَّا تَتَّخِذُوا۟﴾.

قال السمين: «قرأ أبو عمرو ﴿أَلَّا يَتَّخِذُوا﴾ بياء الغيبة؛ جريًا على قوله: ﴿ لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾، والباقون بالخطاب التفاتًا...

قوله: ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾: العامة على نصبها، وفيها أوجه:

أحدها: أنها منصوبة على الاختصاص، وبه بدأ الزمخشري.

الثاني: أنها منصوبة على البدل من ﴿ وَكِيلًا ﴾، أي: ألا تتخذوا من دوني ذريةَ من حملنا.

الثالث: أنها منصوبة على البدل من ﴿ مُوسَى ﴾، ذكره أبو البقاء، وفيه بُعد.

الرابع: أنها منصوبة على المفعول الأول لـ ﴿ تَتَّخِذُوا۟ ﴾، والثاني هو ﴿ وَكِيلًا ﴾ فقُدِّم، ويكون ﴿ وَكِيلًا ﴾ مما وقع مفردَ اللفظ والمعني به جمع، أي: لا تتخذوا ذرية من حملنا مع نوح وكيلًا، كقوله: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ﴾.

الخامس: أنها منصوبة على النداء، أي: يا ذريةَ من حملنا. وخصوا هذا الوجه بقراءة الخطاب في ﴿ تَتَّخِذُوا۟ ﴾، وهو واضح عليها إلا أنه لا يلزم، وإن كان مكي قد منع منه. قال: «فأما من قرأ ﴿يَتَّخِذُوا﴾ بالياء فـ ﴿ ذُرِّيَّةَ ﴾ مفعول ثان لا غير، ويبعُد النداء؛ لأن الياء للغيبة، والنداء للخطاب، فلا يجتمعان إلا على بعد».

وليس كما زعم؛ إذ يجوز أن يُناديَ الإنسان شخصًا، ويُخبرَ عن آخر، فيقول: يا

زيدُ ينطلق بكر، فقلت: كذا، ويا زيد ليفعل عمرو كيت وكيت»[(١)].

سورة مريم عليها السلام

٤٦- قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: ٢٥]

قرأ حمزة بفتح التاء والقاف، وتخفيف السين (تَسَاقَطْ)، وحفص بضم التاء، وكسر القاف، وتخفيف السين أيضًا ﴿تُسَٰقِطۡ﴾، ويعقوب والعليمي عن أبي بكر بالياء تذكيرًا مفتوحة، وتشديد السين، وفتح القاف (يَسَّاقَطْ)، والباقون كذلك ولكنهم بالتأنيث (تَسَّاقَطْ).

أما قراءتَي (تَسَاقَطْ) و(تَسَّاقَطْ) فمضارعَين أصلهما «تَتَساقط» بتاءين، فحذفت إحدى التاءين في قراءة، وأدغمت التاء في السين في القراءة الأخرى تخفيفًا على لغات العرب، كما في تَتَذكرون، وتَذَكرون، وتَذَّكرون.

والفاعل ضمير يعود إلى النخلة، أو الثمرة، وجاز تقدير الثمرة وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ لأن ذكر النخلة يدلُّ عليها، فهي مفهومة من السياق، أو الجذع، وجاز تأنيثُ فعلِه لإضافته إلى النخلة وهي مؤنثة، فالتبس بها، كما قالوا: ذهبت بعضُ أصابعِه.

وإذا كان الفعل (تَساقَطْ) لازمًا فـ ﴿رُطَبٗا﴾ منصوبٌ:

إمَّا على التمييز، والأصل والمعنى: تتساقط عليك رُطَبُ النخلة، كقولك: قَرَّ زيدٌ عينًا، والأصل والمعنى: قَرَّ عينُ زيدٍ، وإمَّا على الحال من المنوي فيه، والتقدير: تساقط عليك ثمرةُ النخلة في حال كونها رُطبًا جَنيًّا.

وقيل: (تَساقَطْ) متعَدٍّ بمعنى «تُسْقِط» بضم التاء، أي: تُسْقِطُ النخلةُ عليك

---

(١) الدر المصون ٤/ ٣٧٠.

رُطبًا، فـ ﴿رُطَبًا﴾ على هذا مفعول به[١].

وأما قراءة (يَسَّاقَطْ) فأصله «يَتَسَاقَط»، فأدغمت التاء في السين لتقاربهما في المخرج، ولتشاركهما في الهمس.

والفاعل ضمير يعود إلى الجذع، وقيل: للتمر المدلول عليه بالسياق، وقيل: الهزّ، لقوله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ﴾.

قال الرعيني: «الفعل مسند إلى ضمير الجذع، وذلك على وجهين، أحدهما: أن يكون أسند إلى الجذع، فيراد به النخلة لما كان الجذعُ معظمَها، والآخر أن يكون سقوط الرطَب من الجذع آيةً لعيسى -صلى الله عليه- فيكون ذلك أسكنَ لنفس مريم وأشدَّ إزالةً لاهتمامها. ونصب ﴿رُطَبًا﴾ على أنه مفعول به، وعُدِّي «يتفاعَل» لأنه مطاوِع «فاعَلَ»، فعُدِّي كما عُدِّي.

ويجوز أن يكون الفعل مسندًا إلى الثمر، على حذف مضاف، تقديره: يتساقط عليك ثمرُ النخلة، وتنصب ﴿رُطَبًا﴾ على الحال، وجاز إضمار الثمر وإن لم يَجرِ لها ذكرٌ لأن ذِكر النخلة يدل عليه»[٢].

وعلى هذا فإذا كان «يَسَّاقط» لازمًا، فيكون ﴿رُطَبًا﴾ تمييزًا، أو حالًا موطئة، أي: يتساقط عليك تمرُ النخلة في حال كونه رطبًا. وإذا قدرناه متعديًا فيكون ﴿رُطَبًا﴾ مفعولًا به؛ لأنه يقال: تسقطتُه وتساقطتُه بمعنى أسقطتُه، والله تعالى أعلم[٣].

وأما قراءة حفص ﴿تُسَٰقِطۡ﴾ فمعناه تُسْقِط، وفاعله ضمير يعود للنخلة، أي: تُسقِط النخلةُ رطبًا، فـ ﴿رُطَبًا﴾ مفعول به، أو حال، والمفعول به محذوف، وهو

---

(١) ينظر الكتاب الفريد ٤/ ٣٥٦، الكشف ٤٤٧، الكتاب الموضح ٢/ ٤٨٧.
(٢) الجمع والتوجيه ٣٨.
(٣) ينظر الكتاب الموضح ٤٨٦، ٤٨٧، الدر المصون ٤/ ٥٠١.

الثمرة، أي: تُسقِط النخلةُ ثمرَها حالَ كونها رطبًا[(١)].

وقد ذكر العكبري -رحمه الله- في ﴿تُسَٰقِطۡ﴾ تسع قراءات، ثم ذكر في ﴿رُطَبٗا﴾ أربعة أوجه من الإعراب، ثم قال: «وتفصيل هذه الأوجه يتبين بالنظر في القراءات، فيُحمَل كل منها على ما يليق به»[(٢)].

سورة طه

٤٧- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]

قرأ حمزة ﴿لَّا تَخَفۡ﴾ بحذف الألف، وسكون الفاء على الجزم، والباقون ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ بالألف وضم الفاء مرفوعًا.

أما قراءة الجمهور ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ بالرفع ففيه أوجه:

أحدها: أن يكون حالًا من فاعل ﴿فَٱضۡرِبۡ﴾ المستتر، أي: فاضرب لهم طريقًا غيرَ خائفٍ ولا خاشٍ.

الثاني: أن يكون مستأنفًا، كأنه قيل: وأنت لا تخافُ ولا تخشى، أي: ومن شأنك أنك آمن لا تخاف.

الثالث: أن يكون صفة لقوله: ﴿طَرِيقٗا﴾، والعائد منها إلى الموصوف محذوف، أي: لا تخاف فيه، ثم حذف العائد من الصفة كما يحذف من الصلة[(٣)].

فـ ﴿وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ على هذا مرفوع كذلك تبعًا لـ ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾.

---

(١) ينظر الكتاب الفريد ٤/ ٣٥٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٨٧١، ٨٧٢.

(٣) ينظر الكتاب الفريد ٤/ ٤٤٠.

وأما قراءة حمزة فعلى الجزم في جوابِ الأمر ﴿فَٱضْرِبْ﴾، أي: فاضرِبْ لهم طريقًا، فإنك إنْ تضرِبْ لا تَخَفْ، أو على أنه نهي مستأنف.

وعلى جزم ﴿تَخَفْ﴾ يجوزُ أن يكونَ ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ إخبارًا مستأنفًا، فالفعل ﴿تَخْشَىٰ﴾ مرفوع، أي: وأنت لا تخشى، أخبَرَهُ تعالى أنه لا يحصل له خوفٌ، أو أنه مجزوم أيضًا بحذف حرف العلة، وهذه الألف إنما هي ألِفُ إشباعٍ أتي بها موافَقةً للفواصل ورءوسِ الآي، نحو الألف في قوله تعالى: ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦] و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧] في قراءة مَن قرأ بإثباتها، أو أنه مجزوم بحذف الحركة المقدَّرة على لغة من قال: «ألمْ يأتيك»، وهي لغة قليلة، قال الشاعر:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

واللغة الكُثرى: «ولا تَرَضَّها». وقال الآخر:

وَتَضحَكُ مِنِّي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَن لَّمْ تَرَا قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

والكُثرى: «لم تَرَ» بحذف الألف، ولكن الفتحة أُشبِعَت حتى صارت ألفًا.

وذكرَ الشنقيطي أن ذلك مسموعٌ أيضًا في النثر، كقولهم: كلكال وخاتام وداناق، يعنون: كلكلًا وخاتمًا ودانقًا.

وعلى جزم ﴿تَخَفْ﴾ على أنه جواب الطلب في ﴿فَٱضْرِبْ﴾ لا يوقف على ﴿فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا﴾ لتعلقه به، وليس كذلك إذا اعتُبِر أنه نهي مستأنف.

وكذلك إذا جعل ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ معطوفًا على ﴿لَّا تَخَفْ﴾ واعتبر مجزومًا فلا يوقف على ﴿لَّا تَخَفْ دَرَكًا﴾، وأما إذا اعتبر إخبارًا مستأنفًا على أنه نفي فالوقف على ﴿لَّا تَخَفْ دَرَكًا﴾ كافٍ، فيحسُن الوقفُ عليه، والابتداءُ بما بعدَه، والتقدير: وأنت لا

تخشى، على سبيل الإخبار، والله تعالى أعلم[(١)].

٤٨- قوله تعالى: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ [طه: ٨٧]

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وشعبة وروح ﴿حَمَلْنَا﴾ بفتح الحاء والميم مخفَّفة، والباقون بضم الحاء، وكسر الميم مشددة ﴿حُمِّلْنَا﴾.

أما قراءة التخفيف فعلى أنه فعل ثلاثي مجرد مبني للمعلوم، والمراد أنهم فعلوا ذلك، فالفعل مُسنَد إلى الفاعلين، وهو مُتعدٍ لمفعول واحد، وهو ﴿أَوْزَارًا﴾، والضمير المتصل فاعل، وقد جاء بعده ﴿فَقَذَفْنَاهَا﴾ بإسناد الفعل إليهم أيضًا.

والفعل «حَمَل» يتعدى لمفعول واحد، فإذا ضُعِّفت عينه تعدى لمفعولين، تقول: حَمَل فلان الشيءَ، وحمَّلته إيَّاه.

فقراءة التشديد من المضعَّف المتعدي إلى مفعولين، وهو مبني لما لم يُسم فاعله، ناب المفعول الأول عن الفاعل، وهو الضمير المتصل في ﴿حُمِّلْنَا﴾، و﴿أَوْزَارًا﴾ مفعول ثانٍ كما هو.

قال المنتجب: «والقراءتان متقاربتان؛ لأنه إذا حُمِّلوا حَمَلُوا»[(٢)].

سورة الأنبياء عليهم السلام

٤٩- قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥]

قرأ ابن عامر الفعل بتاء مضمومة بدل الياء، وكسر الميم، ونصب ﴿الصُّمَّ﴾

(١) ينظر البحر المحيط ٧/ ٣٦٢، أضواء البيان ٤/ ٥٩٩، المكتفى ١٤٨، إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٣.
(٢) الكتاب الفريد ٤/ ٤٤٦.

(وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ)[١]، والباقون بياء مفتوحة، وفتح الميم، ورفع ﴿ٱلصُّمُّ﴾.

الفعل «سَمِع» المجرد يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا زيد بالهمزة تعدى إلى مفعولين، تقول: سَمِع الدعاءَ، وأسمعه إيَّاه.

وعلى هذا فقراءة الجمهور مضارع «سَمِع» المتعدي إلى مفعول واحد، وهو ﴿ٱلدُّعَآءَ﴾، و﴿ٱلصُّمُّ﴾ فاعل.

وأما قراءة ابن عامر فعلى أنه مضارع «أسمَعَ» الرباعي المتعدي إلى مفعولين، فـ ﴿الصُّمَّ﴾ مفعول به أول، و﴿ٱلدُّعَآءَ﴾ مفعول ثانٍ، والفاعل ضمير مستتر.

قال ابن أبي مريم: «والوجه أنه على مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم حملًا له على ما قبله، وهو خطاب له عليه السلام، وذلك قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، أي: إنك لا تقدر على إسماع الصُّم، والمراد أنهم معانِدون، فإذا أسمعتهم لم يعملوا بما سمعوه، كأنهم صُم لم يسمعوه».

سورة الحج

٥٠- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]

قرأ حفص ﴿سَوَآءً﴾ بالنصب، والباقون بالرفع ﴿سَوَاءٌ﴾.

العاكف: المُقيم، والبادي: غير العاكف، وهو الذي لا يُقيم. قال الفراء: «العاكف: مَن كان من أهل مكة، والبادِ: مَن نزع إليه بحج أو عمرة».

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾: الجعلُ هنا يجوز أن يكون بمعنى التصيير فيتعدى إلى مفعولين، وأن يكون بمعنى الخلق فيتعدى إلى مفعول واحد.

---

(١) الكتاب الموضح ٥١٦.

فأما على قراءة النصب فـ ﴿سَوَآءً﴾ مفعول به ثانٍ لـ ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾، إذا كان ينصب مفعولين، والضمير المتصل الراجع إلى المسجد هو المفعول الأول.

وإذا كان ينصب مفعولًا واحدًا فـ ﴿سَوَآءً﴾ حال، وصاحبها ضمير الهاء في ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾، أي: جعلناه مستويًا فيه العاكفُ والباد.

و﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾ فاعلُ ﴿سَوَآءً﴾؛ لأن المصدر يعمل عمل اسم الفاعل إذا كان بمعناه، و«البادِ» معطوف على ﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾، ومعناه: مستويًا فيه العاكفُ والباد.

وأما رفع ﴿سَوَاءٌ﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: أنه خبر مقدَّم، و﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾ مبتدأ مؤخر، والتقدير: العاكفُ والبادي فيه سواءٌ، والجملة في محل نصب مفعول ثانٍ لـ «جَعَل».

قال أبو علي: «والمعنى: العاكفُ والبادي فيه سواءٌ، ليس أحدُهما بأحق به من صاحبه، واستواءُ العاكف والبادي فيه دلالة على أن أرضَ الحرم لا تملك، ولو مُلِكَت لم يستويا فيه، وصار العاكفُ فيها أولى بها من البادي بحق ملكه، ولكن سبيلها سبيل المساجد التي مَن سبق إليها كان أولى بالمكان لسبقه إليه، فسبيله سبيل المباح الذي مَن سبق إليه كان أولى به»[(١)].

والثاني: أنه مبتدأ، و﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾ فاعلٌ سدَّ مَسدَّ الخبر.

قال السمين: «وفيه ضعفٌ أو منع مِن حيث الابتداءُ بالنكرة مِن غير مُسوِّغ».

وقال الشنقيطي: «والظاهر أن مُسَوِّغ الابتداء بالنكرة التي هي ﴿سَوَاءٌ﴾ على هذا الوجه هو عملها في المجرور الذي هو ﴿فِيهِ﴾، إذ المعنى: سواءٌ فيه العاكف والبادي».

---

(١) الحجة للفارسي ٥/ ٢٧٠، ٢٧١.

والوجه الأول أحسنُ؛ لأنه متى اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جعلت المعرفة المبتدأ[(١)].

وإذا كان ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ ينصب مفعولين فالضمير في ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ الراجع إلى المسجد هو المفعول الأول، وقيل في المفعول الثاني: إنه الجملة من قوله: ﴿سواءٌ العاكف فيه والباد﴾، أو إنه ﴿لِلنَّاسِ﴾ فيكون مستقرًّا، أي: جعلناه ثابتًا لهم، على معنى: أنه جعله لهم منسكًا ومتعبدًا، والجملة من قوله: ﴿سواءٌ العاكف﴾ في محل نصب على الحال، ذكره السمين الحلبي والمنتجب الهمذاني[(٢)].

وعلى تقدير أن جملة ﴿سواءٌ العاكف فيه والباد﴾ هي المفعول الثاني لـ ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾، أو أنها حال -لا يُوقف على ﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ مع البدء بما بعده لا تصالهما ببعضهما.

وذهب الفراء إلى أن الهاء في ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾ هي المفعول الأول، واللام في ﴿لِلنَّاسِ﴾ هي المفعول الثاني، وجملة ﴿سواءٌ العاكف فيه والباد﴾ جملة استئنافية. قال -رحمه الله-: «ومن رفع [سواء] جعل الفعل [جعلناه] واقعًا على الهاء واللام التي في «الناس»، ثم استأنف فقال: ﴿سواءٌ العاكف فيه والباد﴾، ومن شأن العرب أن يستأنفوا بـ «سواء» إذا جاءت بعد حرف قد تم به الكلام، فيقولون: مررت برجلٍ سواءٌ عندَه الخيرُ والشرُّ»[(٣)].

وعلى هذا الوجه يحسُن الوقفُ على ﴿جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ والابتداءُ بـ ﴿سواءٌ العاكف فيه والباد﴾.

قال الداني: «﴿ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ﴾ كافٍ على قراءة من قرأ ﴿سَوَاءٌ﴾ بالرفع على أنه خبر الابتداء مقدم، و﴿ٱلْعَٰكِفُ﴾ بالابتداء، ومَن قرأ بالنصب لم يقف على

(١) ينظر الدر المصون ٥/ ١٤٠، أضواء البيان ٥/ ٦١.
(٢) ينظر الدر المصون ٥/ ١٤٠، الكتاب الفريد ٤/ ٥٤٥.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٢٢.

«الناس»»، والله تعالى أعلم[١].

سورة النور

٥١- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿أَرْبَعُ﴾ برفع العين، والباقون بالنصب (أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ).

أما قراءة الرفع فعلى أن ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾ مبتدأ، و﴿أَرْبَعُ﴾ خبره، كما تقول: صلاة العصرِ أربعُ ركعات.

قال ابن الأنباري: «ويكون ﴿بِٱللَّهِ﴾ متعلقًا بـ ﴿شَهَٰدَٰتٍ﴾، ولا يجوز أن يتعلق بـ «شهادة»؛ لأنه يؤدي إلى أن يُفصل بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ، وهو ﴿أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾، ويكون ﴿إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ متعلقًا بـ ﴿شَهَٰدَٰتٍ﴾، ولا يجوز أن يتعلق بـ «شهادة»؛ لما ذكرناه من الفصل بين الصلة والموصول»[٢].

وأما قراءة النصب فعلى أنه منصوب بـ «شَهادة»، والتقدير: فعليهم أن يشهد أحدُهم أربعَ شهادات، أو فالحكم أن يشهد أربعَ شهادات، فـ «الشهادة» مصدر بمعنى الفعل، فانتصب به ﴿أَربَعَ شَهَادَاتٍ﴾ انتصاب المصادر، كأنه قيل: فالحكمُ شهادةُ أحدِهم أربعَ مرات.

وعلى القراءة بالنصب يجوز أن يكون تعلق الجارِّ في ﴿بِٱللَّهِ﴾ بأحد ثلاثة:

أحدها: أن يتعلق بـ «شهاداتٍ» لأنه أقربُ إليه.

---

(١) المكتفى في الوقف والابتدا ١٥٤، وينظر أيضًا إيضاح الوقف والابتداء ٤١٠، ٤١١.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٩٢.

الثاني: أنه متعلق بقوله: «فشهادة»، أي فشهادةُ أحدِهم بالله.

والثالث: أن المسألة من باب التنازع، فإن كُلًّا من «شهادة» و«شهادات» يطلبه من حيث المعنى(١).

٥٢- قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [النور: ٧]

قرأ نافع ويعقوب ﴿أَن لَّعْنَتُ اللهِ﴾ بتخفيف النون ساكنة، ورفع ﴿لَّعْنَتُ﴾، والباقون بالتشديد والنصب ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ﴾.

أما قراءة نافع ويعقوب فعلى أنَّ «أنْ» مخففة من «أنَّ» الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و﴿لَّعْنَتُ﴾ مبتدأ، و﴿عَلَيۡهِ﴾ خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر «أنَّ»، والتقدير: أنَّه -أي: الشأن أو الأمر- لعنةُ الله عليه، كما قال تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠] على معنى: أنَّ الأمرَ أو الشأن: الحمدُ لله رب العالمين(٢).

وأما قراءة الباقين ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾: فـ ﴿لَعۡنَتَ﴾ اسم ﴿أَنَّ﴾، و﴿عَلَيۡهِ﴾ خبرها.

فـ ﴿عَلَيۡهِ﴾ على قراءة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وعلى الأخرى متعلق بمحذوف خبر ﴿أَنَّ﴾.

قال المنتجب: «و﴿عَلَيۡهِ﴾ في موضع رفع على كلتا القراءتين إلا أن العامل مختلف، فاعرفه»(٣).

٥٣- قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ

(١) ينظر الكتاب الموضح ٥٤٧، الدر المصون ٥/ ٢١١.
(٢) ينظر الكتاب الموضح ٥٤٧.
(٣) الكتاب الفريد ٤/ ٦٣٥.

﴿وَٱلۡأٓصَالِ ٣٦ رِجَالٞ لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]

قرأ ابن عامر وشعبة ﴿يُسَبَّحُ﴾ بفتح الباء، والباقون بكسرها ﴿يُسَبِّحُ﴾.

أما قراءة الجمهور ﴿يُسَبِّحُ﴾ فهو مضارع مبني للمعلوم، و﴿رِجَالٞ﴾ فاعله، وهم الموصوفون بقوله تعالى: ﴿لَّا تُلۡهِيهِمۡ تِجَٰرَةٞ وَلَا بَيۡعٌ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾.

وأما قراءة ابن عامر وشعبة فعلى البناء لما لم يُسم فاعله، وفيها أوجه:

الأول: أن يكون نائب الفاعل الجار والمجرور في ﴿لَهُۥ﴾، أو ﴿فِيهَا﴾، أو ﴿بِٱلۡغُدُوِّ﴾، و﴿رِجَالٞ﴾ مرفوع على أنه فاعل لفعل مضمَر دلَّ عليه الفعل المذكور، فكأنه قيل: مَن يُسبِّحه؟ فقيل: يسبِّح له رجالٌ.

قال ابن أبي مريم: «والوجه أن الفعل لما لم يُسم فاعله، وقد أقيم الجار والمجرور وهو قوله: ﴿فِيهَا﴾ أو ﴿لَهُۥ﴾ مقام الفاعل، وهذا كما تقول: مررت بمسجد يُصلَّى فيه، فقد أقمت قولك: «فيه» مقام الفاعل، فكذلك هذا، ثم بيَّن تعالى مَن يُسبِّح فقال: ﴿رِجَالٞ﴾ [النور: ٣٧] أي: يُسبِّح له فيها رجالٌ، فالرجال مرفوع بالفعل المضمَر الذي هو «يسبِّح»، ودل عليه الفعل الظاهر المبني للمفعول به، كما قال الشاعر:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

فقال: «يُبكَ» على ما لم يُسم فاعله، ثم قال: «ضارعٌ»، أي: يَبْكيه ضارعٌ، فحذفه لدلالة قوله: «يُبكَ» عليه»[(١)].

الثاني: أن يكون ﴿رِجَالٞ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: الذي يُسبِّحه رجالٌ.

والثالث: أن يكون ﴿رِجَالٞ﴾ مبتدأً مؤخرًا، و﴿فِي بُيُوتٍ﴾ خبره، ويكون الكلام مَسُوقًا للإخبار عنهم، وفيه من المدح لهم ما فيه، نسأل الله أن يجعلنا منهم.

---

(١) الكتاب الموضح ٥٥٢، ٥٥٣.

قال النكزاوي في حكم الوقف والابتداء: «﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ﴾ كافٍ على قراءة مَن قرأ: ﴿يُسَبَّحُ﴾ مبنيًّا للمفعول وأقام الجار والمجرور مقام الفاعل -وهو رأس آية في الكوفي والبصري والشامي- وابتدأ بقوله: ﴿ رِجَالٌ﴾ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوف تقديره: هم رجالٌ، أو يكون فاعلًا بمعنًى مضمر تقديره: يسبِّحه رجالٌ، أو: يسبِّح له فيها رجال.

فإن جعلت قوله: ﴿ رِجَالٌ﴾ مرفوعًا بقوله: ﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾، أي: في بيوت رجالٌ، كان متصلًا بما قبله، ولم يُقطَع منه»[(١)].

٥٤- قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ ﴾ [النور: ٥٥]

قرأ شعبة ﴿اسْتُخْلِفَ﴾ بضم التاء، وكسر اللام، والباقون بفتحها ﴿ٱسۡتَخۡلَفَ﴾.

أما قراءة شعبة فعلى البناء للمفعول. قال ابن أبي مريم: «الوجه أنه على بناء الفعل للمفعول به؛ إذ عُلم أن المستخلِف هو الله عز وجل»[(٢)].

و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ على هذا في محل رفع نائب فاعل.

وأما قراءة الجمهور فعلى البناء للفاعل، وهو الضمير العائد إلى الله سبحانه، و﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في محل نصب مفعول به.

سورة الشعراء

٥٥- قوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ [الشعراء: ١١١]

قرأ يعقوب ﴿وَأَتْبَاعُكَ﴾ بهمزة قطع مفتوحة، وإسكان التاء مخففة، وإثبات ألف

(١) الاقتداء ١١٩٩، ١٢٠٠.
(٢) الكتاب الموضح ٢/ ٥٥٦.

بعد الباء، وضم العين، والباقون بوصل الهمزة، وتشديد التاء مفتوحة، وفتح العين من غير ألف ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾.

أما قراءة الجمهور ﴿وَٱتَّبَعَكَ﴾ فعلى أنه فعل ماض، و﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ فاعله.

وأما قراءة يعقوب ﴿وَأَتْبَاعُكَ﴾ فعلى أنه جمع تابع كصاحب وأصحاب، أو تَبِيع كشَرِيف وأشراف، أو تَبَع كبَطَل وأبطال. وفي رفعه وجهان:

أحدهما: أنه مرفوع على الابتداء، و﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ خبره، والمعنى أنهم أتباعُه لا غيرهم، فالصيغة صيغة قصر بتعريف الطرفين المبتدأ والخبر، والجملة في محل نصب حال. قال ابن جني في معنى هذا الوجه: «أنؤمن لك وإنما أتباعك الأرذلون، فنساويَهم في أن نكون مرذولين مثلَهم؟».

فـ ﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ على هذا خبر للمبتدأ.

والثاني: أنه مرفوع على الفاعلية عطفًا على الضمير المنويِّ في ﴿أَنُؤْمِنُ﴾، و﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ نعتٌ للأتباع، أي: أنؤمن نحن وأتباعُك؟، على معنى: أنستوي نحن وهُم فنُعدَّ في عِدادهم؟! وحسُنَ ذلك من غير تأكيد لأجل الفصل بقوله: ﴿لَكَ﴾، والله تعالى أعلم[(١)].

و﴿ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ على هذا نعت لـ «أتباعك».

سورة النمل

٥٦- قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [النمل: ٤٩]

قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿لَتُبَيِّتُنَّهُ﴾، ﴿لَتَقُولُنَّ﴾ بالخطاب في الفعلين، وضم

---

(١) ينظر المحتسب ٢/ ١٣١، الكتاب الفريد ٥/ ٦٢، الدر المصون ٥/ ٢٨٠، ٢٨١، التحرير والتنوير ١٩/ ١٦٠.

التاء وضم التاء الثانية من الأول، واللام الثانية من الثاني، والباقون بالنون، وفتح التاء واللام.

قراءة الخطاب على إسناد الخطاب من بعض الحاضرين إلى بعض.

وقوله تعالى: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ يحتمل أن يكون فعلًا مستقبلًا وهو أمر، أي: قال بعضُهم لبعض: احلفوا، ويجوز أن يكون ماضيًا في معنى الحال، والمعنى: قالوا مُتقاسِمين بالله. فإن جعلنا ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ فِعلَ أمر فالخطابُ في ﴿لَتُبَيِّتُنَّهُ﴾ و﴿لَتَقُولُنَّ﴾ واضح، رجوعًا بآخر الكلام إلى أوله، وإن جعلناه ماضيًا فالخطاب على حكاية خطاب بعضِهم لبعض بذلك.

قال المنتجب: «وقوله: ﴿قَالُواْ تَقَاسَمُواْ بِٱللَّهِ﴾: ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ يحتمل أن يكون ماضيًا، وأن يكون آتيًا بمعنى الأمر، بشهادة قولك: تقاسموا أمس، إذا أردت الخبر، وتقاسموا غدًا، إذا أردت الأمر.

فإذا فُهم هذا فقرئ: ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ بالنون والتاء، وكذا ﴿لَنَقُولَنَّ﴾، فمن قرأ ﴿لَنُبَيِّتَنَّهُۥ﴾ بالنون والتاء كان ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ عنده يجوز أن يكون ماضيًا في موضع الحال بإضمار «قد»، أي: قالوا وقد تقاسموا، أي: متقاسمين: لَنُبيتَن صالحًا وأهله، وأن يكون آتيًا، أي: قال بعضهم لبعض: احلفوا فقولوا هذا القول، كما تقول: قوموا بنا نأت الجامع.

ومن قرأ ﴿لَتُبَيِّتُنَّهُ﴾ بالتاء كان ﴿تَقَاسَمُواْ﴾ عنده أمرًا، والتاء على هذا للخطاب للمأمورين دون الآمرين معهم، ويجوز أن يكون أيضًا خبرًا كالقراءة الأولى»[1].

(١) الكتاب الفريد ٥/ ٩٩.

سورة الروم

٥٧- قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [الروم: ٥٠]

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ءَاثَٰرِ﴾ بمد الهمزة، وبألف بعد الثاء على الجمع، والباقون بقصر الهمزة، وحذف الألف ﴿أَثَرِ﴾ على الإفراد.

أما على قراءة الجمع ففاعل ﴿يُحْيِ﴾ ضمير يعود إلى الله تعالى.

وأما الإفراد فلما كان «رحمة الله» واحدًا في اللفظ وُحِّدَ لفظُ ما أُضِيفَ إليه وهو «أثر» للتناسب، والمراد الجمع، وعلى هذا يحتمل أن يكون ضميرُ الفاعلِ في ﴿يُحْيِ﴾ عائدًا على الأثر، أي: يُحيي الأثرُ الأرضَ بإذن الله، ويحتمل أن يكون عائدًا على اسم الجلالة[1].

قال السمين: «وقرأ العامة ﴿كَيْفَ يُحْيِ﴾ بياء الغيبة، أي: أثرُ الرحمة فيمن قرأ بالإفراد، ومن قرأ بالجمع فالفعل مسند لله تعالى، وهو محتمل في الإفراد أيضًا».

سورة لقمان

٥٨- قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ١: ٣]

قرأ حمزة ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ بالرفع، والباقون بالنصب ﴿وَرَحْمَةً﴾.

أما قراءة النصب فعلى الحال، وصاحب الحال ﴿ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، والعامل فيها ما في ﴿تِلْكَ﴾ من معنى الإشارة.

(١) ينظر الكتاب الموضح ٦١٤، الدر المصون ٥/ ٣٨٢، تفسير القرطبي ٥٣٠١.

وأما قراءة الرفع فعلى أن ﴿ هُدًى ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو هدًى ورحمةٌ، أو خبر بعد خبر.

قال السمين الحلبي: «وجوَّز بعضهم أن يكون ﴿ هُدًى ﴾ منصوبًا على الحال حالَ رفعِ «رحمة». قال: ويكون رفعها على خبر ابتداء مضمر، أي: وهو رحمة، وفيه بعد»(١).

٥٩- قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَـٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ [لقمان: ٢٠]

قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر وحفص ﴿ نِعَمَهُۥ ﴾ بفتح العين، وهاء ضمير مضمومة، والباقون بإسكان العين، وتاء تأنيث منونة منصوبة ﴿نِعْمَةً﴾.

أما قراءة نافع ومن معه فجمع «نعمة» مضافة لهاء الضمير، و﴿ظَـٰهِرَةً ﴾ حال منها.

وأما قراءة الباقين فنعمة اسم جنس يراد به الجمع، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، أي: نِعَمه، قال ابن خالويه ومكي: أو يراد به الوحدة؛ لأنها في تفسير ابنِ عبَّاس -رضي الله عنهما- الإسلامُ، وهي نعمة جامعة لكل النعم، وما سِواها يصغر في جنبها. وقال الزجاج: «مَن قرأ ﴿نعمة﴾ فعلى معنى ما أعطاهم من توحيده عز وجل».ا.هـ

و﴿ظَـٰهِرَةً ﴾ على هذه القراءة نعتٌ لـ ﴿نعمة﴾(٢).

سورة سبأ

٦٠- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ

(١) الدر المصون ٥/ ٣٨٥.

(٢) ينظر الكشف ٥٢٩، الحجة لابن خالويه ٢٨٦، معاني القرآن للزجاج ٤/١٩٩، الكتاب الفريد ٥/٢١٦.

﴿ٱلۡمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]

قرأ رويس ﴿تُبُيِّنَتِ﴾ بضم التاء والباء، وكسر الياء، والباقون بفتح الثلاثة ﴿تَبَيَّنَتِ﴾.

أما قراءة الجمهور فعلى البناء للفاعل، وهو ﴿ٱلۡجِنُّ﴾.

وأما قراءة رويس فعلى البناء للمفعول، و﴿ٱلۡجِنُّ﴾ نائب الفاعل، ويحتمل في تقدير الفاعل على ما ذُكر وجهان:

أحدهما: أنه الناس، أي: تَبيَّن الناسُ الجنَّ، أي: أمرَ الجنِّ، على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ثم حذف الفاعل، وناب عنه المفعول، ثم أبدل منه ما هو المقصود.

الثاني: أنه ضَعَفة الجن، أي: تَبيَّن ضعفةُ الجنِّ كبارَهم، فيكون المقصود بـ ﴿ٱلۡجِنُّ﴾ في الآية كبارَهم ومَرَدَتهم، والله تعالى أعلم.

قال السمين: «... وذلك أن المَرَدة والرؤساء من الجن كانوا يُوهِمون ضعفاءَهم أنهم يعلمون الغيبَ، فلما خرَّ سليمان ميتًا، ومكثوا بعده عامًا في العمل تَبيَّنَت السفلةُ من الجن أن الرؤساء منهم لو كانوا يعلمون الغيب كما ادَّعَوا ما مكثوا في العذاب».

وقال المنتجب -رحمه الله- في توجيه القراءتين: «وقوله: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ﴾: اعلم -وفقنا الله وإياك- أن «تبيَّنَ» فعل يتعدى ولا يتعدى، يقال: تَبَيَّنَ الشيءُ، إذا ظهر وبان، وتَبيَّنتُه أنا، فإذا فُهم هذا، فقوله جل ذكره: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلۡجِنُّ﴾ **يجوز أن يكون لازمًا** على معنى: فلما سقط سليمانُ ميتًا ظهر أمرُ الجن، فحذف المضاف، وقوله: ﴿أَن لَّوۡ كَانُواْ﴾ «أنْ» مع صلتها بدل من الجن، وهو من بدل الاشتمال، كقولك: تَبَيَّنَ فلان جهلُه، أي: ظهر جهلُ الجن للناس.

وأن يكون متعديًا، فتكون ﴿أَن﴾ في موضع نصب، وهي مخففة من الثقيلة، أي: عَلِمت الجنُّ أنَّهم لو كانوا يعلمون الغيبَ ما لبثوا في العذاب المهين، والدليل على

كونه متعديًا قراءة مَن قرأ ﴿تُبُيِّنَتِ الجِنُّ﴾ على البناء للمفعول، وهو يعقوب، على أن المتبَيَّن في المعنى هو ﴿أَن﴾ مع ما في صلتها لكونه بدلًا»[(١)].

سورة يس

٦١- قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة ﴿عَمِلَتْ﴾ بغير هاء الضمير، والباقون بالهاء ﴿عَمِلَتْهُ﴾.

قال العكبري: «﴿وَمَا عَمِلَتْهُ﴾ في «ما» ثلاثة أوجه:

أحدها: هي بمعنى الذي.

والثاني: نكرة موصوفة؛ وعلى كلا الوجهين هي في موضع جر عطفًا على ﴿ثَمَرِهِۦ﴾؛ ويجوز أن يكون نصبًا على موضع ﴿مِن ثَمَرِهِۦ﴾.

والثالث: هي نافية.

ويُقرأ بغير هاء، ويحتمل الأوجه الثلاثة، إلا أنها نافية يضعف؛ لأن ﴿عَمِلَتْ﴾ لم يُذكَر لها مفعول»[(٢)].

وقال المنتجب: «... وقرئ ﴿وَمَا عَمِلَتْ﴾ بحذف الهاء، والكلام فيه كالكلام فيمن أثبت الهاء، إلا أنك إذا جعلتها نافية تحتاج إلى تقديرِ مفعولٍ لـ ﴿عَمِلَتْ﴾، فاعرفه»[(٣)].

(١) الكتاب الفريد ٥/ ٢٨٥، وينظر الدر المصون ٥/ ٤٣٧، ٤٣٨، الدرر الناثرة ٣١٨.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٢.
(٣) الكتاب الفريد ٥/ ٣٥٠.

سورة الصافات

٦٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦]

قرأ عاصم وحمزة ﴿بِزِينَةٍ﴾ بالتنوين، والباقون بغير تنوين ﴿بِزِينَةِ﴾، وقرأ شعبة ﴿الْكَوَاكِبَ﴾ بالنصب، والباقون بالجر ﴿ٱلۡكَوَاكِبِ﴾.

أما حذف التنوين فعلى الإضافة، وأما التنوين مع جر ﴿ٱلۡكَوَاكِبِ﴾ فعلى أنها بدل من الزينة.

وأما التنوين مع نصب ﴿الْكَوَاكِبَ﴾ فقد ذُكر في نصبه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون منصوبًا بإعمال المصدر «زينة»، أي: بأنْ زيَّنَّا الكواكبَ في كونها مضيئةً حسنة في أنفسها، وإعمال المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا﴾ [البلد: ١٤- ١٥].

قال السمين عن هذا الوجه: «ويكون تقدير الكلام: إنا زيَّنا سماءَ الدنيا بأن زيَّنا الكواكبَ؛ لأن زينة الكواكب زينة للسماء من حيث إنها فيها، فإذا كانت النجوم مزيَّنة بمعنى حسنها في شكلها وفي إضاءتها، كانت السماء التي هي فيها مزيَّنة لا محالة، ومثله أن تقول: زيَّنتُ بيتي بأن زينت فرشَه وأثاثه وآنيته، فمن ضرورة زينة هذه الأشياء زينة البيت»[(١)].

الثاني: أن يكون منصوبًا بفعل محذوف تقديره: «أعني» بعد التنكير المشعِر بالتعظيم، فيكون مفعولًا به.

الثالث: أن يكون بدلًا من ﴿ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا﴾ بدل اشتمال، أي: كواكبَها.

أو يكون منصوبًا على البدل من موضع ﴿بِزِينَةٍ﴾، فموضعه نصب. قال

(١) العقد النضيد ٧/ ٩٣٢، ٩٣٣.

الحجوجي: وفيه نظر؛ إذ «زيَّنَ» لا يتعدى إلى مفعولين[(١)].

والمعنيُّ هنا الاختلاف في «زينة» المنونة أهي اسم أم مصدر على كل من جر ونصب ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾؟

قال أبو شامة: «وأما قراءة التنوين وجر ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾ فالكواكب عطف بيان، أو بدل، والزينة فيها اسم لما يُتزيَّن به، ونُكر للتعظيم؛ أي: بزينة لها شأن عظيم، ثم بيَّنها بما هو مشاهد معلوم حسنُه وزَيْنه فقال: ﴿ٱلْكَوَاكِبِ﴾.

وقيل: يجوز على هذه القراءة أن تكون الزينة مصدرًا، وتُجعل الكواكبُ زينةً مبالغةً، أو على تقدير: زينة الكواكب، فحذف المضاف.

وأما القراءة بنصب ﴿الْكَوَاكِبَ﴾ مع التنوين فالزينة فيها مصدر، و﴿الْكَوَاكِبَ﴾ مفعول به، وجوز الزَّجاج وغيره أن يكون بدلًا من موضع ﴿بِزِينَةٍ﴾، وقيل: هو منصوب بإضمار «أعني» بعد التنكير المشعر بالتعظيم، فعلى هذين القولين يجوز أن تكون الزينة اسمًا لا مصدرًا، ويجوز أن تكون مصدرًا على المبالغة إن قلنا إن ﴿الْكَوَاكِبَ﴾ بدل من الموضع، وعلى تقدير: أعني زينةَ الكواكب إن قلنا هو منصوب بإضمار «أعني»، وجوز الشيخ أبو عمرو أن تكون ﴿الْكَوَاكِبَ﴾ بدلًا من ﴿ٱلسَّمَآءَ﴾ بدل الاشتمال، قال: كأنه قيل: إنا زينا الكواكب في السماء الدنيا بزينة، فيكون الزينة مصدرًا»[(٢)].

٦٣- قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وشعبة ﴿يُنزِفُونَ﴾ هنا وفي الواقعة بكسر الزاي، وافقهم عاصم في الواقعة، والباقون بالفتح فيهما ﴿يُنزَفُونَ﴾.

---

(١) ينظر الدر المصون ٥/ ٤٩٥، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٢، الدرر الناثرة ٣٣١.

(٢) إبراز المعاني ٤/ ١٢٦، ١٢٧ (طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق محمود بن عبد الخالق جادو).

أما القراءة الأولى فعلى البناء للفاعل، والواو فاعل، مِن أَنزَفَ الرجُل إذا ذهبَ عقلُه من السُّكْر، فهو نزِيفٌ ومنزُوف، والمعنى: ولا هم عن الخمر يسكرون فتزول عقولُهم، أي: تبعد عقولهم، كما تفعل خمرُ الدنيا، ويُقال: أنزَفَ أيضًا إذا فرغ شرابُه ونَفِد، فالمعنى: ولا هم عن الخمر ينفد شرابُهم كما ينفدُ شرابُ الدنيا. فالمعنى الأول من نفاد العقل، والثاني من نفاد الشراب.

قال مكي: «والأحسنُ أن يحمل على نفاد الشراب؛ لأن نفاد العقل قد نفاه عن خمر الجنة في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧] أي: لا تغتال عقولهم فتذهبها، فلو حمل ﴿ينزفون﴾ على نفاد العقل لكان المعنى مكرَّرًا، وحملُه على معنيين أولى، وأما الذي في الواقعة فيحتمل وجهين؛ لأنه ليس قبله نفي عن نفاد العقل بالخمر كما جاء في هذه السورة».

وأما ﴿يُنزَفُونَ﴾ بفتح الزاي فعلى البناء للمفعول، والواو نائب فاعل، من نُزِفَ الرجلُ إذا ذهب عقلُه، ويقال للسكران: نزيف ومنزوف. قال السمين: «ويجوز أن تكون هذه القراءة من أنزَفَ أيضًا بالمعنى المتقدم. وقيل: هو من قولهم: نَزَفْتُ الرَّكيَّة [وهي البئر] أي: نَزَحْت ماءَها، والمعنى أنهم لا تذهبُ خمورُهم، بل هي باقية أبدًا، وضُمِّن ﴿يُنزَفُونَ﴾ معنى يُصَدُّونَ عنها بسبب النزيف»(١).

سورة ص

٦٤- قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾ [ص: ٤٥]

قرأ ابن كثير ﴿عَبۡدَنَا﴾ بالإفراد، بفتح العين، وإسكان الباء، وحذف الألف بعدها، والباقون بالألف على الجمع ﴿وَٱذۡكُرۡ عِبَٰدَنَآ﴾.

(١) الدر المصون ٥/ ٥٠١، وينظر الكشف ٥٥٧، ٥٥٨، الكتاب الفريد ٥/ ٣٨١.

أما قراءة الجمع فـ ﴿ عِبَٰدَنَآ ﴾ مفعول به لـ ﴿ وَٱذۡكُرۡ ﴾، و﴿ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ ﴾ معطوفان على ﴿ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾، والثلاثة بدل من ﴿ عِبَٰدَنَآ ﴾، أو عطف بيان له، فيكون الثلاثة -عليهم السلام- داخلين في الذكر والعبودية.

وأما قراءة الإفراد فعلى اختصاص إبراهيم -عليه السلام- بالوصف بالعبودية لله، تكريمًا وتخصيصًا له بالمنزلة الرفيعة، كما خصَّه بالخُلَّة فقال: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾ [النساء: ١٢٥].

و﴿عَبْدَنَا﴾: مفعول به منصوب، و﴿ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ وحده بدل منه، أو عطف بيان له، و﴿وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ معطوفان على ﴿عَبْدَنَا﴾، أي: واذكر عبدَنا إبراهيمَ، واذكر إسحاقَ ويعقوبَ.

قال المنتجب: فيكون ﴿ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ وحده داخلًا في العبودية والذكر، وذريته -وهي إسحاق ويعقوب- داخلَين في الذكر ليس إلا، وهما داخلان في العبودية في غير هذه الآية[(١)]. قلت: وفي القراءة الأخرى أيضًا.

وقال الآلوسي: «وجُوِّز أن يكون المراد بـ ﴿عَبْدَنَا﴾: عبادنا، وضعًا للجنس موضعَ الجمع، فتتحد القراءتان»[(٢)].

٦٥- قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ سِخۡرِيًّا أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ [ص: ٦٢، ٦٣]

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿اتَّخَذْنَاهُمْ﴾ بوصل الهمزة، وابتدائها بالكسر، والباقون بقطعها مفتوحة ﴿ أَتَّخَذۡنَٰهُمۡ ﴾.

أما قراءة القطع فعلى الاستفهام.

(١) ينظر الكتاب الفريد ٥/ ٤٢٩، وكذلك مشكل إعراب القرآن لمكي ٢/ ١٧٢.
(٢) روح المعاني ٢٣/ ٣١١.

وأما قراءة الوصل فتحتمل وجهين:

أحدهما: أنه على الإخبار، فأخبر بالفعل ولم يُدخِل عليه استفهامًا، لأنهم قد علموا أنهم اتخذوا المؤمنين في الدنيا سخريًّا، فأخبروا عما فعلوه في الدنيا، ودل عليه قوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذۡتُمُوهُمۡ سِخۡرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوۡكُمۡ ذِكۡرِي﴾ [المؤمنون: ١١٠]، ويكون «اتخذناهم» وما بعده صفةً لـ «رجالًا»، وتكون «أم» معادلة لمضمر محذوف، تقديره: أمفقودون هم أم زَاغَتْ عنهم الأبصارُ؟

وقيل: هي معادلة لـ «ما» في قوله: ﴿مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالٗا﴾ [ص: ٦٢]؛ لأن «أم» تقع في أكثر أحوالها معادلة للاستفهام، و«ما» استفهام.

وعلى هذا الوجه يكون تعلق هذه الآية بما قبلها تعلق الصفة بموصوفها.

والوجه الثاني: أنه على الاستفهام، وطرحت همزة الاستفهام لدلالة «أم» في قوله تعالى: ﴿أَمۡ زَاغَتۡ عَنۡهُمُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ عليه، ولما دل عليه الكلام من التقرير والتوبيخ.

وقال القرطبي: «إذا قرأت بالاستفهام كانت «أم» للتسوية، وإذا قرأت بغير الاستفهام فهي بمعنى «بل»»(١).

سورة غافر

٦٦- قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: ٣٥]

قرأ أبو عمرو وابن عامر بخلاف عنه ﴿قَلْبٍ﴾ بتنوين الباء، والباقون بغير تنوين ﴿قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ﴾.

أما حذف التنوين فعلى الإضافة فـ ﴿قَلۡبِ﴾ مضاف، و﴿مُتَكَبِّرٖ﴾ مضاف إليه، و﴿مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ وصفان لصاحب القلب.

(١) ينظر الكتاب الفريد ٥/ ٤٤٠، الكشف ٥٦٥، ٥٦٦، تفسير القرطبي ٥٨٦٧.

وأما التنوين فعلى أن ﴿مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ نعتان، فهما صفتان للقلب، ووصف القلب بالتكبر والجبروت؛ لأنهما ناشئان منه، وإن كان المراد جُملةَ الشخص، كما وُصِف بالإثم في قوله: ﴿وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وإذا تكبر القلب تكبر صاحب القلب، وإذا تكبر صاحب القلب تكبر القلب، فالمعاني متداخلة غير متغايرة[(١)].

وقال أبو علي الفارسي: «وجه قولِ أبي عمرو أنه جعل التكبر صفةً للقلب، وإذا وصف القلب بالتكبر كان صاحبه في المعنى متكبرًا، وكأنه أضاف التكبر إلى القلب كما أضاف الصَّعَر إلى الخَدِّ في قوله: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [لقمان: ١٨]، فكما يكون بتصَعُّر الخدِّ متكبرًا؛ كذلك يكون التكبر في القلب متكبرَ الجملة.

ومما يقوي ذلك أن الكبر قد أضيف إلى القلب في قوله: ﴿إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ﴾ [غافر: ٥٦]، فالكبر في القلب، كالصعر في الخدّ»[(٢)].

٦٧- قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة ﴿ادْخُلُوا﴾ بوصل الهمزة، وضم الخاء، مع الابتداء بضم الهمزة، والباقون بقطعها مفتوحة، وكسر الخاء ﴿أَدْخِلُوٓاْ﴾.

أما القراءة بهمزة وصل ففعل أمر من «دَخَل» الثلاثي، وواو الجماعة فاعل، و﴿ءَالَ﴾ منادى مضاف منصوب محذوف منه أداة النداء، أي: يقال لهم: ادخلوا يا آل فرعون أشدَّ العذاب.

و﴿أَشَدَّ﴾ إما ظرف، أي: ادخلوا في أشد العذاب، وإما مفعول به[(٣)].

(١) ينظر الدر المصون ٦/ ٤٢، الكشف ٥٧٤.
(٢) الحجة للفارسي ٦/ ١٠٩، ١١٠.
(٣) ينظر الدر المصون ٦/ ٤٥.

وأما القراءة بقطع الهمزة فأمر من «أدخَل» المزيد بالهمزة المتعدي لمفعولين، وواو الجماعة فاعل، و﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ مفعول به أول، و﴿أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ مفعول به ثان.

سورة الشورى

٦٨- قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣]

قرأ ابن كثير ﴿يُوحَى﴾ بفتح الحاء، وألف بعده، والباقون بكسرها، وياءٍ بعدها ﴿يُوحِىٓ﴾.

أما قراءة الجمهور ﴿يُوحِىٓ﴾ فعلى البناء للفاعل، و﴿ٱللَّهُ﴾ فاعله، و﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ صفتان لله.

وأما قراءة ابن كثير فعلى البناء لما لم يُسم فاعله، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وذكر في نائب الفاعل أوجه:

الأول: أنه ضمير مستتر، والمعنى: يوحَى إليك القرآنُ الذي تضمنته هذه السورة.

قال أبو زرعة: «جاء في التفسير أن ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ قد أُوحِيَت إلى كل نبيٍّ قبل محمد صلى الله عليه وسلم، فعلى هذا يجوز أن يكون: يوحَى إليك السورةُ كما أوحيَ إلى الذين من قبلك»[1].

الثاني: أنه الجار والمجرور ﴿إِلَيْكَ﴾.

الثالث: أنه المصدر، أي: الإيحاءُ.

الرابع: أنه الجملة من قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، أي: يوحَى إليك هذا اللفظ.

(١) حجة القراءات ٦٣٠.

قال السمين: «وأصول البصريين لا تساعد عليه؛ لأن الجملة لا تكون فاعلة، ولا قائمةً مقامه».

وفي رفع اسم الجلالة على هذا أوجه:

الأول: أنه فاعل لفعل مضمر دل عليه ﴿يُوحَى﴾، كأنه قيل: مَن يوحِي؟ فقيل: اللهُ، أي: يوحيه اللهُ، وذلك كقوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦] -على قراءتَي ابن عامر وشعبة- ثم قال: ﴿رِجَالٌ﴾، كأنه قيل: مَن يُسبِّح؟ فقال: يُسبِّح رجالٌ. وهذا يتمشى مع الأوجه الثلاثة الأولى في تقدير نائب الفاعل، ولا يتمشى مع الوجه الرابع.

الثاني: أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وخبره إما محذوف، والتقدير: الله يوحيه، أو يكون ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ خبرين عن الله تعالى، ويجوز أن يكونا وصفَين، و﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ الخبر.

الثالث: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو اللهُ، أو الموحِي اللهُ.

قال الشيخ النكزاوي في كتابه في الوقف والابتداء: «﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ تامٌّ على قراءة ابن كثير؛ لأنه يقرأ ﴿يُوحَى﴾ بضم الياء وفتح الحاء على بناء الفعل للمفعول، ويرفع ما بعده بالابتداء، والخبر قوله: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ويجوز أن يكون الخبر قوله: ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، ويكون قوله: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ نعتَين لاسم الله تعالى، فإن جعلت ما بعده مرفوعًا بإضمار فعل فالوقف على قوله: ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ كافٍ»[1].

قلت: وعلى هذا فيحسن الوقفُ على ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾، والبدءُ باسم الجلالة بعده، إلا على ما ذكر من تقدير كون جملة ﴿ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ نائبَ فاعل، فلا

---

(١) الاقتداء ١٥١٧.

يفصل حينئذ بين الفعل ومرفوعه، والله تعالى أعلم[١].

سورة الجاثية

٦٩- قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ﴿لِنَجْزِيَ قَوْمًا﴾ بالنون، والباقون بالياء ﴿لِيَجْزِىَ﴾ مع فتح الياء، وكسر الزاي، وأبو جعفر بضم الياء، وفتح الزاي، وألفٍ بعدها بدل الياء (لِيُجْزَى قَوْمًا).

أما قراءتا غير أبي جعفر فعلى البناء للفاعل، و﴿قَوْمًۢا﴾ مفعول به، والجار والمجرور في ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ متعلقان بالفعل.

وأما قراءة أبي جعفر فعلى البناء لما لم يُسَم فاعله، وفي مرفوعه أوجه:

أحدها: أنه على تقدير: ليجزى الخيرُ قومًا، يقال: جزيت فلانًا الخيرَ، فيتعدى إلى مفعولين بغير الجار، فإذا بنيت الفعل للمفعول أقمت أيها شئت مقام الفاعل، وأضمر «الخيرُ» هنا لدلالة الكلام عليه.

والمفعول الثاني من باب «أَعْطَى» يقوم مقام الفاعل بلا خِلاف، ونظيرُه: الدرهمُ أُعْطِيَ زيدًا.

قال العكبري: «يكون التقدير: لِيُجزَى الخيرُ قومًا، على أن «الخير» مفعول به في الأصل، كقولك: جزاك اللهُ خيرًا، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة»[٢].

الثاني: أنه ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: لِيُجزَى الجزاءُ.

(١) ينظر الدر المصون ٦/ ٧٣، ٧٤، الكتاب الفريد ٥/ ٥٢٠، ٥٢١، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١١٥٢.

قال القرطبي: «قال الكسائي: معناه: ليجزى الجزاءُ قومًا. نظيره: ﴿وكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ على قراءة ابن عامر وأبي بكر في سورة الأنبياء. قال الشاعر:

وَلَوْ ولدتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

أي: لَسُبَّ السَّبُّ»(١).

قال العكبري: «وهو بعيد»، وقال السمين: «وفيه نظر؛ لأنه لا يترك المفعول به ويقام المصدر لاسيما مع عدم التصريح به».

الثالث: أنه الجارُّ والمجرور، وفيه حجة للأخفش والكوفيين، حيث يجيزون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وأنشدوا:

لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلَّا سَيِّدًا

والبيت السابق:

لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلَابَا

قال السمين: «والبصريون لا يُجيزونه»(٢).

٧٠- قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]

قرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿سَوَاءً﴾ بالنصب، والباقون بالرفع ﴿سَوَاءٌ﴾.

﴿نَّجْعَلَهُمْ﴾ بمعنى نُصيِّرهم، وهو من «جَعَلَ» المتعدي إلى مفعولين، وهما الضمير، و﴿كَالَّذِينَ آمَنُوا﴾.

(١) تفسير القرطبي ٦٢١٢.

(٢) ينظر الدر المصون ٦/ ١٢٧، ١٢٨، الكتاب الفريد ٥/ ٥٨٨، ٥٨٩.

فأما قراءة النصب فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور، أي: أحسبوا أن نجعلهم مثلَهم في حال استواء محياهم ومماتهم؟ ليس الأمر كذلك.

و﴿ مَّحۡيَاهُمۡ ﴾ فاعل لـ ﴿ سَوَآءً ﴾.

وأما قراءة الرفع فعلى أنه خبر مُقدَّم، و﴿ مَّحۡيَاهُمۡ ﴾ مبتدأ مؤخَّر، ﴿وَمَمَاتُهُمۡ ﴾ معطوف على المبتدأ، أي: محياهم ومماتهم سواء.

وأعربه بعضُهم مبتدأ، و﴿ مَّحۡيَاهُمۡ ﴾ خبره، وفيه نظر، وهو كون المبتدأ نكرة بلا مُسَوِّغ، وأنه متى اجتمع معرفة ونكرة جعلت النكرة خبرًا لا مُبتدأً.

وفي هذه الجملة ثلاثة أوجه يتغير حكم الوقف والابتداء بحسبها:

أحدها: أنها استئنافية، وعلى هذا يحسن الوقف على ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾، والبدء بـ ﴿ سَوَآءٌ ﴾.

والوقف عند الأشموني على ﴿ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ تام.

وقد قيل في الضمير في ﴿مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡ ﴾: إنه للكافرين والمؤمنين، والجملة غير متعلقة بما قبلها، استؤنف الخبرُ عن الفريقين، بمعنى: المؤمنون مستوون في محياهم ومماتهم، والكافرون كذلك. قال مجاهد: المؤمنُ يموت مؤمنًا ويُبعث مؤمنًا، والكافر يموت كافرًا ويبعث كافرًا.

وقيل إنه للكافرين خاصة، أي: محيا الكافرين ومماتُهم سواء، محياهم محيا سوء، ومماتهم كذلك، وعلى هذا فالجملة أيضًا منقطعة مما قبلها(١).

قال الأشموني: «والمعنى أن محيا المؤمنين ومماتهم سواءٌ عند الله في الكرامة، ومحيا المجترحين ومماتهم سواءٌ في الإهانة، فلفَّ الكلام اتكالًا على ذهن السامع وفهمه،

(١) ينظر المكتفى ٢١٥، تفسير القرطبي ٦٢١٦.

ويجوز أن يعود على المجترحين فقط، أخبر أن حالهم في الزمانين سواء»[(١)].

والوجه الثاني: أنها بدل من الكاف في ﴿كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الواقعة مفعولًا ثانيًا، أي: نجعلهم سواءٌ محياهم ومماتهم؟ كما تقول: ظننت زيدًا أبوه منطلقٌ.

الثالث: أن تكون الجملة حال التقدير: أم حسب الكفارُ أن نُصيِّرهم مثل المؤمنين في حال استواء محياهم ومماتهم؟ ليسوا كذلك، بل هم مفترقون[(٢)].

وعلى الوجهين الأخيرين لا يكون الوقفُ على ﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

٧١- **قوله تعالى**: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الجاثية: ٢٥]

تقدم نظيره بسورة الأنعام: ٢٣.

٧٢- **قوله تعالى**: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً ۚ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨]

قرأ يعقوب ﴿كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ بنصب اللام، والباقون برفعها ﴿كُلُّ أُمَّةٍ﴾.

أما قراءة الرفع فعلى أنه مبتدأ، وجملة ﴿تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ خبر.

وأما قراءة النصب فيقول فيها ابن جني: «﴿كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ بدلٌ من قوله: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾.

وجاز إبدال الثانية من الأولى لما في الثانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأن جُثُوَّها ليس فيه شيء من شرح حال الجُثُوِّ. والثانيةُ فيها ذكر السبب الداعي إلى جُثُوِّها، وهو استدعاؤها إلى ما في كتابها، فهي أشرحُ من الأولى؛ فلذلك أفاد إبدالها منها. ونحو ذلك: رأيت رجلًا من أهل البصرة رجلًا من الكَلَّاء [موضع بالبصرة].

(١) منار الهدى ٧١٢، وهو منقول بنصه من الدر المصون.
(٢) ينظر الدر المصون ٦/ ١٢٩، ١٣٠.

فإن قلت: فلو قال: (وترى كلَّ أمة جاثيةً تُدعى إلى كتابها) لأغنى عن الإطالة، قيل: الغرض هنا هو الإسهاب؛ لأنه موضع إغلاظ ووعيد، فإذا أعيد لفظ ﴿كُلَّ أُمَّةٍ﴾ كان أفخمَ من الاقتصار على الذكر الأول»[1].

وعلى قراءة النصب لا يحسن الفصلُ بين البدل والمبدل منه بالوقف على ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾.

وقال المنتجب في قراءة النصب: «﴿تُدْعَىٰ﴾ على هذه القراءة في موضع الحال، أو في موضع النصب على أنه صفة لـ﴿كُلَّ﴾، أو الجر على النعت لـ﴿أُمَّةٍ﴾»[2].

سورة الرحمن عز وجل

٧٣- قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [سورة الرحمن: ٢٢]

قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب ﴿يُخْرَجُ﴾ بضم الياء، وفتح الراء، والباقون بفتح الياء، وضم الراء ﴿يَخْرُجُ﴾.

أما قراءة نافع ومن معه فعلى البناء للمفعول، و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ نائب فاعل، و﴿وَالْمَرْجَانُ﴾ معطوف عليه.

وأما القراءة الأخرى فعلى البناء للفاعل، و﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ فاعل.

سورة الحديد

٧٤- قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]

قرأ ابن عامر ﴿وَكُلٌّ﴾ بالرفع، والباقون بالنصب ﴿وَكُلًّا﴾.

(١) المحتسب ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣.
(٢) الكتاب الفريد ٥/ ٥٩٤.

أما قراءة الجمهور بالنصب فعلى أنه مفعول به أول مقدم لـ ﴿وَعَدَ﴾، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ المفعول الثاني، أي: وعد اللهُ كلًّا من المنفق قبل الفتح والمنفق بعده الحسنى، وهي الجنة على ما فُسر.

وأما قراءة ابن عامر بالرفع ﴿وَكُلٌّ﴾ فهو مرسوم كذلك من غير ألف في المصاحف الشامية(١).

وذُكر فيه وجهان:

الأول: أنه مبتدأ، وهو في الأصل مفعول به، إلا أنه لما تقدَّم على فعله ضعُف عمله فارتفع بالابتداء، وجملة ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بعده الخبر، والعائد (الهاء) محذوف مقدر، والتقدير: وكلٌّ وعده الله الحسنى، ثم حذف كما يُحذف من الصِلات والصفات نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه.

والثاني: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ صفة لما قبله، والعائد محذوف كذلك، أي: وأولئك: كلٌّ وعده الله الحسنى(٢).

سورة المجادلة

٧٥- قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]

قرأ يعقوب ﴿وَلَا أَكْثَرُ﴾ بالرفع، والباقون بفتح الراء ﴿أَكْثَرَ﴾.

أما قراءة الرفع ففيها أوجه:

الأول: أن يكون ﴿وَلَآ أَدْنَىٰ﴾ و﴿وَلَا أَكْثَرُ﴾ مرفوعين معطوفين على موضع

---

(١) ينظر النشر ٢/ ٢٩٢.

(٢) ينظر الدر المصون ٦/ ٢٧٤، الكتاب الموضح ٧٧٠، الكتاب الفريد ٦/ ٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٢٠.

﴿ مِن نَّجۡوَىٰ ﴾ الواقع اسمًا لـ ﴿ يَكُونُ﴾؛ لأن المعنى: ما يكون نجوى ثلاثة، و﴿ مِن ﴾ صلة، كما قال: ﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف: ٥٩]، أي: ما لكم إلهٌ غيره، كأنه قيل: ما يكون أدنى ولا أكثرُ إلا هو معهم.

الثاني: أن يكون ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾ مبتدأ، و﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ ﴾ خبره، فيكون ﴿وَلَا أَكۡثَرُ﴾ معطوفًا على المبتدأ، وحينئذ يكون ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾ من باب عطف الجمل لا المفردات(١)، ويَقوَى على هذا الوجه الوقفُ على ﴿ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ﴾، والبدء بـ ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾، والله تعالى أعلم.

الثالث: أن تكون «لا» في ﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾ نافية للجنس، و﴿ أَدۡنَىٰ ﴾ اسمها مبني على الفتح، ويكون ﴿وَلَا أَكۡثَرُ﴾ معطوفًا على محل «لا» مع ﴿ أَدۡنَىٰ ﴾، كقولك: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله، ببناء الأول على الفتح، ورفع الثاني(٢).

وقال الرعيني في قراءة يعقوب بالرفع: «﴿وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾ أيضًا على هذه القراءة في موضع رفع، معطوف على موضع ﴿ ثَلَٰثَةٍ ﴾؛ لأنه فاعل النجوى، أضيف المصدر إلى الفاعل...

ويجوز عطفها على موضع ﴿ نَّجۡوَىٰ ﴾، و﴿ نَّجۡوَىٰ ﴾ أيضًا مصدر؛ لأنها في موضع رفع، كما تقول: ما جاءني من أحدٍ، و«أحد» فاعل.

على أن تقدر حذف مضاف من قوله: ولا أدنى ولا أكثر، تقديره: ولا نجوى أدنى ولا أكثر.

ويجوز أن تعطفها على موضع ﴿ نَّجۡوَىٰ ﴾ وهي اسم، مثل قوله تعالى: ﴿ إِذۡ يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ وَإِذۡ هُمۡ نَجۡوَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٤٧]، فلا تحتاج إلى حذف مضاف، ويكون خفض

---

(١) ينظر الدر المصون ٦/ ٢٨٨.

(٢) ينظر الكتاب الفريد ٦/ ١١٣، الشفاء في علل القراءات ٢/ ٥٦١، ٥٦٢، تفسير الرازي ١٥/ ٤٤٤، معاني القراءات للأزهري ٣/ ٦٠.

﴿ ثَلَٰثَةٍ ﴾ على هذا الوجه على البدل»[١].

وأما قراءة فتح الراء فذكر فيها وجهان:

الأول: أن الفتحة فتحة بناء، على أن «لا» نافية للجنس، و﴿ أَكۡثَرَ ﴾ اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وهو معطوف على ﴿ وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾، «لا» واسمها، وخبرها ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمۡ ﴾.

والثاني: أن يكون ﴿ أَدۡنَىٰ ﴾ مجرورًا بالعطف على لفظ ﴿ نَّجۡوَىٰ ﴾ المجرور، و﴿ وَلَآ أَكۡثَرَ ﴾ معطوفًا على ﴿ وَلَآ أَدۡنَىٰ ﴾، وجُر بالفتحة لامتناعه من الصرف، كأنه قيل: ما يكون من أدنى ولا أكثرَ إلا هو معهم، والله تعالى أعلم.

سورة الحشر

٧٦- قوله تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ [الحشر: ٧]

قرأ أبو جعفر وهشام بخلفه ﴿تَكُونَ﴾ بالتأنيث، و﴿دُولَةٌ﴾ بالرفع، ولهشام أيضًا التذكير والرفع ﴿يَكُونَ دُولَةٌ﴾، وله كذلك التذكير والنصب ﴿ يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾، وهي قراءة الباقين.

فيكون لهشام فيها ثلاثة أوجه: الياء والتاء مع الرفع، والياء فقط مع النصب، ويمتنع له القراءة بالتاء مع النصب[٢].

أما قراءة ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ فعلى أن «كان» ناقصة، و﴿ دُولَةَۢ ﴾ خبرها، واسمها ضمير مستتر يعود إلى الفيء؛ لتقدم ذكره في: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ...﴾، والمعنى:

(١) الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب ٥٤.

(٢) قال الإمام ابن الجزري: «لا يجوز النصب مع التأنيث كما توهمه بعضُ شراح الشاطبية من ظاهر كلام الشاطبي رحمه الله؛ لانتفاء صحته روايةً ومعنًى، والله أعلم». النشر ٢/ ٢٩٤. وينظر كذلك كنز المعاني للجعبري ٢٣٩٣: ٢٣٩٥.

كي لا يكون مالُ الفيء دُولةً[١].

و﴿ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ ﴾ ظرف متعلق بمحذوف صفة لـ ﴿ دُولَةً ﴾.

وأما قراءة ﴿لَا تَكُونَ دُولَةٌ﴾ فعلى تأنيث الفعل لتأنيث لفظ الدُّولة، و﴿دُولَةٌ﴾ فاعلُ ﴿تَكُونَ﴾ على أنها تامَّة، أي: كي لا تقع أو تحدث دُولةٌ.

ويجوز أن تكون ناقصة، و﴿دُولَةٌ﴾ اسمها، وخبرُها ﴿ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾[٢].

وأما قراءة ﴿لَا يَكُونَ دُولَةٌ﴾ فإنه لما كان تأنيثُ مرفوعِ الفعل مجازيًّا جاز التذكير والتأنيث.

سورة المعارج

٧٧- قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ تَدْعُوا۟ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴾ [المعارج: ١٥-١٧]

قرأ حفص ﴿ نَزَّاعَةً ﴾ بالنصب، والباقون بالرفع ﴿نَزَّاعَةٌ﴾.

أما قراءة حفص فبالنصب على الحال، أو الاختصاص، وعبر عنه الزمخشري بالتهويل.

قال العكبري: «وأما النصب فقيل: هو حال من الضمير في ﴿تَدْعُوا۟﴾ مقدَّمة.

وقيل: هي حال مما دلت عليه ﴿ لَظَىٰ ﴾، أي: تتلظى نزاعةً.

وقيل: هو حال من الضمير في ﴿ لَظَىٰ ﴾، على أن تجعلها صفةً غالبة مثل الحارث والعباس.

(١) ينظر الشفاء في علل القراءات ٥٦٦.
(٢) ينظر تفسير القرطبي ٦٧٤٠.

وقيل: التقدير: أعني.

و﴿تَدۡعُواْ﴾ يجوز أن يكون حالًا من الضمير في ﴿نَزَّاعَةً﴾ إذا لم تُعمله فيها»[(١)].

وبيان الوجه الأول الذي ذكره العكبري أنها حال من الضمير في ﴿تَدۡعُواْ﴾ مقدَّمة، أي: تدعو حال كونها نزاعةً، وجملة ﴿تَدۡعُواْ﴾ حينئذ خبر ثان لـ «إنَّ»، والله أعلم.

وبيان قوله الأخير: «و﴿تَدۡعُواْ﴾ يجوز أن يكون حالًا من الضمير في ﴿نَزَّاعَةً﴾ إذا لم تُعمله فيها»: أي: نزاعةً حالَ كونها تدعو.

وأما القراءة بالرفع ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ ففي رفعه أوجه:

أحدها: أنها خبر لمحذوف، أي: هي نزاعةٌ، و﴿لَظَىٰ﴾ خبر «إنَّ».

الثاني: أنها خبر ثانٍ لـ «إنَّ»، و﴿لَظَىٰ﴾ الخبر الأول، كقولهم: هذا حلوٌ حامضٌ.

الثالث: أن تكون بدلًا من ﴿لَظَىٰ﴾، و﴿لَظَىٰ﴾ خبر «إنَّ».

الرابع: أن تكون ﴿لَظَىٰ﴾ بدلًا من اسم «إنَّ»، و﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبر «إنَّ».

الخامس: أن يكون الضمير في «إنها» للقصة، و﴿لَظَىٰ﴾ مبتدأ، و﴿نَزَّاعَةٌ﴾ خبره، والجملة خبر «إنَّ»، والمعنى: إن القصةَ والخبر: لظى نزاعةٌ للشوَى.

السادس: أن تكون ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ صِفة لـ ﴿لَظَىٰ﴾ إذا لم تُقَدَّر عَلَمًا بل بمعنى اللهَب، وأُنِّث النعت فقيل: ﴿نَزَّاعَةٌ﴾ لأن اللهبَ بمعنى النار. والله تعالى أعلم.

ووجه الرفع على الوصفية أو الخبرية فيه دلالة على ثبات ذلك المعنى فيما أسند إليه، فهذه النار المتلظية لا تكون إلا مُغَيِّرةً للأبشار لوَّاحةً للبشر -نسأل الله

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٢٤٠.

السلامة[١].

سورة الجن

٧٨- قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الجن: ٥]

قرأ يعقوب ﴿تَقَوَّلَ﴾ بفتح القاف وتشديد الواو مفتوحة، والباقون بضم القاف، وإسكان الواو ﴿تَقُولَ﴾.

الفعل في قراءة يعقوب أصله: تَتَقَوَّل، وحذفت إحدى التاءين تخفيفًا نحو: ﴿ تَذَكَّرُونَ ﴾.

وفي المعجم الوسيط: «تَقَوَّل عليه قَوْلًا: اختلقه كذبًا».

وقال ابن أبي مريم: «الوجه أنه من التَّقَوُّل، وهو الادِّعاء على الإنسان ما لم يقله، والعرب تقول: قَوَّلتَني ما لم أقُل، وتقَوَّلتَ عليَّ ما لم أقل، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: ٤٤]»[٢].

ويختلف إعراب قوله تعالى: ﴿كَذِبًا﴾ في الآية على القراءتين؛ فهو على قراءة الجمهور نعت لمصدر محذوف، أي: أن لن تَقُول قولًا كذِبًا، أي: مكذوبًا فيه، ويحتمل أن يكون مصدرًا، ويُنصب نصبَ المفعول به، أي: لن تَقُول كذِبًا، كما تقول: قلت حقًّا، وقلت شعرًا، ويحتمل أن يُنصب نصبَ المصدر؛ لأن الكذب نوع من القول.

وأما على قراءة يعقوب فـ ﴿كَذِبًا﴾ مصدر مؤكِّد لفعله فهو مفعول مطلق، كأنه قيل: أن لن تَتَقَوَّلَ تَقَوُّلًا، ولا يجوز أن تجعله نعتًا لمصدر محذوف، أي: تَقَوُّلًا كذبًا؛

(١) ينظر تفسير القرطبي ١٠/ ٧٠١٣، الدر المصون ٦/ ٣٧٧، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ١٠٦.
(٢) الكتاب الموضح ٨١٠.

لأن التقوُّل لا يكون إلا كذبًا، فلا فائدة فيه، والله تعالى أعلم[١].

٧٩- **قوله تعالى: ﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾** [الجن: ٢٨]

قرأ رويس ﴿لِّيُعْلَمَ﴾ بضم الياء، والباقون بفتحها ﴿لِّيَعۡلَمَ﴾.

قراءة رويس على البناء لما لم يُسم فاعله، و﴿أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ﴾ نائب الفاعل.

وأما قراءة الجمهور فعلى البناء للفاعل، واختُلف في تعيين فاعله.

قال ابن الجوزي: «قوله تعالى: ﴿لِّيَعۡلَمَ﴾ فيه خمسة أقوال:

أحدها: ليَعلم محمدٌ صلى الله عليه وسلم أن جبرائيل قد بلَّغ إليه، قاله ابن جبير.

والثاني: ليَعلم محمدٌ صلى الله عليه وسلم أن الرسل قبلَه قد أبلغوا رسالات ربهم، وأن الله قد حفظها فدفع عنها، قاله قتادة.

والثالث: ليَعلم مكذبو الرسل أن الرسل قد أبلغوا رسالات ربهم، قاله مجاهد.

والرابع: ليَعلم اللهُ عز وجل ذلك موجودًا ظاهرًا يجب به الثواب، فهو كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعۡلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، قاله ابن قتيبة.

والخامس: ليَعلم النبيُّ أن الرسل قد أتته، ولم تصل إلى غيره، ذكره الزجاج.

وقرأ رويس عن يعقوب ﴿لِّيُعْلَمَ﴾ بضم الياء على ما لم يُسم فاعله.

وقال ابن قتيبة: ويُقرأ «لتَعْلَم» بالتاء، يريد: لتعلم الجنُّ أن الرسل قد بلَّغت عن إلههم بما رَجَوْا من استراق السمع»[٢].

وقيل في تقدير الفاعل على قراءة الجمهور أيضًا إنه سيدُ الجن، أو إبليس[٣].

---

(١) ينظر المحتسب ٢/ ٣٣٣، الكتاب الفريد ٦/ ٢٤٠.

(٢) زاد المسير ١٤٨١.

(٣) ينظر الكتاب الفريد ٦/ ٢٤٨، والدر المصون ٦/ ٤٠٠.

وقال الخراط في قوله تعالى: ﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ﴾: «﴿أَن﴾ مخففة، واسمها ضمير الشأن، وجملة ﴿قَدۡ أَبۡلَغُواْ﴾ خبر، ﴿أَن﴾ وما بعدها في تأويل مصدر سدت مسد مفعولَي «عَلِمَ»»[(١)].

سورة المزمل

٨٠- قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [المزمل: ٨: ١٠]

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف وشعبة ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ بالجر، والباقون بالرفع ﴿رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ﴾.

أما قراءة الرفع ففيها وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ، وجملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ خبره.

والثاني: أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو ربُّ المشرق. قال السمين: «وهو أحسن؛ لارتباط الكلام بعضه ببعض». وجملة ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ خبر ثان، وربما كانت مستأنفة، والله أعلم[(٢)].

وأما قراءة الجر فعلى أنه صفةٌ لـ «ربِّك»، أو بدلٌ، كأنه قيل: واذكر اسمَ ربِّ المشرق، أو عطفُ بيان.

ونُسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنها مجرورة على القسم بإضمار حرف القسم، كما تقول: اللـهِ لأفعلنَّ، وجوابه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، كما تقول: واللهِ لا أحد في الدار إلا زيدٌ.

---

(١) المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم ١٣٧٩.

(٢) ينظر الدر المصون ٦/ ٤٠٦، المجتبى ١٣٨١.

قال أبو حيَّان: «ولعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس»، ثم رد على هذا القول نحويًّا[(١)].

وقال الأشموني في الوقف على قوله تعالى: ﴿ تَبۡتِيلٗا ﴾ [المزمل: ٨] (بتصرف): «تام لمن قرأ ﴿رَّبُّ﴾ بالرفع خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو ربُّ، أو رفعه بالابتداء، والخبر جملة ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾، وليس بوقف لمن جرَّه على البدل من ﴿رَبِّكَ﴾، ومثله في عدم الوقف من جَرَّه بقَسَم مضمر، كقولك: اللـهِ لأفعلن، وجوابه ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ونُسِب هذا القول لابن عباس. قال أبو حَيَّان: ولا يصح هذا عن ابن عباس؛ لأن فيه إضمار الجارِّ، ولا يجيزه البصريون إلا مع لفظ الجلالة.

ومن قرأه بالجر فلا يقف على ﴿ تَبۡتِيلٗا ﴾»[(٢)].

سورة النبأ

٨١- قوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا﴾ [النبأ: ٣٧]

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ﴾ بالرفع، والباقون بالجر ﴿ رَّبِّ ﴾، وقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾ بالجر، والباقون بالرفع ﴿الرَّحْمَنُ﴾.

قال المنتجب الهَمَذاني رحمه الله: «قرئ برفع الاسمين، وهما ﴿رَبُّ﴾ و﴿الرَّحْمَنُ﴾ إما على الابتداء والخبر، وما بعدهما وهو ﴿ لَا يَمۡلِكُونَ ﴾ مستأنف، أو خبر بعد خبر، أو ﴿الرَّحْمَنُ﴾ نعت لـ ﴿رَبُّ﴾، والخبر ﴿ لَا يَمۡلِكُونَ ﴾، أو: هو ربُّ السموات[(٣)]، وما

(١) ينظر البحر المحيط ١٠/ ٣١٦، الكتاب الفريد ٦/ ٢٥٣، الكشاف ٦/ ٢٤٤، ٢٤٥، التفسير الكبير ١٥/ ٨٠٨.
(٢) منار الهدى ٨١١.
(٣) أي أنه خبر لمبتدأ محذوف.

بعده مبتدأ وخبر، أو خبر بعد خبر، أو ﴿الرَّحْمَنُ﴾ صفة، وما بعد ﴿الرَّحْمَنُ﴾ مستأنف، أو خبر بعد خبر.

وبجرِّهما على الإتباع لما قبلها وهو ﴿ مِّن رَّبِّكَ ﴾ [النبأ: ٣٦] إما على البدل، أو على الصفة»[1].

سورة الانشقاق

٨٢- قوله تعالى: ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢]

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي ﴿وَيُصَلَّى﴾ بضم الياء، وفتح الصاد، وتشديد اللام مفتوحة، والباقون بفتح الياء، وإسكان الصاد، وتخفيف اللام ﴿وَيَصْلَىٰ﴾، وتقدم نظيره بسورة النساء.

٨٣- قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق: ١٩]

قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف ﴿لَتَرْكَبَنَّ﴾ بفتح الباء، والباقون بضمها ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾.

القراءة بضم الباء على خطاب الجمع؛ لأن النداء في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الانشقاق: ٦] للجنس، فالتاء على هذا للخطاب، والفاعل واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين.

والقراءة بفتح الباء إما على خطاب الإنسان المتقدم الذكر في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [الانشقاق: ٦]، والمراد بالإنسان الجِنس، والمعنى: لتركبَنَّ أيها الإنسان حالًا بعد حالٍ من كونك نطفة، ثم علقة، ثم مضغة، ثم حيًّا وميتًا، وغنيًّا وفقيرًا، وصحيحًا ومريضًا، وشابًّا وهَرِمًا.

(١) الكتاب الفريد ٦/ ٣٢٧، ٣٢٨.

وإما خطاب غيره. قيل: هو خطاب للرسول ﷺ، أي: لتركبَنَّ يا محمد حالًا بعد حَال، وأمرًا بعد أمر، وقيل: سماءً بعدَ سماء، ودرجةً بعدَ درجة، ورُتبةً بعدَ رتبة في القرب من الله تعالى، وقيل: لتركبَن يا محمد الآخرةَ بعدَ الأولى.

وقال ابن عطية: «وقيل: هي عِدَة بالنصر، أي: لتركبَن العربَ قبيلًا بعدَ قبيل، وفتحًا بعدَ فتح، كما كان ووجد بعد ذلك فيكون بشارةً للمسلمين»(١).

وقال ابن أبي مريم: «لتركبَنَّ يا محمد طبَقًا من أطباق السماء بعدَ طبق - يعني ليلة المعراج»(٢).

وقيل إن التاء للتأنيث، والفعل مسند لضمير «السماء»، أي لتركبَنَّ السماءُ حالًا بعدَ حال، تكون كالمُهل وكالدِّهان، وتنفطر وتنشق.

وقيل: لتصيرنَّ الأمورُ حالًا بعدَ حال بتغيرها واختلاف الأزمان، يعني الشدة، فالأمور فاعلة، وتكون التاء لتأنيث الجمع، والله تعالى أعلم(٣).

سورة البروج

٨٤- قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢]

قرأ نافع ﴿مَحْفُوظٌ﴾ بالرفع، والباقون بالجر ﴿مَّحْفُوظٍ﴾.

أما قراءة الجر فعلى أنه صفة لـ ﴿لَوْحٍ﴾، و﴿فِي لَوْحٍ﴾ جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت ثانٍ لـ ﴿قُرْءَانٌ﴾.

وأما قراءة الرفع فعلى أنه صفة لـ ﴿قُرْءَانٌ﴾، والتقدير: بل هو قرآنٌ مجيدٌ محفوظٌ

---

(١) المحرر الوجيز ٥/ ٤٥٩.

(٢) الكتاب الموضح ٢/ ٨٤.

(٣) ينظر الدر المصون ٦/ ٤٩٩، تفسير القرطبي ١٠/ ٧٣١٥، الكشف ٢/ ٦٧٢، ٦٧٣، تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر ١٣/ ٢٧٢، ٢٧٣.

في لوح، و﴿فِي لَوۡحٖ﴾ متعلقان بـ ﴿مَّحۡفُوظِۭ﴾، والله أعلم.

سورة التكاثر

٨٥- قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]

قرأ ابن عامر والكسائي ﴿لَتُرَوُنَّ﴾ بضم التاء، والباقون بفتحها ﴿لَتَرَوُنَّ﴾.

قراءة الجمهور على البناء للفاعل، وهو ضمير الجمع، وهو متعد إلى مفعول واحد وهو ﴿ٱلۡجَحِيمَ﴾.

وأما القراءة بضم التاء فعلى البناء للمفعول، وهو من أَرَى يُرِي إراءةً، رباعي منقول بالهمزة من التعدي لمفعول واحد إلى التعدي لمفعولين، تقول: رأى الشيءَ، وأراه الشيءَ.

وأصله: أراهم اللهُ الجحيمَ، أو أرتهم الملائكةُ إيَّاه، ثم بُني للمفعول فناب المفعول الأول عن الفاعل، وهو الضمير في ﴿لَتُرَوُنَّ﴾، و﴿ٱلۡجَحِيمَ﴾: المفعول الثاني كما هو، أعاذنا الله من الجحيم وأسبابه.

قال الواحدي: «وقد قرئ بضمها [التاء]، من أريته الشيءَ. والمعنى أنهم يُحشرون إليها فيُرَوْنها في حشرهم إليها فيَرَوْنَها، وهذه القراءة تروى عن ابن عامر والكسائي، كأنهما أرادا لتُرَوُنَّها فترَونها، ولذلك قرأ الثانية: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا﴾ بالفتح، وفي هذه الثانية دليل على أنهم إذا أُرُوها رَأَوْها»[(١)].

سورة المسد

٨٦- قوله تعالى: ﴿سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ۝٣ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ فِي

(١) التفسير البسيط ٢٤/ ٢٨٢، وبسط توجيهها أبو علي الفارسي في الحجة ٦/ ٤٣٤: ٤٣٧.

﴿جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدِۭ﴾ [المسد: ٣: ٥]

قرأ عاصم ﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب، والباقون بالرفع ﴿حَمَّالَةُ﴾.

﴿حَمَّالَة الْحَطَبِ﴾ في القراءتين مضاف ومضاف إليه، وإذا كانت الإضافة حقيقية -أي: معنوية محضة- فمعناها على الْمُضِيّ، ويكتسب بها المضاف التعريف، وإذا كانت الإضافة لفظيةً غيرَ حقيقية فالمعنى على الحال أو الاستقبال، ولا يكتسب بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا.

فأما قراءة النصب فعلى الذم، أي: أذُم حمالةَ الحطب، و﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ مرفوع بالعطف على ضمير الفاعل في ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾، أي: سيصلى هو وامرأتُه، وسوَّغ العطفَ على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد طولُ الكلام؛ للفصل بالمفعول وصفته: ﴿نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾.

وأجاز بعضهم نصبه على الحال من ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾.

قال العكبري: «ويُقرأ ﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب على الحال؛ أي: تصلى النارَ مقولًا لها ذلك. والجيد أن ينتصب على الذم، أي: أذم أو أعني»[(١)].

قال السمين: «واستشكل بعضُهم الحاليةَ لما تقدم من أن المراد به المضي، فيتعرف بالإضافة، فكيف تكون حالًا عند الجمهور؟[(٢)] ثم أجاب بأن المراد الاستقبال؛ لأنه ورد في التفسير أنها تحمل يوم القيامة حُزْمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا.

وفي قوله: ﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ قولان، أحدهما: هو حقيقة، والثاني: أنه مجاز عن

(١) التبيان في إعراب القرآن ١٣٠٨.
(٢) تقدم أن معنى المضي في الإضافة يكون في الإضافة الحقيقية المحضة، وبها يتعرف المضاف إذا أضيف إلى معرفة، والجمهور على وجوب كون الحال نكرةً، فأجاب عن ذلك بتقدير الإضافة لفظيةً غيرَ محضة، فهي دالَّة على الاستقبال على ما ورد في التفسير.

المشي بالنميمة ورمي الفتن بين الناس»[١].

وأما قراءة الرفع فعلى أنه خبر، و﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ مبتدأ، والواو على هذا استئنافية، وجملة ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةُ﴾: مبتدأ وخبر، سيقت للإخبارِ بذلك، و﴿فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ﴾ خبر ثانٍ.

وقيل: الواو عاطفة، و«امرَأتُه» عطفٌ على ضمير الفاعل في ﴿سَيَصۡلَىٰ﴾، سوَّغه الفصلُ بالمفعول كما تقدم، أي سيصلى هو وامرأتُه، و﴿حَمَّالَةُ﴾ على هذا نعتٌ لـ «امرأته» أو عطف بيان أو بدل، أو تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هي حمالةُ، ويحسن على هذا التقدير الأخير الوقف على ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾ والبدءُ بـ ﴿حَمَّالَةُ ٱلۡحَطَبِ﴾ جملةً مستأنفة، والله تعالى أعلى وأعلم[٢].

وقال العكبري في قراءة الرفع: «... والوجه الآخر أن تكون «امرَأتُه» مبتدأ، و﴿حَمَّالَةُ﴾ خبره، و﴿فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ﴾: حال من الضمير في ﴿حَمَّالَةُ﴾، أو خبر آخر. ويجوز أن يرتفع ﴿حَبۡلٞ﴾ بالظرف؛ لأنه قد اعتمد».

ثم قال: «ومَن نصب ﴿حَمَّالَةَ﴾ جعل الجملة بعده خبرًا»[٣].

---

(١) الدر المصون ١١/ ١٤٥ (طبعة دار القلم، تحقيق الخراط).
(٢) ينظر إيضاح الوقف والابتداء ٥٤٠.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٣٠٨.

المصادر والمراجع

- **إبراز المعاني من حرز الأماني**، أبو شامة الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **إتحاف فضلاء البشر**، للشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني البناء، دار الكتب العلمية.
- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد.
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، دار المعرفة، بيروت.
- **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محيي الدين الدرويش، اليمامة ودار ابن كثير، دمشق وبيروت.
- **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**، أبو محمد النكزاوي، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق/ مسعود أحمد سيد، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ١٤١٣هـ.
- **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، أبو البقاء العكبري، دار الكتب العلمية.
- **إيضاح الوقف والابتدء في كتاب الله عز وجل**، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري، دار الحديث، القاهرة.
- **البحر المحيط في التفسير**، محمد بن يوسف الشهِير بأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت.
- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات بن الأنباري، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء العكبري، طبعة عيسى البابي الحلبي.
- **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان**، المعتصم بالله طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، مطبعة المنار بمصر ١٣٣٤ هـ.
- **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر.
- **التفسير البسيط**، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية.
- **تفسير القرآن بالقراءات القرآنية العشر**، إعداد مجموعة باحثين، ضبط وإشراف د/ مروان محمد أبو راس، منشورات الجامعة الإسلامية ورابطة علماء فلسطين، غزة.
- **التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)**، فخر الدين الرازي، دار الغد العربي، القاهرة.

- **تقريب النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية.
- **التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية**، أحمد سعد محمد، مكتبة الآداب، القاهرة.
- **جامع البيان في تأوِيلِ القرآن (تفسير الطبري)**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الغد العربي.
- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)**، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الغد العربي.
- **الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري**، أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني الأشبيلي الأندلسي، دار الصحابة.
- **الحجَّة في القراءات السبع**، ابن خالويه، الرسالة.
- **حجَّة القراءات**، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **الحجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، أبو علي الفارسي، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت.
- **الدرر الباهرة في توجيه القراءات العشر المتواترة**، هشام عبد الجواد الزهيري، الأمل والدار العالمية.
- **الدرر الناثرة في توجيه القراءات المتواترة**، أبو العباس أحمد الحجوجي الحسني، دار الكتب العلمية.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبِي، دار الكتب العلمية.
- **روح المعانِي في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الألوسي)**، شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، إدارة الطباعة المنيرية.
- **زاد المسير في علم التفسير**، ابن الجوزي، المكتب الإسلامي ودار ابن حزم، بيروت.
- **الشفاء في علل القراءات**، أبو الفضل أحمد بن محمد بن محمد الحريري البخاري، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم القراءات.
- **العقد النضيد في شرح القصيد**، السمين الحلبي، تحقيق ودراسة مجموعة باحثين.
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، المنتجب الهمذاني، دار الزمان، السعودية.
- **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها**، نصر بن علي بن محمد أبو عبد الله الشيرازِي المعروف بابن أبي مريم، دار الصحابة.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، محمود بن عمر الزمخشري، مكتبة العبيكان، الرياض.

- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، كتاب- ناشرون، بيروت.

- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أبو إسحاق الثعلبي، دار التفسير، جدة.

- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، إبراهيم بن عمر الجعبري، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة.

- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، محمد بن الحسن الفاسي، مكتبة الرشد ناشرون.

- **لوامع الغرر شرح فوائد الدرر في القراءات الثلاث**، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل الكوراني، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض.

- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم**، أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية الأندلسي، دار الكتب العلمية.

- **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي، دار البشائر، دمشق.

- **معاني القرآن**، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء، الهيئة المصرِية العامة للكتاب ٢٠٠٠.

- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق إبراهيم الزجاج، عالم الكتب، بيروت.

- **معاني القراءات**، أبو منصور الأزهري، تحقيق/ عيد مصطفى درويش، وعوض القوزي، طبع بمطابع دار المعارف.

- **المكتفى في الوقف والابتدا**، أبو عمرو الداني، دار الصحابة.

- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، دار الكتب العلمية.

- **النشر في القراءات العشر**، للإمام محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري، دار الصحابة.

فهرس البحث